الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور التدقيق في الحد من المخاطر التشغيلية على مستوى البنوك

-دراسة عينة من البنوك ولاية ميلة-

اعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
1	رامول رحمة	أ. بودياب مراد
2	حوار وئام	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الصفة
بوشارب جلال	رئيسا
بودياب مراد	مشرفا ومقررا
جوال محمد	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه أجمعين

نشكر الله العلي العظيم على توفيقه في إنجاز هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان مع فائق الإحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور "**بودياب مراد**"

على قبوله الإشراف على هذا العمل المتواضع، والنصائح والتوجيهات التى حضينا بها من بداية إختيار الموضوع

كما لا ننسى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ومن بينهم الأستاذ الدكتور "**هولي فرحات**" كما لاننسى كل من ساعدنا من قريب أوبعيد

إلى كل هؤلاء أسمى عبارات الشكر والتقدير

إهداء

الى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والاسرار الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لا ينطفأ نوره بقلبي أبدا من بدل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي "والدي العزيز"

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها الشدائد بدعائها الى الانسانة العظيمة التي لا طالما تمنت ان تقر عينها لرؤيه في يوم كهذا "امي العزيزة"

إلى اخواني واخواتي الغاليين

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق للأصدقاء الاوفياء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد والازمات الى من افاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة اليكم عائلته اهديكم هذا الانجاز والثمرة النجاح التي لا طالما تمنيتها انا اليوم اكملت واتممت اول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى الحمد لله على ما وهبني وان يجعلني مباركا وان يعينني اينما كنت فمن قال انا لها نالها فانا لها وان ابت رغما عنها اتيت بها فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

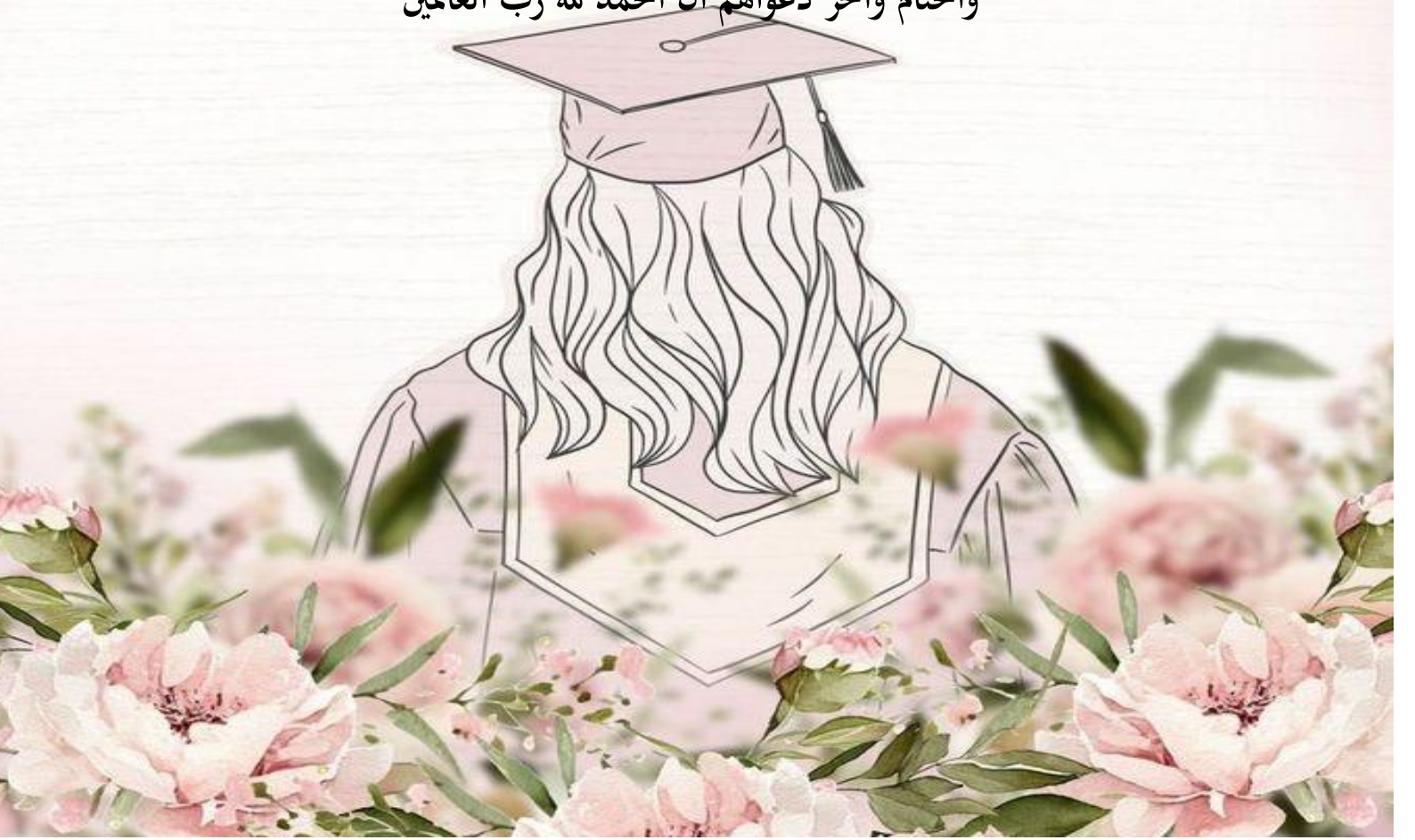

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
بسملة	I
شكر وعرفان	II
اهداء	III
فهرس المحتويات:	V
قائمة الجداول:	IX
قائمة الأشكال:	XI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي	3
المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة التدقيق الخارجي	3
المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الخارجي	5
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الخارجي	6
المطلب الرابع: أنواع التدقيق الخارجي وصفات المدقق الخارجي	9
المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق	13
المطلب الأول: فروض التدقيق الخارجي	13
المطلب الثاني: مبادئ التدقيق الخارجي	15
المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الخارجي	16
المطلب الرابع: معايير التدقيق الخارجي	17
المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي	28
المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	28

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية	32
المطلب الثالث: جمع أدلة الإثبات	34
المطلب الرابع: إعداد تقرير التدقيق الخارجي	36
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: المخاطر التشغيلية ودور التدقيق الخارجي في إدارتها	
تمهيد	41
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر	42
المطلب الأول: مفهوم المخاطر ومسبباتها	42
المطلب الثاني: أنواع المخاطر وتقنيات التعامل معها	44
المطلب الثالث: ماهية إدارة المخاطر وأساسيات إدارة المخاطر	49
المبحث الثاني: المخاطر التشغيلية في البنوك	58
المطلب الأول: ماهية المخاطر التشغيلية	58
المطلب الثاني: مبادئ وخطوات إدارة المخاطر التشغيلية	62
المطلب الثالث: أدوات إدارة المخاطر التشغيلية وأساليب إدارة المخاطر التشغيلية	65
المبحث الثالث: التدقيق الخارجي كألية للإدارة المخاطر التشغيلية.	68
المطلب الأول: التدقيق الخارجي وعلاقته بإدارة المخاطر التشغيلية	68
المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية	68
خلاصة الفصل	70
الفصل الثالث: دراسة حالة عينة من البنوك بولاية ميلة	
تمهيد:	72
المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية	73
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة	73
المطلب الثاني: وصف أداة الدراسة	74
المطلب الثالث: أدوات ومصادر جمع المعلومات	75

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للاستبيان	78
المطلب الأول: صدق أداة الدراسة وثباتها	78
المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لخصائص العينة	79
المطلب الثالث: دراسة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة	82
المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	85
المطلب الأول: تحليل التدقيق الخارجي والحد من المخاطر التشغيلية	85
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	90
المطلب الثالث: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات	96
خلاصة الفصل:	99
الخاتمة العامة:	101
قائمة المراجع:	105
الملاحق:	111

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الجدول	الصفحة
جدول رقم 1: سلم ليكرث الخماسي	76
جدول رقم 2: جدول التوزيع لمقاييس ليكرث	77
جدول رقم 3: ألفا كرو نباخ للمتغيرين التابع والمستقل	78
جدول رقم 4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	79
جدول رقم 5: توزيع أفراد العينة حسب مؤشر العمر	80
جدول رقم 6: الرتبة العلمية لأفراد عينة الدراسة	81
جدول رقم 7: الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة	81
جدول رقم 8: يمثل معامل الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي	82
جدول رقم 9: يمثل معامل الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي كل على حدى والتدقيق الخارجي	83
جدول رقم 10: معامل الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي واداء الحد من المخاطر التشغيلية	84
جدول رقم 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	85
جدول رقم 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تقييم نظام الرقابة الداخلية	86
جدول رقم 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد جمع أدلة الاثبات	87
جدول رقم 14: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد اعداد التقارير	88
جدول رقم 15: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الحد من المخاطر التشغيلية	89
جدول رقم 16: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	91
جدول رقم 17: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	92
جدول رقم 18: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	93
جدول رقم 19: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	94
جدول رقم 20: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	95
جدول رقم 21: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أبعاد التدقيق الخارجي على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة	95

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1: مخطط يوضح أنواع التدقيق الخارجي	11
الشكل رقم 2: مخطط يوضح معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولا عاما.	26
الشكل رقم 3: يوضح الهيكل التنظيمي داخلي للإدارة المخاطر مؤهلة لمواجهة المخاطر.	54
الشكل رقم 4: يمثل مراحل إدارة المخاطر	57
الشكل رقم 5: يوضح اهم أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المؤسسة.	60
الشكل رقم 6: يمثل متغيرات البحث	75

مقدمة

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالتدقيق الخارجي من قبل الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة يأتي في مقدمتها إنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الخارجي، مع العمل على دعمها بالكفاءات البشرية التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

لقد تطورت وظيفة التدقيق الخارجي بشكل متسارع حيث تطور بتطور الحياة الإنسانية وخاصة الاقتصادية منها. وقد شمل هدا التطور البنوك و المؤسسات الاقتصادية على حد سواء حيث تواجه العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة ومن أصعب المخاطر التي يواجهها البنك هي المخاطر التشغيلية التي تنشأ أما بسبب الأفراد أو التقنيات المستخدمة أو بسبب أحداث خارجية، ونظرا لطبيعتها المتميزة فالبنوك والمؤسسات الاقتصادية بحاجة إلى تطوير نظم أكثر فعالية لتحديد و إدارة المخاطر التشغيلية، هنا يبرز الدور المهم لتدقيق الخارجي في تزويد البنوك بالمعلومات و التقارير التي تؤكد أن الأخطار التي تتعرض لها هده الأخيرة قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة في إطار التغيرات الديناميكية في البنك وكل ما يحيط به. ولهذا أصبح التدقيق الخارجي مصدرا استشاريا وتوجيهيا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر وتقليلها إلى حدود مقبولة، فالهدف المنتظر من تطبيق تقنية التدقيق الخارجي في البنوك إذا هو ضمان التحكم في المخاطر، بشكل يسمح بالكشف عن الأخطاء المختلفة والانحرافات المختلفة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على التدقيق الخارجي والمخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الناشطة بولاية ميلة

❖ **التساؤل الرئيسي:**

مما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل يوجد أثر لممارسة التدقيق الخارجي على الحد من المخاطر التشغيلية؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تستوقفنا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتدقيق الخارجي؟ وما هي الفروض والمبادئ التي يقوم عليها؟
- كيف تتم الممارسة العملية للتدقيق الخارجي؟
- ما المقصود بالمخاطر التشغيلية؟
- ما مدى التزام المدقق الخارجي في المكتب محل الدراسة بإجراءات التدقيق المقبولة قبولا عاما؟
- هل للتدقيق الخارجي دور فعال في التقليل من المخاطر التشغيلية؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتقييم نظام الرقابة الداخلية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجمع أدلة الإثبات؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإعداد التقارير؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

وكمحاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي ومختلف الأسئلة المتعلقة به قمنا بصياغة الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لهذا البحث:

- يلتزم المدقق الخارجي في المكتب محل الدراسة بإجراءات التدقيق الخارجي المقبولة قبولا عاما.
- نعم، للتدقيق الخارجي أهمية كبيرة ودور فعال في التقليل من المخاطر التشغيلية.
- نعم، يوجد دلالة إحصائية لقبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق.
- نعم، يوجد دلالة إحصائية لتقييم نظام الرقابة الداخلية.
- نعم، يوجد دلالة إحصائية لجمع أدلة الإثبات.
- نعم، يوجد دلالة إحصائية لإعداد التقارير.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

تتجلى الأسباب الرئيسية لاختيار هذا الموضوع في:

- يندرج موضوع البحث ضمن اختصاصنا وتكويننا.
- الميول الشخصي والرغبة في احتراف مهنة التدقيق وكل ما يرتبط بها.
- ثراء مكتبة الجامعة بمرجع علمي جديد يستفيد منه الطلبة مستقبلا.

❖ **أهمية الدراسة:**

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في العناصر التالية:

- أهمية التدقيق الخارجي كونه الأداة التي تسمح بالتحقق من صحة المعلومات المحاسبية والمالية وكذا المساعدة في تقييم أداء البنك ومدى صحة الإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة لتفادي مختلف الأخطاء ومنع حالات الغش والتلاعب بأملاكها.
- أهمية التدقيق الخارجي في المجابهة والحد من المخاطر التشغيلية.

❖ **أهداف الدراسة:**

- التعرف على مفهوم التدقيق الخارجي.
- التعرف على كيفية إسهام التدقيق الخارجي في الحد من الخاطر التشغيلية في البنوك.

❖ **منهج الدراسة:**

وقصد الإلمام بمجمل جوانب هذه الدراسة وللإجابة على التساؤل الرئيسي ومختلف التساؤلات الفرعية المطروحة وكذا اختيار الفرضيات المتبناة تم الاعتماد على منهجين: المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للفصول النظرية، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة باعتباره المنهج المناسب في الجانب الميداني باستعمال استمارات تقدم للعينة المختارة

❖ **الدراسات السابقة:**

- دراسة شرين مصطفى لحلو(2011_2012) بعنوان: "المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية"، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات نحو اكتشاف الغش و الخطأ في القوائم المالية وفقا لمعايير التدقيق الدولية، وذلك من خلال تقييم مدى التزام المدققين بمسؤولياتهم المهنية ومدى توافر الكفاءة العلمية و العملية والخبرة المهنية لديهم، وكذا مدى التزامهم بتخطيط عملية التدقيق و قدرتهم على اكتشاف و تلاعب الإدارة ولتحقيق اهداف الدراسة اعتمدت الباحثة أسلوب الاستبيان، وقد خلصت الدراسة الى ان مدققي الحسابات في قطاع غزة يستلزمون بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية الامر الذي يعزز من قدرتهم على اكتشاف مختلف الانحرافات و التلاعبات.

ولقد تناولت هذه الدراسة الغش والخطأ في القوائم المالية في حين ستركز دراستنا على دور التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية.

- دراسة أسامة عمر جعارة (2012)، بعنوان: "أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال والغش في البيانات المالية لشركات المساهمة العامة"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد2 ، الأردن.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على اهم أساليب وإجراءات المدقق لاكتشاف الغش عند اصدار البيانات المالية، وقد ركزت الدراسة على الاخطار الناجمة عن التقارير المالية الاحتيالية وسوء استخدام الأصول، حيث توصل الباحث الى ان الحصول على فهم اعمق للنظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية المطبق و العمل وفق معايير التدقيق الدولية من اهم الأساليب التي تساعد في اكتشاف الغش او التحريف من قبل المدقق.

وقد تمحورت هذه الدراسة حول دور التدقيق في كشف عمليات الغش في البيانات المالية المسجلة في شركات المساهمة العامة فب الأردن في حين ستشمل دراستنا دور التدقيق الخارجي في الكشف عن الغش المسجل في البنوك التجارية الجزائرية.

- دراسة فاتح سردوك: مذكرة ماجيستير بعنوان: "دور التدقيق الخارجي في النهوض بمصداقية المعلومة المحاسبية"، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، تهدف هذه الدراسة الى توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الخارجي في تقويم نظام المعلومات المحاسبية وتحسينه في المؤسسة وتلبية الحاجات المتزايدة لمعلومات ذات مصداقية لاتخاذ القرارات الملائمة، حيث ان تم تطبيق الدراسة على حالة الشركة الجزائرية للالمنيوم بالمسيلة، حيث تم التوصل الى التعرف على إمكانية مساهمة التدقيق الخارجي في النهوض بمصداقية المعلومات و تمثيليها بصحة و عدالة المركز المالي للمؤسسة و نتائج اعمالها، كذلك ان التنظيم الجيد و الاشراف على مكاتب التدقيق الخارجي يضمن فعالية اعمال التدقيق وبتالي تحقيق الأهداف المرجوة منه في بعث الثقة في ما تعبر عنه المعلومات المحاسبية.

❖ **صعوبات الدراسة:**

- قلة المراجع حول الموضوع محل الدراسة؛
- الإجابة الغير دقيقة لبعض أفراد العينة؛
- صعوبة إجراء مقابلات مع مسؤولي البنوك.

❖ **حدود الدراسة:**

تمثلت حدود الدراسة في المجالات التالية:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الحدود الموضوعية في هذه الدراسة على دور التدقيق الخارجي في تحسين فعالية البنك والحد من المخاطر التشغيلية من وجهة الخبراء والمدققين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وذوي التخصص بالبنوك بولاية ميلة.

-**الحدود المكانية:** عينة من البنوك المتواجدة بولاية ميلة.

- **الحدود الزمنية:** امتدت الفترة الزمنية في انجاز هذه الدراسة خلال السداسي الأول من سنة 2024 أين تم توزيع الاستبيانات على مستوى البنوك المتواجدة بولاية ميلة واستعادتها منهم وتحليل النتائج بمختلف الاختبارات الإحصائية للوصول إلى النتائج المرجوة.

❖ **هيكل الدراسة:**

من أجل الإلمام بكافة جوانب وأبعاد متغيرات هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول حيث جاء الفصل الأول بعنوان "الإطار النظري للتدقيق الخارجي" حيث تضمن ثلاث مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى

ماهية التدقيق الخارجي، أما في المبحث الثاني سيتم التطرق إلى أساسيات ومعايير التدقيق الخارجي، في حين سيتم التطرق إلى مسار تنفيذ عملية التدقيق في المبحث الثالث.

كما جاء الفصل الثاني بعنوان "المخاطر التشغيلية ودور التدقيق الخارجي في إدارتها" حيث تضمن ثلاث مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر، أما في المبحث الثاني سيتم التطرق إلى إدارة المخاطر التشغيلية، في حين يتم التطرق إلى التدقيق الخارجي كآلية لإدارة المخاطر التشغيلية في المبحث الثالث.

أما الفصل الثالث فتم تخصيصه للدراسة التطبيقية لمحاولة معرفة علاقة التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية وذلك بالتطبيق على مجموعة من بنوك ولاية ميلة، حيث تم تخصيص المبحث الأول لتصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية، أما في المبحث الثاني سيتم التطرق إلى الدراسة التحليلية للاستبيان، وفي المبحث الأخير سيتم التطرق إلى تحليل واختبار فرضيا الدراسة الفرضيات مع مناقشة النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري للتدقيق الخارجي

تمهيد

إن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بيئة المؤسسات جعل كل الأطراف ذات العلاقة بها يتطلعون لمواكبة هذه التطورات، وذلك من خلال تبني التدقيق الخارجي كأداة لا غنى عنها في تقديم معلومات دقيقة وذات مصداقية تساعد في الرقابة على الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

لذلك فان إيجاد إطار فكري لتدقيق الحسابات من خلال معرفة مفهومه وتحديد أهدافه كفيل بوضع أسس قوية لتحديد صيغته كعلم وباعتبار التدقيق الخارجي علم وفن له أساليبه وممارساته استوجب إيجاد نماذج أو أنماط من شأنها ضبط الممارسة الميدانية للقائمين بعملية التدقيق وتهيئة المناخ المناسب لذلك ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق.

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي

لقد تغيرت النظرة إلى التدقيق نتيجة لزيادة الحاجة إليه، فالتدقيق يعتبر شكل من أشكال الرقابة، وقد تطور مع تطور الحياة الإنسانية وخاصة الاقتصادية منها. ولقد نال التدقيق اهتماما واسعا في الأوساط المالية والاقتصادية والقانونية وحتى الاجتماعية منها. فالتدقيق له دور مهم في صيانة وحماية أموال البنوك ومساعدتها في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة التدقيق الخارجي

يعود ميلاد التدقيق إلى نشأة الدولة وملكيتها للمال العام، وإدارته نيابة عن الشعب إذ كان مصطلح التدقيق مرادف لمصطلح الرقابة المالية، الذي عرفته منذ القدم مختلف الحضارات الإنسانية وبدرجات متفاوتة.

أخذ التدقيق الخارجي بمفهومه الواسع نتيجة للتطور الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمختلف مراحل البشرية، ويظهر هذا التطور من خلال المراحل التي مر بها التدقيق الخارجي وتعددها، والتقسيم التالي لا يعد التقسيم الوحيد لمراحل تطور التدقيق بل هناك تقسيمات أخرى، والتي تختلف من مفكر إلى أخر. وفي ظل هذا التقسيم فانه تم تقسيم التطور التاريخي للتدقيق الخارجي إلى خمسة مراحل هي:

أولا: فترة ما قبل 1500:

في هذه الفترة انتشر استعمال مصطلح (Auditor) المشتق من الكلمة اللاتينية (Audir) بمعنى يستمع، فالتدقيق مهنة نشأت منذ القدم، إذ أن الفراعنة والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة علما أن التدقيق في هذه المرحلة كان يشمل التدقيق الكامل، وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ، ونع التلاعب من قبل المسؤولين عن حيازة الأشياء المادية والتأكد من أمانة الحائزين لها.

ثانيا: الفترة الممتدة من 1500 إلى 1850:

انتشر النشاط التجاري في اروبا وخاصة في ايطاليا خلال هذه الفترة، وبرزت الحاجة إلى نظام محاسبي يواجه التزايد الكبير في المعاملات التجارية، وبظهور نظام القيد المزدوج مكن من تسجيل العمليات التجارية بصفة منظمة، في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بان الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج بالإضافة إلى أن التدقيق كان تدقيقا تفصيليا لجميع العمليات المسجلة في الدفاتر والسجلات.[1]

[1]– هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص17.

ثالثا: الفترة الممتدة من 1850 إلى 1905:

تميزت هذه الفترة بظهور شركات المساهمة الكبيرة الحجم نسبيا وذات العمليات الكثيرة، وغياب الملكية عن الإدارة، مما تطلب وجود وكلاء عن أصحاب رأس المال يتولون الرقابة عن الإدارة والتأكد من سلامة العائد على رأس المال المستثمر. وألزم كذلك وجود مدقق مستقل ومؤهل لتدقيق عمليات تلك المؤسسات مع وجود جمعيات مهنية تشرف على المهنة وأدائها لواجبها

ولقد كان هدف التدقيق هو اكتشاف ومنع الأخطاء وكذا التلاعب والغش بفحص النظام المحاسبي، وتوجيه الاهتمام إلى تثبيت جانب من نظام الرقابة الداخلية خلال الإجراءات المتبعة لتنفيذ أنشطة المؤسسة، كما بقي استخدام أسلوب الفحص التفصيلي سائدا مع قبول أسلوب الفحص بالعينات في نطاق محدود

رابعا: الفترة الممتدة من 1905 إلى 1960:

لقد تطور الهدف الرئيسي للتدقيق إلى التأكد من صحة وعدالة المركز المالي خلال هذه الفترة، وأصبح اكتشاف ومنع الأخطاء غرضا فرعيا مع التأكيد على أهمية الاعتراف بنظام الرقابة الداخلية، وتغير أسلوب التدقيق من الاعتماد على التدقيق التفصيلي إلى استخدام أسلوب العينات وأهمية الربط بين حجم العينة وكيفية اختبارها، ومدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.[1]

خامسا: الفترة ما بعد 1960:

عرفت هذه المرحلة ازدهارا كبيرا للتدقيق حيث شهدت التأكيد على[2] :

- ✓ أن الهدف الرئيسي للتدقيق هو إبداء الرأي حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية.
- ✓ الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ الاهتمام بالأساليب العلمية المتطورة مثل استخدام الأسلوب الرياضي، التحليل المالي، خرائط التدفق، العينات الإحصائية وبحوث العمليات، وهذا بفعل التطورات التي حدثت في استخدام الإعلام الآلي
- ✓ استخدام المدقق للأساليب الكمية يحقق الدقة ويقربه من الموضوعية، من خلال تطوير الأساليب الرياضية والإحصائية وذلك لخدمة أغراض التدقيق.

من خلال التطور التاريخي للتدقيق، نجد انه لم يكن ليوجد ما لم يكن هناك طلب على خدماته في المجتمع، وقد أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية بيانا بالمفاهيم الأساسية للتدقيق حددت فيه أربع حالات تخلق طلبا على خدمات التدقيق:

---

[1]– حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، الأردن، الطبعة1، 1999، ص02.

[2]– بوسماحة محمد، معايير المراجعة وتطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص06.

- التعارض بين القائمين بإعداد المعلومات (إدارة المؤسسة) ومن يستخدمها (الملاك، الدائنين، أو أي طرف ثالث غير الإدارة) يمكن إن يؤدي إلى إنتاج المعلومات المتحيزة.
- الأهمية الاقتصادية الكبيرة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات.
- الخبرة المتقدمة المطلوبة لإعداد المعلومات والتحقق منها.
- العوامل التي تحول دون مقدرة مستخدمي المعلومات للوصول إلى هذه المعلومات بشكل مباشر، وكذا عدم مقدرتهم عللا تقييم جودة تلك المعلومات بأنفسهم.

معنى هذا أنه إذا كان هناك تعارضا بين الملاك والدائنين والمجموعات الأخرى التي تستخدم القوائم المالية من ناحية، وإدارة المؤسسة التي تتولى إعداد هذه المعلومات من ناحية أخرى فان هذه القوائم المالية ستكون متحيزة، علاوة على ذلك، فان المعلومات التي تشمل عليها القوائم المالية تساعد في اتخاذ القرارات المالية، وطالما أن مستخدمي المعلومات غالبا تنقصهم الخبرة أو يوجد ما يمنعهم من التحقق بشكل مباشر من المعلومات التي يستخدمونها، فان هذه العوامل مجتمعة تبين مدى الحاجة للتدقيق المستقل.

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الخارجي

لقد تم تعريف التدقيق الخارجي من طرف مختلف الهيئات المهنية من بينها نجد: الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين الاقتصاديين "UEC" Union Européenne des Experts Comptables Economique et Financiers الذي عرفه بأنه: "مدى قدرة المدقق على إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وصحة الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ إعدادها للقوائم المالية الختامية، مع التأكد من مدى احترام المؤسسة للقوانين والقواعد المنصوص عليها في البلد الذي تنشط فيه"[1]

أما معهد المحاسبة الأمريكي(AAA) American AccountingAssociationفعرف التدقيق بأنه:

"عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق"[2]

كما عرفة الاتحاد الدولي للمحاسبين international federation of Accountants(IFC)بأنه عبارة عن: "مراقبة المعلومة المالية الصادرة عن المؤسسة وذلك من خلال إبداء الرأي حول صحة وصدق المعلومة"[1]

[1]- Bernard GERMOND ،Audi financier guide pour l'audit de l'information financière des entreprises ،Dunod ،paris ، 1991 ، p28.

[2]– عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية والمحاسبية التقدمة الرقابية المالية والتدقيق الداخلي، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، الطبعة 3، 2004، ص2.

وعُرف أيضا بأنه: "اختبار مدى صدق وشرعية القوائم المالية للمؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال التأكد من صحة كل من التسجيلات المتعلقة بمختلف عملياتها وأنشطتها"[2]

وعرف كذلك بأنه: "مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها قيام مدقق الحسابات المؤهل بإجراء فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية، وللبيانات المثبتة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة، وذلك بهدف إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية الختامية المعدة من قبل المؤسسة في نهاية السنة المالية، لبيان مدى تعبير تلك القوائم عن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة للسنة المالية المنتهية وعن المركز المالي لها في نهاية تلك السنة"[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للتدقيق والذي هو عبارة عن الفحص الذي يقوم به مهني مستقل والذي يتمتع بكفاءة كافية للقيام بهذا الفحص، وذلك بهدف إبداء رأي فني محايد حول سلامة وشرعية الحسابات. حيث نعني بشرعية الحسابات احترام مختلف القواعد والقوانين المعمول بها، وفي حالة غياب القواعد والقوانين فانه يشترط احترام القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أما سلامة الحسابات فنعني بها التطبيق بحسن النية لتلك الإجراءات والقواعد والقوانين.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الخارجي

الفرع الأول: أهمية التدقيق الخارجي

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، ولهذه الوسيلة أهمية كبيرة هذا بالنظر إلى الخدمة التي تقدمها لمختلف الجهات التي تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها.

تتمثل هذه الجهات في:[4]

1. الأهمية بالنسبة لإدارة الشركة:

عند قيام ادارة الشركة بالتخطيط تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات التي يشترط فيها الصحة والدقة، وهذا لتحقيق الاهداف المسطرة للشركة، ولا يمكن الوثوق في هذه المعلومات بصفة مطلقة الا اذا كانت معتمدة ومصادق عليها من طرف شخص محايد وذلك باعطاء راي محايد حول صدق البيانات والقوائم المالية التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية بكل دقة وموضوعية.

2. الأهمية بالنسبة للمساهمين:

---

[1]- Bernard GERMOND ،ibid. p28.

[2]- Groupe Consultatif d'assurance aux plus pauvre ،Audit externe des institutions de micro finance ،guide pratique ، "France ،série n03" outil technique ،2000 ،p07.

[3]- عبد الكريم علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، الطبعة1، 2002، ص01.

[4]- خالد الخطيب، خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، ط01، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009، ص12- ص13.

ان التدقيق الخارجي بالنسبة للمساهمين يمكنهم من الوقوف على ممتلكاتهم، وضمان استخدام الموارد المتاحة استخداما أمثلا وبكفاءة عالية، فالمدقق الخارجي يقوم باعداد التقرير حيث انه يتضمن رايا سليما حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للشركة ونتائج الدورة المالية.[1]

3. الأهمية بالنسبة لإدارة الضرائب:

تعتمد ادارة الضرائب على التدقيق الخارجي في تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضريبة التي تحصل عليها من ادارة الشركة، فان ادارة الضرائب لا يمكنها التعرف على ذلك الا اذا قام شخص موثوق فيه ومستقل عن الشركة بفحص عملياتها ونتائجها، مما يعطي لادارة الضرائب صورة واضحة عن المركز المالي للشركة ونتائجها.

4. الأهمية بالنسبة للموردين:

يسمح التدقيق الخارجي للموردين بالاطلاع على الوضعية المالية الحقيقية للشركة، مما يحدد درجة التعامل معها، فإذا اتضح للمورد أن الوضعية المالية جيدة بالنسبة للشركة وأنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها في آجال استحقاقها، يصبح أكثر ثقة وليونة في التعامل معها.

5. الأهمية بالنسبة لنقابة العمال:

يعطي التدقيق الخارجي الصورة الحقيقية عن الوضعية المالية للشركة، مما يساعد نقابة العمال على المطالبة بحقوق العمال، ففي حالة تمتع الشركة بمركز مالي جيد، وينعكس ذلك بالمقابل قيمة الأجور للعمال.

6. الأهمية بالنسبة المقرضون والبنوك:

حتى يتمكنون من التعرف على الوضع المالي للمؤسسات التي ترغب في تقديم قروض أو تسهيلات انتمائية لهم، فإنهم يعتمدون على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، وعلى أساس ذلك يتم اتخاذ القرار بتقديم القرض أم لا.

7. الأهمية في تسيير الموارد المتاحة:

يتوصل المدقق الخارجي أثناء القيام بعملية الفحص والتدقيق الى نقاط الضعف في التسيير فيقوم بتحديدها، والعمل على التقليل منها وتحسين التسيير وهذا من خلال تقديم توصيات واقتراحات من شأنها الرفع من درجة كفاءة واستخدام الموارد المتاحة بفعالية.

[1] عبد الكريم علي الرمحي، مرجع سابق.

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الخارجي

من العرض التاريخي السابق يظهر لنا جليا تطور أهداف التدقيق من حقبة زمنية إلى أخرى، فبعد أن كان هدف التدقيق في مراحله الأولى وقائي ينحصر في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات، أصبح في وقتنا الحاضر يعمل على تحديد القوائم المالية، لقد لخص البعض الأهداف العامة لعملية التدقيق الخارجي فيما يلي:[1]

- ✓ إبداء الرأي الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية لنتائج عمال المشروع ومدى توافقها مع القواعد والأعراف المحاسبية المتعارف عليها.
- ✓ بيان مدى مصداقية المعلومات التي تحتويها هذه القوائم لكافة الأطراف المعنية، عن طريق التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في سجلات المشروع.
- ✓ اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء معتمدة أو غير معتمدة.
- ✓ تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش لشعور منفذ العمليات بان ما يقوم به سيخضع للرقابة والتدقيق.
- ✓ المساعدة في إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائج أعمال المشروع في ضوء الخطط الموضوعة.
- ✓ خدمة كافة الأطراف التي تستخدم القوائم المالية وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات سواء تمثلت هذه الأطراف في الإدارة أو المستثمرين أو المحللين الماليين.
- ✓ المساعدة في القضاء على مظاهر الإسراف في استخدام الموارد الإنتاجية في المشروع عن طريق تحليل البيانات المالية.

ويقسم البعض أهداف التدقيق إلى مجموعتين أساسيتين هما التقليدية والحديثة المتطورة:[2]

أولا: الأهداف التقليدية

وتنقسم إلى نوعين: أهداف رئيسية وأهداف فرعية

1. الأهداف الرئيسية:

- ✓ التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- ✓ إبداء رأي فني محايد استنادا إلى أدلة وقرائن عن مدى مطابقة القوائم المالية المعدة لما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية، ومدى تعبير تلك القوائم على نتائج النشاط وحقيقة المركز المالي.

[1]– احمد يوسف وزريقات، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2011، ص19.

[2]– عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص53.

2. الأهداف الفرعية:

- ✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.
- ✓ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات.
- ✓ اعتماد الإدارة عليه في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
- ✓ طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
- ✓ معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- ✓ تقديم التقارير المختلفة وملء الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

ثانيا: الأهداف الحديثة أو المتطورة

- ✓ تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى للأهداف المرسومة.
- ✓ مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها، ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي نشاط المؤسسة.
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق الخارجي وصفات المدقق الخارجي

لقد تعددت أنواع التدقيق الخارجي كما تمكنت من التكيف مع طبيعة المؤسسات وكذلك مع مواصفات المدققين الخارجيين، وسنطرق إلى أهم أنواع التدقيق الخارجي بالإضافة إلى سمات المدقق الخارجي.

الفرع الأول: أنواع التدقيق الخارجي:

يمكن تصنيف التدقيق الخارجي وفقا للمعايير التالية:[1]

أولا: من حيث الإلزام القانوني: وينقسم إلى:

- ❖ **التدقيق الإلزامي:** هو التدقيق الذي تقوم الدولة بإلزام الشركات والجهات الإدارية التابعة للحكومة بالقيام به، وذلك من خلال مدققين يتم تعيينهم من قبل الجهات الرسمية في الدولة، ويشمل هذا النوع معظم شركات الأموال، والشركات التي يملكها أكثر من شخصين، ويتم فرض عقوبات وغرامات مالية بحق الجهات التي لا تلتزم بهذا النوع من التدقيق ولا تقدم ميزانيتها الختامية للمدققين المختصين.

[1]– محمد بوتين. "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003، ص27.

- **التدقيق الاختياري:** هي عملية التدقيق غير الملزمة بقانون، وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها، وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع الجهات التي تطلب عملة التدقيق.

ثانيا: من حيث مجال التدقيق: وينقسم إلى[1]:

- **التدقيق الكامل:** هو التدقيق الذي لا تضع فيه الإدارة أو الطرف المتعاقد مع المدقق قيودا حول مجال ونطاق عمله، وهذا لا يعني قيام المدقق بفحص كل العمليات التي تمت خلال الدورة، ولكن يشترط في تقرير المدقق في نهاية عمله والذي يتضمن رأيه الفني والمحايد أن يمس كل القوائم المالية دون استثناء.
- **التدقيق الجزئي:** هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف او موجهة لغرض معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة، أو فحص عمليات البيع النقدي أو الآجل خلال فترة محددة أو فحص حسابات المخازن، أو التأكد من جرد المخزون.

ثالثا: من حيث توقيت عملية التدقيق: وينقسم إلى:

- **التدقيق المستمر:** تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية ككل وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة، كأن تتم بصفة أسبوعية أو شهرية أو بطريقة غير منتظمة، وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة كبر حجم المؤسسة وتعدد عملياتها.
- **التدقيق النهائي:** يتميز بكونه يتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

رابعا: من حيث مجال الفحص: وينقسم إلى:

- **التدقيق الشامل:** هو أن يقوم المدقق الخارجي بفحص شامل القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والسندات، ويناسب هذا النوع المؤسسات الصغرى ففي حالة استخدامه في المؤسسات الكبرى سيترتب عنه ارتفاع في أعباء عملية التدقيق واهدار الوقت.
- **التدقيق الاختياري:** وهنا يقوم المدقق الخارجي بتدقيق جزء أو قسم وذلك باختبار عينة وإخضاعها للفحص، مع الحرص على تعميم النتيجة على جميع الوحدات التي تم انتقاء هذا الجزء منها.

[1] محمد بوتين، مرجع سابق.

الشكل رقم 1: مخطط يوضح أنواع التدقيق الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثاني: صفات المدقق الخارجي

أولا: صفات المدقق الخارجي

يعتبر المدقق الخارجي شخص مستقل عن المؤسسة، ويحظى باستقلال تام في أدائه لوظيفة التدقيق، فهدفه الأساسي هو تقديم رأيه بخصوص مصداقية القوائم المالية التي تقوم إدارة المؤسسة بإعدادها، وعلى المدقق الخارجي أن يملك مجموعة من الصفات تتمثل في:[1]

[1]– إسكندر محمود نشوان، "الصفات الشخصية وتأثيرها على جودة الأحكام المهنية لمدقق الحسابات الخارجي"، المجلة الأردنية في(')' إدارة الأعمال، المجلدال15، العدد3، ص352.

1) **الأمانة:** وهي أن يوفي مهمة التدقيق حقها ويقوم بعمله بضمير ويبذل مجهوداته العلمية في تنفيذه، كذلك يعرض ما يتوصل إليه من نتائج بدقة وأمانة دون التلاعب فيها. بحيث يبني تقريره على أساس البيانات التي يثق في صحتها ويجب ان يكون ناصحا أمينا لعملائه.

2) **الحيادية والاستقلال:** ومعناه عدم التحيز أثناء انجاز المهام وعدم التأثر بالآخرين كي لا يتأثر الحكم المهني بخصوص المؤسسة محل التدقيق، وعموما لا يمكن لمدققي الحسابات القيام بالخدمات المهنية في حالة وجود تحيز قد يتسبب في تغيير الحكم المهني المتعلق بالخدمات المقدمة.

3) **الكفاءة المهنية والفنية:** ونقصد بها الخبرات المهنية والفنية التي يتميز بها المدقق والتي تعينه على انجاز عمله بجودة عالية وبما يتماشى مع المواصفات التي نصت عليها المنظمات المهنية وهي: "أنه على كافة الأفراد العاملين في مهنة المدقق الالتزام بمبادئ الاستقلالية والأمانة والموضوعية والسرية والسلوك المهني، التي جاء بها المعيار الدولي رقم 200 المبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات".

4) **الكرامة الشخصية والمهنية:** ويقصد بذلك العزة والنزاهة وأن يحافظ المدقق على كرامته وكرامة المهنة التي ينتمي إليها، وان لا يضع نفسه في موقف محرج يسيء له وللمهنة.

5) **السرية التامة:** ونقصد بذلك أن يكون المدقق في غاية الحرص والنباهة حتى يتجنب الكشف الغير معتمد على المعلومات السرية لأحد الشركاء أو العملاء، كذلك يتوجب عليه اتخاذ الخطوات المعقولة لضمان احترام مبدأ السرية التامة.

ثانيا: حقوق وواجبات المدقق الخارجي

لكي يؤدي المدقق الخارجي عمله بكفاءة وفاعلية ينبغي أن يكون على دراية كافية بكل ماله وما عليه من حقوق وواجبات حسب ما تقتضيه مبادئ المراجعة ولما جرى عليه العرف من ناحية أخرى.

1/ حقوق المدقق الخارجي:

يمكن تحديد بعض الحقوق الرئيسية للمدقق فيما يلي:[1]

- ✓ حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والاطلاع عليها للحصول على بيان معين أو معلومة أو تفسير نتيجة معينة، وحق الاطلاع على القوانين واللوائح التي تحكم طبيعة عمل نشاط المؤسسة،
- ✓ حق طلب أي تقارير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المؤسسة في أي مستوى لتوضيح أمر معين ما لم يحصل المدقق على تفسير مرضي له.

[1]– كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009، ص211.

- ✓ للمدقق الحق في فحص وتدقيق الحسابات المختلفة السجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية ووفقا لما تقضي به القواعد والمبادئ المحلية المتعارف عليها من خلال المراجعة الحسابية إلى جانب ذلك فحص وتدقيق المجموعة المستندة من خلال المراجعة المستندية.
- ✓ حق مراجعة وفحص باقي أصول المؤسسة وحق الاتصال بدائني المؤسسة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات.
- ✓ حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين بالانعقاد في بعض الحالات التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير آي في حالات الاستعجالات

2/ واجبات المدقق الخارجي:

ويقصد بها ما على المدقق من التزامات لانجاز عمله بشكل جيد:[1]

- ✓ يجب عليه أن يقوم بالفحص والتدقيق الفعلي لحسابات المؤسسة ودفاترها وما تحتويه من قيود يومية، وحسابات الأستاذ بغرض التحقق من صحتها وسلامتها، وكشف أي أخطاء والعمل على تصحيحها والتعاون مع محاسبي المؤسسة.
- ✓ يجب على المدقق التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والالتزامات المختلفة بآي طريقة تحقق والتي يراها مناسبة لكل عنصر من هذه العناصر.
- ✓ يجب على المدقق آن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه، حتى يستطيع اختبار عينات المراجعة بشكل ملائم وسليم.
- ✓ يجب على المدقق أن يقدم التوصيات والاقتراحات الملائمة لما يلي:
  - ❖ معالجة وتوضيح الأخطاء التي تم اكتشافها.
  - ❖ عدم الوقوع في أخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك.
  - ❖ حسن سير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة.
- ✓ يجب على المدقق كذلك التأكد إلى جانب الفحص والمراجعة الدفترية بان المؤسسة تقوم بتطبيق القوانين واللوائح والأنظمة المختلفة وتلتزم بطريق سليمة، كما تلتزم بنصوص بنود العقود المختلفة التي قبلتها ووقعت عليها.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق

المطلب الأول: فروض التدقيق الخارجي

[1]– كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص212.

الفروض عبارة عن معتقدات مسبقة تبنى على أساسها الأفكار في إطار عملية التحليل حتى تكون ممنهجة ومبسطة، وفي إطار حل مشكلة التدقيق، هي الأخيرة يجب أن تتوفر على مجموعة من الافتراضات لإيجاد نظرية شاملة لها، هي كالآتي:[1]

- ✓ **قابلية البيانات المالية للفحص:** من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة التدقيق، فان لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص، فلا مبرر لوجود هذه المهنة، ويعتمد المدقق عدة معايير لتقييم البيانات وفحصها وتتمثل في:
- ✓ ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.
- ✓ البعد التام عن التحيز وذلك من خلال تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.
- ✓ القابلية للقياس الكمي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات وتكون أكثر فائدة للأطراف من خلال التعبير عنها بواسطة أرقام وعمليات الحسابية.
- ✓ **عدم وجود تعارض حتمي بين المدقق الخارجي وصاحب المشروع:** اذ انه لمن الواضح وجود تبادل للمنفعة بين الإدارة والمدقق، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي المدقق، وذلك لغرض تقدم المشروع وبالتالي فصاحب المشروع يستفيد من المعلومات التي تمت مراجعتها من طرف المدقق.
- ✓ **خلو القوائم المالية أو معلومات أخرى تقدم للفحص من أي أخطاء غير عادية:** ويشير هذا الفرض إلى نقطة هامة، وهي مسؤولية المدقق في اكتشاف الأخطاء ولذلك يتطلب من المدقق عند إعداد برنامج التدقيق أن يوسع من اختباراته وأن يتحرى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء.
- ✓ **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء:** ويعني الفرض أنه بوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يكون من الصعوبة احتمال حدوث الخطأ ولكن لا يستبعد إمكانية حدوثه فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة.
- ✓ **التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال:** ويعني ذلك أن المدققين يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة مختلف القوائم المالية.

[1]- عبد الفتاح الصحن، محمد سمي الصبان، أسس المراجعة، الأسس العملية والعلمية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص25، 26.

- ✓ **العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:** ويعني هذا الفرض أن المدقق إذ اتضح له أن إدارة المؤسسة رشيدة في تصرفاتها وذلك عند شراء احد الأصول مثلا وان الرقابة الداخلية سليمة، فانه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك.
- ✓ **القوانين المهنية تفرض على المدقق بالتزامات مهنية عليه أن يلتزم بها:** نجد أن هذا الفرض لم يوضع تحت الدراسة الشاملة، ومع ذلك فان الالتزامات المهنية التي يفرضها مركز التدقيق قد تم الاعتراف بها إلى حد ما بقبول معايير التدقيق المتعارف عليها.
- ✓ **يتصرف المدقق كمراجع فقط:** رغم تعدد الخدمات التي يستطيع المدقق أن يؤديها لعملية التدقيق فعندما يطلب منه إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية، فان عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة فقط، ويثير هذا الفرض موضوع استقلالية المدقق في أداء عمله.

المطلب الثاني: مبادئ التدقيق الخارجي

إن المبدأ عبارة عن نتائج أو تعميمات مشتقة من مفاهيم عملية التدقيق، وتدقيق الحسابات يقوم على عدة مبادئ تقسم إلى مجموعتين حسب أركان التدقيق كما يلي:

أولا: المبادئ المرتبطة بركن الفحص والتحقيق

تتمثل في:[1]

- ❖ **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويقصد بهذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جانب، ومعرفة وتحديد الاحتياجات المختلفة للأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية من جانب آخر.
- ❖ **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختياري:** وحسب هذا المبدأ فإن الفحص يجب أن يشمل جميع أهداف المؤسسة سواء الرئيسية أو الفرعية، إضافة إلى مختلف التقارير المالية المعدة من قبل المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية لهذه الأهداف والتقارير.
- ❖ **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة استبعاد الحكم والتقدير الشخصي أثناء عملية الفحص، ويتحقق ذلك عن طريق الرجوع والاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تدعم رأي المدقق وتؤيده خاصة إذا تعلق الأمر بالعناصر ذات الأهمية الكبيرة والتي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها كبير نسبيا.

[1]– فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2004/2003، ص30.

❖ **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة والذي يعبر عما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

ثانيا: المبادئ المرتبطة بركن التقرير

وتتمثل في: [1]

❖ **مبدأ كفاية الاتصال:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير المدقق أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذا التقرير.

❖ **مبدأ الإفصاح:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح عن مدى تطبيق المؤسسة للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

❖ **مبدأ الإنصاف:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية.

❖ **مبدأ السببية:** ينص هذا المبدأ على ضرورة أن يشمل تقرير المدقق على تفسيرات واضحة لكل تصرف غير عادي يواجه به، وأن توضع الاقتراحات بناءا على أسباب موضوعية.

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الخارجي

لقد اختلف الكثير في تحديد الإجراءات العملية المستعملة في عملية التدقيق لكن أبرزها ما يلي:[2]

1) **الجرد الفعلي:** الجرد هو الحصر الكمي للعنصر على الطبيعة ويعتبر من أقوى أدلة الإثبات باعتباره دليلا ماديا ملموسا فالمدقق عند قيامه بتدقيق بعض عناصر الأصول تدقيقا مستنديا قد يشك في صحة هذه المستندات أو في ما تحتويه كميا من بيانات لذا فانه يلجأ إلى عملية الجرد الفعلي التي تعتبر قرينة قاطعة على صحة ما ورد في المستندات أو الدفاتر.

2) **التدقيق الحسابي:** وتطبق على البيانات الرقمية، كتدقيق دفاتر اليومية والتأكد من صحة المجاميع والترحيل واستخراج أرصدة الحسابات المختلفة، والتأكد من توازن ميزان المراجعة.

---

[1]– أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، عمان، 2005، ص24.

[2]– غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006، ص19.

3) **التدقيق المستندي:** تعتبر المستندات المحاسبية أساس القيد في الدفاتر فهي المرحلة الأولى من مراحل الدورة المحاسبية ولابد لكل عملية مالية من مستند يؤديها أو يؤيد حدوثها.

4) **المصادقات:** الشهادات أو الإقرارات أو المصادقات هي وثائق مكتوبة تهدف إلى إقرار حقيقة ما أو تأكيدها يحصل عليها المدقق من داخل أو خارج المؤسسة لتدعيم الفحص الذي قام به ومن أمثلتها سلامة الجرد وإضافات الأصول.

5) **الاستفسارات:** يتضمن نظام الاستفسارات ما يقوم به المدقق بتوجيه من أسئلة أو إيضاحات أو طلب معلومات أو بيانات من الجهات المختلفة خصوصا إدارة المشروع وذلك لتأكيد صحة بعض الأدلة أو القرائن التي قام بجمعها أثناء عملية التدقيق والتي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة.

6) **المقارنات:** المقارنة هي عبارة عن إجراء المقابلة بين شيئين أو أكثر قصد تحقيق هدف معين وبالتالي فان المقارنات كوسيلة من وسائل الحصول على أدلة وقرائن الإثبات، هي مقابلة بيانات أو حسابات أو معلومات للعام الذي تم فيه فحصها بأعوام سابقة أو بيانات متشابهة لجهات أخرى.

المطلب الرابع: معايير التدقيق الخارجي

الفرع الأول: معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما

يقوم المدقق الخارجي المستقل بتقديم تقارير حول نتائج التقرير وفقا لمعايير التدقيق المقبولة بشكل عام، حيث توفر معايير التدقيق مقياسا لجودة التدقيق والأهداف التي يجب تحقيقها في التدقيق. إن إجراءات التدقيق تختلف عن المعايير، فالإجراءات هي أعمال يقوم بها المدقق أثناء عملية التدقيق لتتوافق مع معايير التدقيق، أما المعايير فهي أنماط معينة يجب أن يقوم بها المدقق الخارجي أثناء أدائه لمهامه، وقد تم إصدار هذه المعايير من قبل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي. وتضم هذه المعايير ثلاث مجموعات حيث تناولت المجموعة الأولى المعايير العامة إما الثانية فتطرقت إلى معايير العمل الميداني والمجموعة الأخيرة شملت معايير إعداد التقرير، على النحو التالي[1]:

أولا: المعايير العامة

يهتم هذا النوع من المعايير العامة بأهم الصفات الشخصية للمدقق ومدى تأثير هذه الصفات على أداء المدقق. حيث يقسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع وهي:

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق.

✓ **التأهيل العلمي والعملي:**

لكي يتم تنفيذ عملية التدقيق على أفضل ما يكون فان المدقق يجب أن يتوفر لديه الكفاءة العلمية والخبرة العملية في مجال عمله كمدقق، ولكي يتم التدقيق بدرجة مقبولة وملائمة فان المدقق يجب ان يكون مؤهلا لتدقيق الحسابات، أي يجب أن يكون حاصلا على التأهيل اللازم في المحاسبة والتدقيق والقانون والعلوم الأخرى التي لها علاقة بمهنته. حيث يعتبر التعليم المرحلة الأولى والأساسية لاكتساب التأهيل العلمي اللازم لممارسة المهنة، ويكون من خلال التعليم في الجامعات أو المعاهد المهنية المتخصصة. وان نجاح العملية التعليمية يقتضي الاهتمام بثلاثة عناصر وهي:

- ❖ المناهج والمقررات الدراسية من حيث محتواها وتنظيمها بحيث تشمل كافة العلوم الأساسية والثانوية المتعلقة بعمله كمدقق.
- ❖ كفاءة القائمين بتدريس المناهج والمقررات والطرق المستخدمة في ذلك.
- ❖ الطلاب من حيث كيفية تقييم أدائهم وانتقائهم وتحديد النوعيات المطلوبة.

أما الكفاءة العملية فإنها تتعلق بخبرة المدقق، وتتبع أهمية هذه الخبرة من أن عملية التدقيق تتضمن الكثير من الأحكام الشخصية للمدقق. ويعتبر التدريب المهني مرحلة أساسية لاكتساب التأهيل العملي اللازم لممارسة مهنة التدقيق، وهو مكمل للعملية التعليمية ويجب أن يكون وثيق الصلة بها، فالتدريب يساعد المتدرب على معرفة كيفية توظيف المعارف التي اكتسبتها من خلال مرحلة التعليم في الواقع العملي، وبالتالي يزداد المدقق بالخبرة والمهارات اللازمة للممارسة المهنية.

وتتبع أهمية هذا المعيار من أن كافة الإجراءات التي يقوم بها المدقق تتطلب منه أن يكون قادر على إصدار أحكام شخصية، حيث انه بدون التأهيل العلمي والعملي لن يكون قادرا على إبداء رأي فني محايد عن عدالة وصدق البيانات المالية، لهذا فإن التعليم الدراسي الأكاديمي يجب أن يدعم ويسند بخبرة مناسبة وذلك بالشكل الذي يمكن المدقق من إجراء ما يلزم من تقديرات وأحكام خلال تنفيذ إجراءات التدقيق، حيث يكمل التعليم الرسمي والخبرة المهنية للمدقق المستقل بعضهما البعض. كذلك ينبغي على كل مدقق يمارس السلطة على أساس المشاركة أن يوازن في تحديد مدى إشرافه على المرؤوسين وتدقيق أعمالهم. كذلك يجب على المدقق وبشكل مستمر أن يقوم بدراسة وفهم وتطبيق التطورات الجديدة على مبادئ المحاسبة وإجراءات التدقيق حيث يتم تطويرها من قبل الهيئات الرسمية في مهنة المحاسبة والتدقيق وذلك لكي يكون قادرا على تلبية متطلبات المهنة في كل الأوقات.[1]

[1]– عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر 2008، ص:26.

✓ **الاستقلال:**

الاستقلال هو أحد أهم سمات مهنة التدقيق، حيث يعتمد المستثمرون على المعلومات من الإدارة فيما يتعلق بالمركز المالي للشركة. وهنا يلتزم المديرون بدعم استمرارية أرباح الشركة ونموها. وبالتالي، فان المدراء لديهم أهدافهم واهتمامهم الخاص بعيدا عن المستثمرين أي جعل الشركة تبدو في وضع جيد في جميع الأوقات، يهتم المستثمرون بمعرفة الموقف الصحيح للشركة، بحيث يمكنهم أن يقرروا ما إذا كانوا سيستمرون في الاستثمار في الشركة أم لا. لذلك، هناك وسيط يشارك وهو المدقق لحماية المستثمرين من المصالح الذاتية للمديرين.[1]

مدقق الحسابات المستقل هو محاسب قانوني معتمد أو مراقب حسابات يفحص السجلات المالية والمعاملات التجارية لشركة معينة لا ينتسب إليها، وعادة ما يستخدم المدقق المستقل لتجنب تضارب المصالح وضمان نزاهة إجراء التدقيق. وهذا المدقق المستقل قد يعمل لحساب شركة تدقيق خاصة أو يعمل لحسابه الخاص. حيث يفحص المدقق القوائم المالية والبيانات ذات الصلة، ويحلل العمليات والعمليات التجارية، ويقوم بتقييم أصول الشركة عن انخفاض القيمة والتقييم المناسب ويحدد الالتزام الضريبي، ويقدم التوصيات بشأن تحقيق اكبر كفاءة ممكنة. وفي نهاية العمل يقوم المدقق المستقل بإبداء رأي فني محايد بصدق وعدالة البيانات المالية للشركة تحت التدقيق.

يقوم المدقق بتطوير رأي يؤكد موثوقية ونزاهة البيانات المالية للعملاء، ثم يقوم بتوصيل المعلومات إلى المستثمرين والدائنين والمؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تنشأ الحاجة إلى الاستقلال في التدقيق لأنه في العديد من الحالات لا يملك مستخدمو البيانات المالية والطرف الثالث معلومات أو معرفة كافية لفهم ما هو موجود في الحسابات السنوية للشركة، وبالتالي، فهم يعتمدون على التقييم المستقل لمراجع الحسابات. وهناك الكثير من الخدمات التي يستطيع أن يقدمها مراقب الحسابات المستقل، فيمكنه إجراء خدمات تدقيق خاصة لبعض بنود الميزانية وخدمات ضريبية ودراسات جدوى اقتصادية واستشارات أخرى للأفراد والشركات والمؤسسات غير الربحية والهيئات الحكومية.

توصف استقلالية المدقق بأنها الموضوعية والنزاهة في تقديم الآراء أثناء عملية التدقيق. كما تشير أيضا إلى قدرة المدقق على مواجهة الضغوط التي قد تؤثر على قراراته أثناء إبداء رأيه في القوائم المالية لشركة معينة، حيث انه بدون استقلالية قد يؤدي المدقق إلى تدهور جودة التدقيق ومنع المدقق من القيام بمسؤوليته الأساسية في الكشف والإبلاغ عن الأخطاء المادية الموجودة في السجلات المالية للعملاء.

استقلال المدقق هو من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية التدقيق. إن عدم استقلالية المدقق هو السبب الرئيسي وراء تدهور جودة التدقيق، لأن هذا من شأنه أن يمنع المدقق من

[1] محمد سمير الصبان، مرجع سابق

الكشف عن الأخطاء المالية الموجودة في السجلات المالية للعملاء، إن جودة المراجعة ترتبط بكفاءة مدققي الحسابات واستقلاليتهم فيما يتعلق باكتشافهم للأخطاء الجوهرية واستعدادهم لإصدار تقارير تدقيق حقيقية في النتائج التي توصلوا إليها.[1](عبد الفتاح الصحن وآخرون....)

✓ **بذل العناية المهنية اللازمة:**

من الصفات المميزة للمهني الممارس بذل العناية المهنية اللازمة للحصول على الأدلة والقرائن الملائمة وتقييمها بغرض الوصول إلى رأي موضوعي للقوائم المالية. ولاشك أن تحديد درجة العناية المهنية اللازمة يعتمد على تقرير المدقق الشخصي لظروف المنشأة التي يدقق قوائمها المالية وطبيعة نشاطها وتقديره للاستخدامات المتوقعة للقوائم المالية وتقريره عنها.

حيث تبرز أهمية هذا المعيار في حالة المهام التي تحتاج إلى مهارة خاصة من ممارسيها ويعتمد على خدماته العديد من الأطراف، وهنا على المدقق أن يبذل العناية المهنية الواجبة في جميع مراحل عملية التدقيق وانتهاء في مرحلة كتابة التقرير النهائي وهذه العناية تتطلب مراجعة لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم والأحكام التي يقررها المساعدون، كما تتطلب عناية لازمة بأوراق عمل المدقق وحصوله على أدلة وقرائن الإثبات الكافية والملائمة.

كما يقصد بالمعيار الثالث من المعايير العامة (الشخصية) التزام المدقق بمستوى أداء معين عند ممارسته للمهنة، ويحدد هذا المستوى العديد من العوامل منها ما تنص عليه التشريعات المختلفة التي تحدد المسؤولية القانونية والتي تمثل الحد الأدنى للعناية المهنية المطلوبة من المدقق.

كما أن مفهوم العناية المهنية الواجبة يشير بأن المدقق وكأي إنسان آخر معرض للخطأ في التقدير والحكم، وهذه الأنواع من الأخطاء تحدث في كل المهن، فالمدقق يؤدي خدمته بكل إخلاص وأمانة ولكنه ليس معصوما من الخطأ فهو مسؤول أمام العميل وأمام الطرف الثالث عن الإهمال وعدم الإخلاص والأمانة، وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء. كما أن المعيار الخاص بالعناية المهنية الذي يتوقع من المدقق أن يلتزم به غالبا يشار له بمفهوم الشخص المتعقل أي أن كل شخص يعرض خدماته لآخر ويتم توظيفه يأخذ على عاتقه واجب القيام بممارسة المهارة التي يمتلكها في هذا التوظيف بعناية معقولة ومتقنة. لكن لا يوجد شخص ماهر أم ليس ماهر وإنما يتعهد بأن المهمة التي يتولى القيام بها سوف تنفذ بنجاح وبدون نقائص أو أخطاء، فهو يتعهد بالإخلاص والنزاهة والأمانة وليس بالعصمة وعدم ارتكاب الأخطاء، وهو مسؤول قانونا أمام مستخدميه لعدم الإخلاص وانعدام الأمانة والإهمال ولكنه غير

[1]- عبد الفتاح الصحن، محمد سمي الصبان، وآخرون، أسس المراجعة العملية والعلمية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص66 – 88 .

مسؤول عن الخسائر الناتجة من الأخطاء في الآراء والأحكام، وهذا ما أكدته العديد من القضايا التي طرحت أمام القضاء.[1]

ثانيا: معايير العمل الميداني

ويتمثل هذا النوع من المعايير في التوجيهات المطلوبة لمساعدة المدقق في انجاز عمله، وتتضمن هذه المجموعة ثلاث معايير وهي:

✓ **التخطيط والإشراف:**

تمثل خطة التدقيق جزءا رئيسيا من أعمال التدقيق سواء كان التدقيق الخارجي آو الداخلي، حيث ستساعد خطة التدقيق الجيدة على الحد من المخاطر وتحسين الكفاءة وتحقيق الأهداف بأقل جهد ممكن. فالمطلوب من مدققي الحسابات إعداد خطة تدقيق مناسبة للتأكد من أن جميع مخاطر التدقيق يتم تحديدها ويتم وضع الإستراتيجية الصحيحة للكشف عن جميع مجالات المخاطر، إن تخطيط عملية التدقيق ينطوي على وضع إستراتيجية شاملة للتدقيق وذلك للمساعدة في تحقيق عدة مجالات منها:

- ❖ مساعدة المدقق على تحديد وحل المشاكل المحتملة في الوقت المناسب.
- ❖ مساعدة المدقق في تنظيم وإدارة تدقيق الحسابات بشكل صحيح حتى يتم تنفيذها بطريقة جيدة وفاعلة.
- ❖ المساعدة في اختيار أعضاء فريق التدقيق المشارك في العمل مع مستويات مناسبة من القدرات والكفاءات للسيطرة على المخاطر المتوقعة.
- ❖ تسهيل التوجيه والإشراف لأعضاء فريق التدقيق للمساعدة على تدقيق الأعمال التي يِدونها.

وفيما يتعلق بالجزء الثاني من هذا المعيار فيجب أن يتوفر الإشراف المباشر والمستمر والدقيق على أعمال المساعدين الآخرين الذين يستعين بهم المدقق في كل مرحلة من مراحل التدقيق وذلك لضمان تحقيق أهداف التدقيق وتحقيق القناعة المعقولة بإجراءاته. كذلك يساعد الإشراف الجيد على إسناد مهام العمل قياسا إلى قدرات وكفاءات المساعدين، ويكون هنا دور المشرفين مع المساعدين ذوي الخبرة في وضع المخطط التمهيدي لنطاق التدقيق ويتركون التفاصيل للمساعدين.

كذلك يشير كثير من الباحثين إلى أن معيار التخطيط والإشراف يعتمد اعتمادا كبيرا على معيار بذل العناية المهنية الواجبة فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات التدقيق وانتهاء بمرحلة كتابة التقرير وأن يتم قبول مهمة التدقيق بوقت مناسب وذلك لأنه هناك عناصر مهمة في العمل الميداني يجب أداءها قبل تاريخ إصدار التقارير المالية للشركة قيد التدقيق وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في نهاية العمل أم لا.[2]

---

[1]– محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص21.

[2]– عوض لبيب، السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013، ص45، 46.

✓ **تقييم نظام الرقابة الداخلية:**

يقصد بنظام الرقابة الداخلية مجموعة من عمليات الرقابة التي يتم وضعها في المنشأة التي تخص جميع الأمور المالية والتنظيمية والمحاسبية والتي تهدف إلى ضمان حسن سير الأعمال في الشركة من خلال التقيد بالسياسات والإجراءات الإدارية وذلك لحماية الأصول ومنع اكتشاف الغش والخطأ وضمان إكمال السجلات المحاسبية بدقة عالية ومن ثم المساعدة في إعداد بيانات مالية تتمتع بالموثوقية ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ويجب على المدقق أن يحصل على فهم كامل ومفصل لإجراءات الرقابة الداخلية لغرض تطوير وتحديث خطة التدقيق الموضوعة. ويستطيع المدقق من فهم نظام الرقابة الداخلية من خلال خبرته السابقة مع الشركة بالإضافة إلى النقاط التالية:

- ❖ الاستفسارات من الإدارة ومن الموظفين وعلى مختلف مستويات الهيكل التنظيمي.
- ❖ أدلة الإجراءات وخرائط التدفق.
- ❖ وثائق وسجلات نظام الرقابة الداخلية.
- ❖ الهيكل التنظيمي للشركة.

تتكون الرقابة الداخلية من جزأين الأول هو الجانب المحاسبي والذي يختص بتحقيق الأهداف والمفاهيم المتعلقة بحماية الموجودات والسجلات المحاسبية من أي تصرفات غير مشروعة والتحقق من دقة القوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، أما الجزء الثاني فيختص بالجانب الإداري والذي يشمل جميع الإجراءات اللازمة للتحقق من كفاءة وفاعلية استخدام موارد وموجودات الشركة كذلك التحقق من مدى التزام العاملين في الشركة بالسياسات والقوانين المطبقة في الشركة.

إن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة موضع التدقيق خطوة مهمة جدا يجب على المدقق القيام بها، بل وتعتبر من أهم الخطوات التي يقوم بها المدقق حيث يستطيع المدقق من خلالها من تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات والفحوصات التي يقوم بها. حيث أن نظام الرقابة الداخلية الجيد والقوي يعني إمكانية اكبر للاعتماد على البيانات المالية وبالتالي يستطيع المدقق أن يخفض عينة التدقيق. أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف فذلك انه على المدقق أن يزيد من حجم العينة لكي تكون العينة ممثلة للمجتمع.[1] (محمود ناجي درويش وآخرون...)

✓ **أدلة إثبات:**

[1]- محمود ناجي درويش وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص30- 34.

يشير المعيار الثالث من معايير العمل الميداني إلى ضرورة قيام المدقق بجمع وتقييم أدلة الإثبات لكي يستطيع التوصل إلى استنتاجات معقولة تكون أساسا منطقيا عملية إبداء الرأي، حيث تكون هنا كل قرارات المدقق مبررة وبالأخص إذا كانت معززة بأدلة إثبات كافية ومناسبة، وفي هذه الحالة ستكون أدلة الإثبات الأساس أو المرجع الذي يعتمد عليه المدقق في وظيفة إبداء الرأي عن القوائم المالية للشركات.

ويتم الحصول على أدلة الإثبات من مجموعة من الاختبارات الرقابية والإجراءات الجوهرية والتي تشمل بدورها مجموعة من الاختبارات التفصيلية للمعاملات والأرصدة لسجلات الشركة محمل التدقيق. ولا بد من الإشارة هنا إلى انه يجب أن يتميز كل دليل إثبات بالكفاية والملائمة، علما أن هاتان الصفتان ترتبطان بعلاقة تبادلية مع بعضهما البعض. فكفاية أدلة الإثبات تعني هنا كمية الأدلة التي تم جمعها من قبل المدقق، أما صفة الملائمة فتعني هنا نوعية أدلة الإثبات وعلاقة الدليل بالحالة المراد إثباته.

إن موثوقية وقوة أدلة الإثبات تعتمد بشكل كبير على مصدر الدليل، فالأدلة التي يتم الحصول عليها من خارج الشركة أو من الطرف الثالث تكون أكثر موثوقية وإقناع مما لو كانت هذه الأدلة قد تم الحصول عليها من داخل الشركة. أما أدلة الإثبات الداخلية فتعتمد موثوقيتها على قوة فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة، فإذا كان نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال فهذا يعطي مؤشر إلى أن أدلة الإثبات الصادرة من داخل الشركة هي موثوقة ويمكن الاعتماد عليها، ويمكن الحصول على أدلة الإثبات من خلال مجموعة من الإجراءات[1]:

- ❖ فحص السجلات والمستندات.
- ❖ الملاحظة.
- ❖ الاستفسارات الشفوية أو المكتوبة.
- ❖ المصادقات من الأطراف الخارجية.
- ❖ التحقق من الدقة الحسابية للمستندات والسجلات.
- ❖ الإجراءات التحليلية من خلال النسب.

كذلك يستطيع المدقق من توظيف خبرته العملية في الشركة لجمع أدلة الإثبات. حيث هناك فرض يتعلق بجمع أدلة الإثبات. وهو أن ما حصل في الماضي سيحدث في المستقبل ما لم يتم إثبات عكس ذلك، وعلى هذا الأساس إذا كان نظام الرقابة الداخلية والضبط الداخلي للشركة خلال السنوات الماضية جيد ويمكن الاعتماد عليه فهذا يعطي انطباع أو مؤشر إلى أن نظام الرقابة لهذا العام سليم ويمكن الاعتماد عليه

[1] محمود ناجي درويش وآخرون، مرجع سابق.

وعليه يمكن الحصول على أدلة إثبات ذات موثوقية أكبر، ومع ذلك على المدقق في السنة محل الفحص ان يعيد فحص نظام الرقابة الداخلية للشركة ليقرر مدى الاعتماد على هذا النظام.[1]

ثالثا: معايير الإبلاغ (إعداد التقرير):

تتمثل هذه المعايير بتوفير أهم الإرشادات اللازمة لإعداد التقرير، وتحتوي هذه المجموعة على أربعة معايير وهي:

✓ **إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:**

تشير المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام إلى مجموعة مشتركة من المعايير والمبادئ والإجراءات المحاسبية المقبولة التي يجب على الشركات وأقسام الحسابات إتباعها عند إعداد البيانات المالية. مبادئ المحاسبة المقبولة عموما هي مزيج من المعايير الرسمية والطرق المقبولة عموما لتسجيل الأحداث الاقتصادية في الشركة والإبلاغ عنها، حيث تعمل هذه المبادئ المحاسبية على تحسين وضوح اتصال المعلومات المالية للأطراف المستفيدة من خلال الكشوفات المالية التي تم إعدادها من سنة لأخرى.

تهدف المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام إلى ضمان الحد الأدنى من الاتساق في البيانات المالية للشركة، مما يجعل من السهل على المستثمرين تحليل واستخلاص المعلومات المفيدة، كما تقوم المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام بتسهيل المقارنة بين المعلومات المالية عبر الشركات المختلفة، ولكي تكتسب المبادئ المحاسبية صفة المبدأ فانه يجب أن يكون مقبول قبول عام في التطبيق العملي وان يحظى بالتأييد الرسمي من الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة، ومن أهم المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

- ❖ مبدأ التكلفة التاريخية.
- ❖ مبدأ الإفصاح التام.
- ❖ مبدأ المقابلة.
- ❖ مبدأ الاعتراف بالإيراد.
- ❖ مبدأ الحيطة والحذر.
- ❖ مبدأ الموضوعية.

وتوضح المبادئ المحاسبية المقبولة المحاسبية المقبولة قبولا عاما الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة داخل الشركة في إثبات جميع الأحداث المالية وذلك عبر الكشوفات المالية، وترتبط المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما بالإرشادات التوجيهية العامة لما يجب أن يتبعه المحاسب في موقف

[1]– عبد الكريم علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، عمان، 2002، ص2.

معين لمساعدته في حل المشاكل المحاسبية. وهذه المبادئ يعاد النظر فيها باستمرار من قبل المهنيين والمختصين ويجري تعديلها وتنقيحها لتتماشى مع الوضع البيئي والاقتصادي للمستخدم.[1]

✓ **الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:**

إضافة إلى المعيار الأول من معايير إعداد التقرير والمتعلق بان البيانات المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، فالمعيار الثاني يشير انه على المدقق أن يبين في تقريره فيما إذا كانت البيانات المالية تطبق وتستخدم بشكل ثابت ومتسق. حيث يكون المقصود هنا أن الوحدة الاقتصادية تستمر في إتباع وتطبيق نفس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها خلال الفترة المالية المتتالية وذلك لكي يمكن عمل المقارنات بين هذه الفترات بكل سهولة ويسر.

يقوم هذا المبدأ على ثبات تطبيق المبادئ والأسس المحاسبية التي تتبع في الشركة خلال معالجة المشاكل المحاسبية التي تواجه النشاط وتحديد ومعرفة نتيجة النشاط من ربح او خسارة من سنة لأخرى وذلك لأن عدم الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية يؤدي بشكل مؤكد إلى اختلاف في النتائج من سنة إلى أخرى. ووفقا لهذا المبدأ فانه يكون على الوحدة أن تطبق معالجة محاسبية واحدة على جميع المعاملات التي تكون متماثلة وعدم تغييرها من فترة لأخرى الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية إجراء المقارنة بين القوائم المالية للفترات المختلفة.[2]

✓ **الإفصاح المناسب:**

يعرف الإفصاح المحاسبي على انه عملية إظهار البيانات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية للشركة أو في الهوامش والملاحظات والجداول المرفقة في الوقت المحدد والمناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة وتساعد المستخدم في اتخاذ القرارات المناسبة. كذلك يشير مفهوم الإفصاح إلى أهمية شمول التقارير المالية لأي معلومات ذات اثر محسوس على متخذ القرار. وقد لا يقتصر الإفصاح إلى الحقائق التي تحدث خلال الفترة بل يمتد إلى الأحداث التي تحصل لغاية إعداد البيانات المالية التي يكون لها تأثير جوهري رأي متخذي القرار.

الإفصاح المناسب هو مفهوم يشير إلى أن جميع عناصر البيانات المالية للشركة والافصاحات المصاحبة لها يجب أن توفر جميع المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لفهم الوضع المالي للشركة. كذلك يحتاج المستخدمون إلى مستوى مناسب من الإفصاح لاتخاذ قرارات جيدة بشأن ما إذا كان يجب تقديم قروض إلى مؤسسة معينة أو الاستثمار فيها، وعندما يكون هناك مستوى غير مناسب من الإفصاح، يمكن أن يعني ذلك أن إدارة الشركة تحاول عن عمد تضليل جميع الأطراف التي تستفاد من تقاريرها المالية.

---

[1]– محمد السيد السرايا، اصوا وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ومصر 2002، ص41.

[2]– حازم هاشم الألوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق المراجعة نظريا، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية للنشر، ليبيا، 2003، ص289–292.

وفي الواقع العملي لابد للشركة من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي ومناسب من خلال الإفصاح والتي تشمل:

- ❖ القوائم المالية حيث تشمل (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في المركز المالي، قائمة الأرباح الموزعة، قائمة التدفق النقدي).
- ❖ المذكرات وتكون مرفقة مع القوائم المالية مثل (طرق تقييم المخزون، أحداث حصلت بعد تاريخ إعداد الميزانية)
- ❖ تقرير مراقب الحسابات حيث يجب أن يشير إلى إبداء رأي فني محايد عن عدالة وصدق البيانات المالية للشركة.
- ❖ جداول إحصائية وتشمل على سبيل المثال بيان تفصيلي للمبيعات.
- ❖ تقرير الإدارة والذي يشمل معلومات عن أهداف المشروع والنشاط الحالي والمستقبلي للشركة.

✓ **إبداء الرأي:**

يعتبر هذا المعيار الرابع من معايير إعداد التقرير حيث يجب على المدقق في نهاية العمل بالتعبير عن رأيه في القوائم المالية من خلال فحص وتقييم جميع النتائج التي حصل عليها ومن ثم الخروج برأي عن مدى عدالة وصدق البيانات المالية للشركة، وفي حالة امتناعه عن إبداء الرأي في أمور معينة فعليه أن يضمن تقريره للأسباب التي أدت إلى ذلك وينبغي أن يوضح تقريره بصورة قاطعة طبيعة الفحص الذي قام به ودرجة المسؤولية عن القوائم المالية قبل الغير.[1]

الشكل رقم 2: مخطط يوضح معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولا عاما.

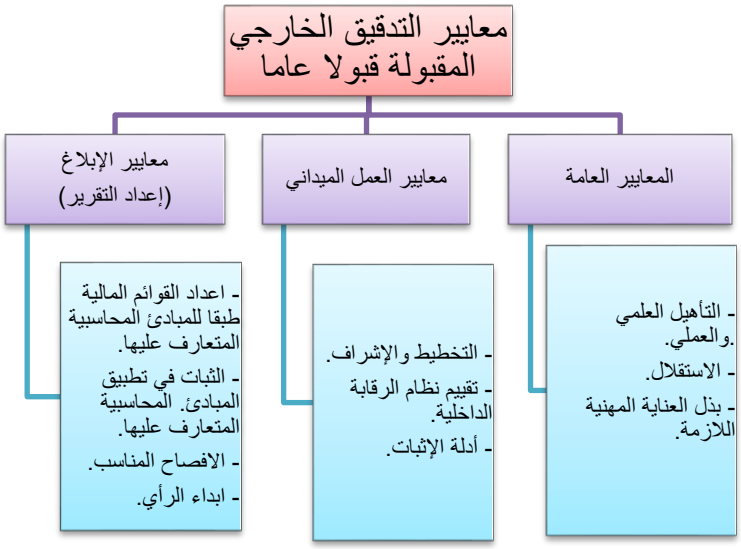

المصدر: محمد حاتم الشيلي، أساسيات المراجعة مدخل معاصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر، مصر، 2007، ص79.

[1]– كمال الدين مصطفى الدهراوي، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص211.

الفرع الثاني: معايير التدقيق الدولية

نتيجة لتزايد الاهتمام بمهنة التدقيق والسعي إلى إعطائها صيغة دولية والعمل على رفع مستوى الأداء، تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين في 1977/10/07 بموجب اتفاقية وقعتها 63 منظمة وهيئة محاسبية تمثل 49 دولة هدفه تطوير وتعزيز مهنة المحاسبة في مختلف أرجاء العالم، وقد انبثقت عن الاتحاد للجنة الدولية للتدقيق إذ تعتبر هذه اللجنة الهيئة المسؤولة عن إعداد المعايير الدولية للتدقيق نيابة عن الاتحاد مع إصدار إرشادات لتطبيقها وتعتبر المعايير الدولية إحدى المرتكزات الأساسية لممارسي مهنة التدقيق.[1]

وفيما يلي عرض مختصر للمعايير الدولية التي تحكم عمل المدقق الخارجي:[2]

- ✓ **المجموعة الأولى:** المبادئ العامة والمسؤوليات وتضم المعيار رقم 200 إلى المعيار رقم 299.
- ✓ **المجموعة الثانية:** تقييم الخطر والاستجابة في تقدير الأخطاء وتضم المعيار رقم 300 إلى المعيار رقم 499.
- ✓ **المجموعة الثالثة:** أدلة التدقيق وتضم من المعيار 500 إلى المعيار رقم 599.
- ✓ **المجموعة الرابعة:** الاستفادة من عمل الآخرين وتضم المعيار رقم 600 إلى المعيار رقم 699.
- ✓ **المجموعة الخامسة:** نتائج وتقارير التدقيق وتضم المعيار رقم 700 إلى 799.
- ✓ **المجموعة السادسة:** المجالاتالمتخصصة وتضم المعيار رقم 800 إلى المعيار رقم 899.

[1]– حازم هاشم الألوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق المراجعة إجرائيا، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 2006، ص338.

[2]– الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010.

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي

إن من أهم خصائص عملية التدقيق أنها عملية منظمة تستوجب قيام المدقق بجملة من الخطوات والإجراءات، مستعينا بمجموعة من الأوراق الخاصة بالمؤسسة محل التدقيق وهذا لمساعدته في أدائه لمهمته بكفاءة، والوصول إلى إبداء رأي فني محايد يترجم في شكل تقرير يعد الحصيلة النهائية لعمل المدقق.

المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

لتحسين فعالية التدقيق وزيادة كفاءته، يتعين على المدقق أن يتبع بعض الإجراءات العملية التي من شأنها المساعدة في رسم خطة العمل وتتمثل أهم هذه الإجراءات في:

أولا: الخطوات التمهيدية

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق الموكلة إليه لابد من قيامه بمجموعة من الخطوات للتعرف على المؤسسة محل التدقيق وتكوين فكرة أولية عنها وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:[1]

1. **التحقق من صحة تعيينه:** يتوجب على المدقق أن يتأكد من أن تعيينه قد تم وفقا للإجراءات القانونية، وتختلف طرق التأكد والتحقق من التعيين تبعا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق.
2. **التأكد من نطاق عملية التدقيق:** حيث يحق للمدقق الاطلاع على كافة السجلات والدفاتر والوثائق وكذا طلب التوضيحات التي يراها ضرورية للقيام بعمله وإتمام مهامه.
3. **زيارة استطلاعية للمؤسسة:** وذلك للوقوف على سيرورة العمل في المؤسسة موضوع التدقيق وكذا كيفية تسلسل العمليات وهذا لأخذ نظرة شاملة عن المؤسسة.
4. **فحص وتقييم النظام الرقابي:** يجب على المدقق أن يقوم بدراسة النظام المحاسبي المتبع والإلمام بكل التسجيلات في الدفاتر ومدى دقتها، إضافة إلى صحة ترحيلها وكذا الطرق المحاسبية المنتهجة في تقييم المخزونات وطرق الإهتلاك وما إلى ذلك من العمليات المهمة.
5. **الاطلاع على الحسابات الختامية والقوائم المالية الخاصة بفترات سابقة:** وهنا يتعرف المدقق على المركز المالي للمؤسسة ونوعية التقارير السابقة لأن ذلك يساعد في وضع خطة العمل وتحديد تفاصيلها.
6. **التعرف على العاملين في المؤسسة ومدى مسؤولية كل منهم:** وذلك عن طريق الحصول على كشف بأسماء العاملين وصورة عن التواقيع الخاصة بهم وكذا توزيع السلطات والمسؤوليات داخل المؤسسة.

[1]– خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان 2007، ص150.

7. **فحص النظام الضريبي:** رغم أن الناحية الضريبية ليست إلزاما مباشرا للمدقق، إلا أنه يتعين عليه الاطلاع على الناحية الضريبية للمؤسسة محل التدقيق من خلال معاينة التقارير الضريبية للسنوات السابقة وكذا التأكد من سداد الضرائب المستحقة.

ثانيا: إعداد مخطط التدقيق

بعد الانتهاء من الخطوات التمهيدية يقوم المدقق بإعداد مخطط عمل لإتمام عملية التدقيق الموكلة إليه، ويترجم هذا المخطط إلى برنامج يعمل على تطبيقه والسير على خطواته.

ويعرف برنامج التدقيق بأنه: "خطة عمل المدقق التي يتبعها في تدقيق الدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات، كما تشمل هذه الخطة الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة والشخص المسؤول عن تنفيذها"[1]

وغالبا ما يترك للمدقق حرية اختيار شكل ومحتوى هذا البرنامج غير أنه يمكن تحديد أهم العناصر التي يجب أن يتضمنها فيما يلي:[2]

- ✓ تحديد خطوات الفحص والتدقيق تحديدا واضحا منطقيا.
- ✓ توقيت أداء وانجاز كل خطوة من خطوات برنامج التدقيق.
- ✓ التعريف بالكلمات والتعابير والمفاهيم المستعملة في مجال تنفيذ برنامج التدقيق.
- ✓ تحديد نطاق وإطار العمل المطلوب حفاظا على توقيت عملية التدقيق.
- ✓ تحديد مسؤولية كل مساعد عندما يتولى عملية التدقيق فريق عمل.

وفي هذا الإطار يمكن القول أنه لا يمكن وضع برنامج موحد للتدقيق بحيث يطبق على المؤسسات المختلفة أو حتى المماثلة وذلك بسبب اختلاف الظروف الخاصة بكل مؤسسة والتي تميزها عن غيرها لذلك يمكن تصنيف برامج التدقيق إلى نوعين هما:[3]

1. **برامج تدقيق ثابتة أو مرسومة مقدما:** وهي برامج مطبوعة ثابتة تحتوي على كل الخطوات التي يطلب من المدقق التقيد بها مع تعديلها في نقطة أو أكثر على ضوء ما يحصل عليه من بيانات ومعلومات من المؤسسة، ولهذه البرامج مزايا عديدة أهمها:

- ✓ ضرورية في كل المؤسسات الكبيرة لضبط خطة العمل.

---

[1] عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار النهضة، لبنان، 2004، ص11.

[2] – حسين دحدوح، حسين القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر، عمان، 2009، ص116، ص117.

[3] – خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، مرجع سبق ذكره، ص211، ص212.

- ✓ تساعد على تقسيم العمل بين المدقق ومساعديه على حسب خبرته وكفاءته وتخصصه.
- ✓ تطمئن المدقق إلى عدم السهو في اتخاذ بعض الإجراءات أو الخطوات الضرورية.
- ✓ يعتبر هذا البرنامج سجلا كاملا لما قام به المدقق لذلك يستخدم كدليل لحل النزاعات، كما يستخدم كأداة رقابة على المساعدين.
- ✓ يعتبر هذا النوع أساسا لعمليات التدقيق في السنوات المقبلة ونواة لها.

ولكن بالرغم من هذه المزايا يعاب هذا النوع من البرامج أنه قد يحول خطوات التدقيق إلى عمليات روتينية ومحددة لقدرة المدقق على الابتكار والتجديد ولكن يمكن تجنب هذا العيب إذا ما تم اقتراح التعديلات المناسبة وكذا إحداث التغيرات التي يراها مناسبة.

2. **برامج تدقيق متدرجة أو التي يتم إعدادها أثناء التنفيذ:** ويحتوي هذا النوع من البرامج على تحديد الخطوط العريضة لعملية التدقيق أما التفاصيل فيتم وضعها أثناء التنفيذ وذلك طبقا لظروف العمل، وميزة هذا النوع من البرامج أنه يترك للمدقق مجالا واسعا لاستخدام خبرته ودرايته الفنية في إتباع ما يراه مناسبا من الخطوات والأساليب وعليه يستوجب هذا النوع تميز المدقق بمؤهلات علمية كافية وبخبرة عملية واسعة.

ثالثا: الإشراف على مهمة التدقيق

ويشمل الإشراف توجيه المساعدين نحو تحقيق أهداف التدقيق وذلك من خلال:[1]

- ❖ إسناد كل مهمة إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة.
- ❖ إرشاد المساعدة وإبلاغهم بكافة المشاكل الهامة التي تصادف سير عملية التدقيق.
- ❖ فحص العمل المنتهي وتحليل الأداء اليومي لأفراد فريق العمل.

رابعا: أوراق العمل

1. **تعريف أوراق العمل:** تعرف أوراق العمل على أنها السجلات التي يحتفظ بها المدقق والتي تشمل الإجراءات التي تم تنفيذها والاختبارات التي أجريت والمعلومات التي تم الحصول عليها والنتائج التي تم التوصل إليها بخصوص مهمة التدقيق وتساعد أوراق العمل المدقق في عدة جوانب أهمها:[2]

- ❖ تدعيم تقرير مدقق الحسابات.
- ❖ توثيق التزام المدقق بالمعايير المتفق عليها والمتعلقة بالعمل الميداني.

[1]– زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، 2009، ص79.

[2]– طارق عبد العال حماد، شرح معايير المراجعة المصرية المبادئ العامة والمسؤوليات وتقييم المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص259.

- تساعد في تخطيط إجراءات عمليات التدقيق المستقبلية للمؤسسة بالإضافة إلى ذلك فان أوراق العمل تقدم المعلومات الموثوق فيها عند تقديم خدمات مهنية إضافية كالخدمات الاستشارية.
- تقدم الوسيلة المناسبة لتوزيع وتنسيق أعمال المدقق.

2. **أنواع أوراق العمل:** حسب الاتحاد الدولي للمحاسبين فانه يمكن تنظيم أوراق العمل في ملفين ملف جاري وملف دائم حيث تساعد المدقق على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، كما تمثل دليلا على الأعمال المنجزة والتي يستند عليها في إبداء رأيه.

أ- الملف الدائم: يوضع هذا الملف من طرف المدقق عند قبوله مهمة تدقيق مؤسسة معينة لأول مرة إذ يتضمن بيانات تاريخية عن المؤسسة، أما فيما يخص السنوات القادمة فيتم إضافة أو حذف أو تعديل بعض عناصره فقط ويشمل هذا الملف على العموم ما يلي[1]:

- **معلومات عامة:** وتتمثل في:
  - الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
  - قائمة بأسماء المسؤولين في المؤسسة مع صلاحياتهم وتوقيعاتهم.
  - الجانب التاريخي للمؤسسة.
  - الأنظمة الخاصة بالمؤسسة مثل العقد التأسيسي واللوائح الداخلية والنظام الضريبي.
  - قائمة بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.
  - نسخ من التقارير المتعلقة بجميع عمليات الرقابة التي تمت في المؤسسة
- **معلومات ذات طابع محاسبي:** وتتمثل فيما يلي:
  - النظام المحاسبي المعتمد.
  - خرائط تدفق المستندات داخل المؤسسة.
  - الاستبيان المستخدم.
  - اللوائح المتعلقة بعمل النظام المحاسبي.

ب- الملف الجاري: يسمى أيضا بالملف السنوي حيث يقوم المدقق بوضع ملف خاص بكل دورة مالية طيلة وكالته التي قد تمتد إلى عدة سنوات، ويشمل هذا الملف ما يلي:

- الحسابات الختامية للسنة المالية السابقة.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق.

- ❖ القوائم المالية السنوية.
- ❖ ميزان المراجعة للسنة المالية المطلوب تدقيقها والتعديلات التي نمت عليه التسويات الجردية وكافة مرفقات القوائم المالية الموضحة.
- ❖ نتائج تحليل البنود وتلخيصها وكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بها.
- ❖ الشهادات والمصادقات التي حصل عليها المدقق.
- ❖ قرارات الجمعية العامة ومجلس الإدارة المتعلقة بالسنة موضوع التدقيق.
- ❖ برنامج التدقيق.
- ❖ تقرير مدقق الحسابات والمذكرات الخاصة بموضوعات معينة.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

الفرع الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية

توجد العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم نظام الرقابة الداخلية نتيجة عدة أسباب لعل أهمها التطور في حجم المؤسسات الاقتصادية من جهة والسهر على ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها من جهة أخرى.

لقد تعددت تعاريف نظام الرقابة الداخلية فهي تختلف باختلاف الأطراف والهيئات الصادرة عنها ومن هذه التعاريف نذكر:

عرفت لجنة إجراءات التدقيق التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين نظام الرقابة الداخلية على أنه: "الخطة التنظيمية وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول المؤسسة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة لتشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة"[1] كما يتمحور مفهوم نظام الرقابة الداخلية حول إيجاد أساليب مختلفة لعملية التقييم الداخلي لأنشطة وبرامج المؤسسة، وهي بصفة عامة أداة لخدمة الإدارة في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية أدائها من ناحية ومدى فاعلية أنواع وأدوات الرقابة من ناحية أخرى.[2]

الفرع الثاني: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

[1]– عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية للنشر، 2006، ص53.

[2]– مصطفى كمال الدين الدهراوي، محمد السيد سرايا، المحاسبة والمراجعة، 2006، ص288.

حتى يتسنى للمدقق الخارجي من فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل التدقيق عليه إتباع الخطوات التالية:[1]

1. **جمع الإجراءات:** يتعرف المدقق على نظام الرقابة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينه للملخصات المكتوبة وتدوينه للملخصات المكتوبة والغير المكتوبة لها، إذ أن نظام الرقابة الداخلية نظام شامل وحسب النظرية العامة للنظم فانه يتكون أنظمة جزئية خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة وكل نظام جزئي حسب نفس النظرية يمكن أن يجزأ بدوره إلى أنظمة فرعية ومثال ذلك عملية البيع للزبائن، إذ يجمع المدقق الإجراءات المكتوبة حول عملية البيع كما يقوم بتدوين ملخصات بعد حوار مع القائمين على انجازها، كما يعد خرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعملة والمعلومات المتدفقة عنها.
2. **اختبارات الفهم والتطابق:** يحاول المدقق في هذه الخطوة فهم النظام المتبع والتأكد من ذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائه وأحسن تلخيصه بناءا على تتبعه للعمليات، وعليه فإن الهدف من هذه الخطوة هو تأكد المدقق أن الإجراءات المدونة يتم تطبيقها فعلا.
3. **التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:** بناءا على الخطوتين السابقتين يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولي للمراقبة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة ونقاط الضعف، تستعمل في هذه الخطوة غالبا استمارات مغلقة أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها بنعم أو لا، وعليه يستطيع المدقق في هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه وكذلك من حيث التصور أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.
4. **اختبارات الاستمرارية:** يتأكد المدقق من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام هي نقاط قوة فعلا بمعنى أنها مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة وهي تسمح للمدقق أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي تمت الرقابة عليها إجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل خللا.
5. **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:** من خلال النتائج التي توصل إليها المدقق من إجرائه للاختبارات السابقة الذكر، يستطيع الوقوف على نقاط قوة وضعف النظام ومدى تأثيرها على المعلومات المالية وترجمة ذلك في وثيقة شاملة تسمى تقرير حول الرقابة الداخلية يقدمها المدقق إلى إدارة المؤسسة.

[1]– محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص71، ص72.

الفرع الثالث: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

حتى يتمكن المدقق من فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل تفصيلي فإنه يعتمد على عدة أساليب أهمها:[1]

1. **أسلوب الاستبيان:** هو عبارة عن قائمة تحتوي على مجموعة مختلفة من الأسئلة التي تتعلق بعناصر الرقابة الداخلية في المؤسسة ويتم تصميم نموذج الاستبيان بحيث تشير الإجابة بنعم إلى مواطن قوة النظام وكلمة لا إلى مواطن الضعف ومن ثم يسهل على المدقق اكتشاف مواطن الضعف في هذا النظام.
2. **أسلوب التقرير الوصفي:** تبعا لهذا الأسلوب يقوم المدقق أو مساعديه بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن تدقيق المعلومات والبيانات بين الأقسام والوظائف أو وحدات النشاط المختلفة، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والموظفين ومن خلال الملاحظة والاختبار والاستفسار وكذلك عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في المؤسسة.
3. **أسلوب الخرائط التدفق:** وهو تعبير شكلي للنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية يتم تصميمها بغرض وصف تدفق العمل، والذي يمكن من خلاله تفهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية بشكل جيد وتساعد خرائط التدفق المدقق على فهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة، وما يتعلق بها من مستندات بغرض تحديد مواطن قوة وضعف هذا النظام والعمل على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها.

المطلب الثالث: جمع أدلة الإثبات

إن مدقق الحسابات باحث فني عن الحقيقة يحتاج الدليل وهذا الأخير عبارة عن وسائل ترقي البيانات إلى مرتبة اليقين حتى يقتنع ويثق فيما يعرض عليه، وتختلف هذه الأدلة من موقف إلى آخر لذلك فهي تصنف إلى عدة أنواع بحسب الحالة أو الموقف.

الفرع الأول: تعريف أدلة الإثبات

لقد عرفت لجنة المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة أدلة الإثبات بأنها المعلومات التي يحصل عليها المدقق للتوصل إلى نتائج يبني على أساسها رأيه المهني، كما نجد أن المعيار الدولي للتدقيق رقم 500 ينص على أنه "يجب على مدقق الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة لتكن أساس منطقي يبني عليه رأيه الفني المحايد" [2]

[1]– مصطفى كمال الدين الدهراوي، محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص284.

[2]– غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006، ص187.

وبالاستناد إلى ما جاء به هذا المعيار نستنتج أن أدلة الإثبات يجب أن تتميز بصفتين أساسيتين هما:[1]

1. **الكفاية:** وتعني هذه الخاصة أن تكون الأدلة التي يحصل عليها المدقق بالقدر الكافي والضروري لدعم وجهة عدالة القوائم المالية المدققة، فالكفاية تعتبر قياس لكمية أدلة الإثبات وتعتمد على التقدير الشخصي وفقا لظروف المؤسسة موضوع التدقيق غير أنه توجد بعض الاعتبارات التي قد تساعد المدقق في تحديد كفاية أدلة الإثبات
2. **الملائمة:** على المدقق اختيار أدلة الإثبات التي تتناسب مع هدف التدقيق والربط بين دليل الإثبات والعنصر المدقق أي اختيار الدليل الأنسب والأكثر كفاءة.

الفرع الثاني: أنواع أدلة الإثبات

من بين أنواع هذه الأدلة نجد:[2]

1. **الوجود الفعلي:** يعتبر الوجود المادي أو الفعلي من أقوى الأدلة في عملية التدقيق ولكن وجود الشيء لا يعني ملكيته لذا يجب تعزيزه بإجراءات أخرى مثل اختيار التحقق من التقييم والفحص المستندي للتأكد من الملكية.
2. **المستندات:** تعتبر المستندات أكثر الأدلة من حيث الكمية التي يتعامل معها المدقق كونها دليل القيد المستندي وتصنف إلى ثلاثة أنواع:

- ❖ مستندات معدة خارج المؤسسة ومستعملة داخلها كفواتير.
- ❖ مستندات معدة داخل المؤسسة ومستعملة خارجة كالشيكات وفواتير البيع.
- ❖ مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة كالدفاتر المحاسبية.

3. **المصادقات:** هي وثائق مكتوبة مثل الشهادات أو الإقرارات، التي تهدف إلى إقرار حقيقة معينة أو تأكيدها يحصل عليه المدقق من داخل المؤسسة أو من خارجها لتدعيم الفحص الذي قام به ونميز بين الأنواع التالية للمصادقات:

- ❖ **مصادقات ايجابية:** تطلب المؤسسة في هذا النوع من المصادقات من العميل أو المورد المصادقة على صحة رصيده أو عدم المصادقة مع ذكر أسباب ذلك، ويوجه الرد إلى عنوان المدقق مباشرة.
- ❖ **مصادقات سلبية:** وفيها يطلب العميل أو المورد الرد إلى عنوان مدقق الحسابات في حالة الاعتراض على صحة أرصدتهم فقط، مع توضيح أسباب عدم الموافقة على صحة تلك الأرصدة.

[1]– محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار كنوز للنشر، عمان، 2009، ص162.

[2]– يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر، عمان، 2007، ص180.

❖ **مصادقات عمياء:** وفي هذا النوع يطلب من العميل أو المورد أن يرسل إلى عنوان مدقق الحسابات بأرصدة حساباتهم لدى المؤسسة وتعد أفضل أنواع المصادقات.

4. **وجود نظام سليم للرقابة:** نظام الرقابة الداخلية وخاصة المحاسبة الجيدة والفعالة تعتبر شكل من أشكال الأدلة والبراهين في حالة التأكد من تطبيقها الفعلي، فعند تقييم الرقابة الداخلية يستطيع المدقق تحديد درجة الاعتماد على القوائم الناتجة عن النظام المحاسبي.
5. **الاستفسارات:** تعد المحادثات الشفهية التي يجربها المدقق مع بعض المسؤولين والعاملين في المؤسسة من أدلة الإثبات بحيث يتحصل على معلومات مثلا تتعلق بأهداف المؤسسة والمشاكل التي تعترض تطبيقها.
6. **الشهادات التي يحصل عليها المدقق من إدارة المؤسسة:** مثل شهادة الأصول الثابتة وشهادة جرد وتقييم بضاعة آخر المدة وتستخدم هذه الشهادات عندما يصعب على المدقق الحكم على البيانات المثبتة في الدفاتر.
7. **الفحص التحليلي:** وتستخدم كأدلة إثبات على صحة العمليات الموجودة في الدفاتر مثل الارتباط بين عناصر معينة كالمبيعات والمشتريات والمقارنات بين أرصدة بعض الحسابات في نفس السنة أو سنوات سابقة بالإضافة إلى استخدام النسب المالية.

المطلب الرابع: إعداد تقرير التدقيق الخارجي

الفرع الأول: تعريف التقرير

يمكن تعريف تقرير مدقق الحسابات على أنه: "وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتمد عليه ويتضمن هذا التقرير بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي"[1]

ويجب أن يركز تقرير التدقيق الخارجي على:[2]

- ✓ الاستنتاج الرئيسي الذي توصل إليه المدقق من خلال دراسة وتقييم وضعية المؤسسة الخاضعة لعملية الفحص.
- ✓ التفاصيل الكافية فيما يخص نقاط الضعف في الأنظمة المستخدمة وتقديم التوصيات اللازمة والواضحة من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

[1]– خالد راغب الخطيب، محمد فضل سعد، مرجع سبق ذكره، ص253.

[2]– إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص91.

- ✓ يجب أن يصف التقرير الطريقة المتبعة من قبل المدقق في عمله.
- ✓ توجيه التقرير إلى الجهات المعينة.

ويضيف أحد المحللين الخصائص الرئيسية لجودة التقرير التي ينبغي توافرها للوفاء باحتياجات مستخدميه وهي: الموضوعية، الوضوح، الملائمة، الدقة، الشمول، القدرة على الإقناع والإفصاح.

الفرع الثاني: العناصر الأساسية في التقرير

لقد نص المعيار الدولي رقم 700 على العناصر الواجب توفرها في تقرير التدقيق الخارجي وهي:[1]

1. **عنوان التقرير:** يجب أن يوجه التقرير إلى الجهة التي قامت بتعيين المدقق كالجمعية العامة للمساهمين.
2. **الفقرة الافتتاحية (التمهيدية):** يجب أن تتضمن الفقرة الافتتاحية ما يلي:

❖ يجب أن يحدد التقرير البيانات المالية للمؤسسة والفترة التي تغطيها هذه البيانات.

❖ توضيح مسؤولية إدارة المؤسسة وهي إعداد البيانات المالية بينما تنحصر مسؤولية المدقق الخارجي في إبداء الرأي عن مدى صحة وموثوقية هذه البيانات.

3. **فقرة النطاق:** يجب أن توضح النقاط التالية:

❖ يجب أن يصف تقرير المدقق عملية التدقيق وأن انجازها قد تم وفقا للمعايير الدولية أو وفقا للممارسات المحلية المناسبة.

❖ يجب أن يتضمن التقرير بيانا بأن عملية التدقيق قد تم التخطيط لها وتنفيذها لغرض الحصول على ثقة فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء.

4. **فقرة الرأي:** يجب أن تشير فقرة الرأي بشكل واضح إلى رأي المدقق فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن وضعية المؤسسة وأنها ملمة بكافة المتطلبات القانونية.
5. **تاريخ التقرير:** لابد على المدقق أن يؤرخ التقرير بتاريخ إكمال عملية التدقيق، وبما أن مسؤولية المدقق هي تقديم تقرير حول البيانات المالية المعدة لذا يجب عليه عدم إصدار تقريره بتاريخ يسبق تاريخ توقيع ومصادقة إدارة المؤسسة على تلك البيانات.
6. **عنوان المدقق:** يجب أن يتضمن التقرير اسم موقع محدد وهو عادة عنوان مؤسسة التدقيق التي يدير فيها المدقق المهمة الموكلة إليه.

[1]– غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص120– ص124.

7. **توقيع المدقق:** يجب أن يختم التقرير بالإفصاح عن اسم مكتب المحاسبة والتدقيق، اسم المدقق وتوقيعه.

الفرع الثاني: أنواع تقارير التدقيق الخارجي

تتعدد التقارير التي يعدها مدقق الحسابات وفقا للزاوية التي ينظر إليها فهي تقسم من حيث درجة الإلزام إلى تقارير خاصة وتقارير عامة، ومن حيث محتويات التقرير إلى تقارير مختصرة وأخرى مطولة في حين أن التقسيم الأكثر شيوعا بين الممارسين للمهنة هو التقسيم من حيث إبداء الرأي وسنحاول التطرق إلى هذا النوع بشيء من التفصيل كما يلي:[1]

1. **التقرير النظيف(غير متحفظ):** هو التقرير الذي يتضمن رأي نظيف أو غير مقيد ويبين هذا التقرير أن القوائم المالية تعبر بعدالة عن المركز المالي ونتائج الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ويعطى هذا التقرير عندما لا يكون هناك أي ملاحظات يريد المدقق الإشارة إليها في تقريره.
2. **التقرير التحفظي:** هو التقرير الذي يحتوي على تحفظات يبديها المدقق بخصوص أي بند من البنود بالقوائم المالية، وهذه التحفظات لا تؤثر في عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال أي أن الأهمية النسبية لهذه التحفظات منخفضة جدا وبالتالي التأثير يكون منخفض إلى منعدم عن تضليل القوائم المالية، مع ذلك يستوجب على المدقق ذكر التحفظات في فقرة إيضاحية تأتي بين فقرة النطاق وفقرة إبداء الرأي.
3. **التقرير السالب:** هذا النوع من التقارير يحتوي على رأي المدقق بأن القوائم المالية لا تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة مع ذكر الأسباب التي أدت إلى إصدار مثل هذا الرأي ونذكر منها:

- ✓ مخالفة المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.
- ✓ الإفصاح غي الكامل لحالة ما ومخالفتها للمبادئ المحاسبية، ويذكر المدقق تحفظه في الفقرة الإيضاحية بصورة مختصرة وذلك قبل فقرة إبداء الرأي التي يتضمنها رأيه المعاكس.

4. **تقرير عدم إبداء الرأي(الامتناع عن إبداء الرأي):**

ومضمون هذا التقرير أن المدقق لا يستطيع إبداء رأيه وذلك في الحالات التالية:

- ✓ وجود قيود على عملية التدقيق بدرجة لا يتمكن المدقق من تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية.

نقص أو فقدان الاستقلالية وهو أن يقع المدقق تحت تأثير إدارة المؤسسة التي يقوم بتدقيقها

[1]– عبد السلام إشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة الخامسة، دار الكتب الوطنية للنشر، ليبيا، 2008، ص30–ص38.

خلاصة الفصل

يعتبر التدقيق الخارجي عملية منظمة وممنهجة تقوم على التخطيط المسبق من خلال وضع برنامج عمل، في إطار مبادئ ومعايير التدقيق المتعارف عليها مقدمة من قبل منظمات مهنية عالمية متخصصة وتعد هذه المعايير الأنماط التي يجب ان يحترمها شخص مهني كفئ من اجل أداء مهمته بكفاءة والرقي بها إلى مستوى الأداء المطلوب، والخروج برأي استشاري موثوق فيه وإيصاله إلى الأطراف المعنية في شكل تقرير.

الفصل الثاني

المخاطر التشغيلية ودور التدقيق الخارجي في إدارتها

تمهيد

يتميز عالم الأعمال الراهن بتغيرات مستمرة وسريعة وهو ما زاد من تعقيد البيئة التي تنشط فيها المؤسسات، فأصبحت هذه الأخيرة تواجه أخطارا متعددة وكثيرة قد تكون سببا في فشلها أو ضعف نتائجها، وبالتالي فان المؤسسات أصبحت مجبرة على ترصيدها حتى تكون قادرة على استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديد والمخاطر التي تفرزها.

طبعا مصادر هذه الأخطار عديدة (قانونية، مالية، منافسة، ....) وما على المؤسسة محاولة معرفتها حتى تتمكن من التشخيص الجديد للخطر ومنه إمكانية إيجاد طريقة المثلى لتخلص منه أو التقليل من تأثيره، وهنا يبرز الدور المهم لتدقيق في تزويد المؤسسة بالمعلومات والتقارير التي تأكد أن الأخطار التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وادارتها بطريقة ملائمة

حيث أصبح التدقيق مصدرا استشاريا وتوجيهيا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر، وتقليل المخاطر الى حدود مقبولة، وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر التشغيلية.

المبحث الثالث: التدقيق الخارجي كآلية لإدارة المخاطر التشغيلية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر

يعتبر ان معرفة المخاطر وتقويميها وادارتها، من العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات الاقتصادية وازدهارها وتحقيقيها لأهدافها، فاذا كان الدخول في المخاطر المقصود به الحصول على الأرباح، فان عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة عملية صحيحة، قد يؤدي الى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الاهداف المسطرة للمؤسسة، وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث من خلال مفهوم المخاطر، ومسبباتها في المطلب الأول وأنواع المخاطر أساليب التعامل معها في المطلب الثاني اما المبحث الثالث فيتناول ماهية إدارة المخاطر وأدوات إدارة المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر ومسبباتها

ان النشاط الإنساني ومهما كانت طبيعته لا يخلو من المخاطر، ويعتبر عالم الأعمال بشكل عام عرضه لشتى أنواع المخاطر والتي يترتب عن تحققها خسائر مادية.

وتختلف هذه المخاطر من حيث طبيعتها ونوعيتها وكذا من حيث الخسائر التي تترتب عن حدوثها، ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها المخاطر والدور الحساس الذي تلعبه فانه من الضروري تحديد معنى دقيق لهذا المفهوم.

الفرع الأول: تعريف المخاطر

يعتبر الخطر من أهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على المشاريع تأثيرا فعالا ولذا يجب أن نعرف معنى كلمة الخطر بشكل علمي لأن ازدياد الخطر يتحول الى مشكلة.

حيث تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بالخطر باختلاف أراء الكتاب والدراسيين وتنوع وجهات نظرهم، بالرغم من استعمالهم لنفس المصطلح للتعبير عن الخطر.

أولا: تعاريف عامة للمخاطر

الخطر هو ظاهرة أو حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاد القرارات أثناء حياته اليومية مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين[1].

وتعرف المخاطر بأنها: "عدم التأكد من وقوع خسارة معينة" واذا كان هذا التعريف يضيف لحالة عدم التأكد وجود خسارة الا انه لم يحدد نوعيتها[2].

[1] شريف محمد العمري، محمد عطا، **الأصول العلمية والعملية للخطر والتامين**، الطبعة الأولى، 2012، بدون دار النشر، ص7.

[2] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الحماد لنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص12.

وكذا تعرف على أنها: "احتمال وقوع خسارة".[1]

ويعرف أيضا على أساس أنه: "حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها" وهذا التعريف على الرغم من أنه يعطي لوضع عدم التأكد عند الفرد أساسا لتحديد الخطر، الا أنه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة، ولكنه لا يمكن ذلك في جميع الحالات.

من خلال التعاريف السابقة يمكن لعطاء تعريف شامل للمخاطر على أنها حادث احتمالي تلازم متخذ القرار بسبب عدم التأكد من نتيجة هذا القرار والذي يؤدي الى وقوع خسائر مادية ومعنوية.

ثانيا: المفهوم الاقتصادي للمخاطر

تعرف المخاطر على أنها: "الخوف من تجاوز الخسائر المادية الفعلية عن الخسائر المتوقعة نتيجة حادث مفاجئ.[2]

كما تعرف على أنها: "عدم التأكد من حدوث خسارة مالية، ويركز هذا التعريف على الرابط بين عدم التأكد والنتائج التي قد تترتب على تحقيقه وهي الخسارة المالية.[3]

وقد عرفت المخاطر على أنها: "احتمال التعرض الى خسائر غير متوقعة غير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع)، وهي تمثل انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة [4].

وعليه يمكن القول ان التعريف الاقتصادي للمخاطر يركز على عدم المعرفة الصحيحة للنتائج النهائية لأعمال المؤسسة، وحالة عدم التأكد من الخسائر والاختلاف بين العائد المخطط له والمتوقع حدوثه.

الفرع الثاني: مسببات المخاطر

تعرف مسببات المخاطر بأنها مجموعة من الظواهر التي تؤدي الى زيادة أو خفض الاحتمالات تحقق الخطر أو زيادة أو خفض شدة الخسارة المترتبة على تحققه أو كلاهما معا.

أولا: مسببات المخاطر الطبيعية

مسببات المخاطر الطبيعية هي تلك العوامل التي تنتج عن وجود الظواهر الطبيعة التي تحيط بالنسبة للقرارات المتعلقة بالسفن والممتلكات المحمولة عليها وكذلك التجارة البحرية.

---

[1] حربي محمد عريفات، سعيد جمعة، **التأمين وإدارة الخطر**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص11.

[2] ممدوح حمزة أحمد، **تطبيقات في الخطر والتأمين**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1997، ص، 05.

[3] عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان،2009، ص27.

[4] عز الدين نايف عنانزة، محمد داود عثمان، **تقييم مدى كفاءة إدارة المخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقنصاد، العدد 12، جامعة البصرة، 2013، ص214.

وتوجد مسببات مخاطر مساعدة، في الشخص أو في الشيء موضوع القرار، من شانها ان تزيد من درجة المخاطر.

ثانيا: مسببات المخاطر الشخصية

مسببات المخاطر الشخصية هي تلك العوامل التي تنتج عن تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها بقصد أو بدون قصد، وعادة ما يكون السبب الرئيسي من تدخل الانسان في تحقق بعض الظواهر الطبيعية هو النفع الذي يعود عليه أو على طرف معين ويمكن تقسيم مسببات المخاطر الشخصية الى قسمين:

- ✓ **مسببات مخاطر شخصية لا ارادية:** هي مجموعة العوامل التي يتسبب في وجودها الانسان ولكن بدون تعمد وتؤدي الى تكرار تحقق الظواهر الطبيعية مما يزيد من درجة المخاطر.
- ✓ **مسببات مخاطر شخصية ارادية:** وهي مجموعة العوامل التي يتدخل الانسان وعن عمد في وجودها، والتي تؤدي الى زيادة معدل التكرار تحقق الظواهر الطبيعية أو زيادة حجم الخسائر المترتبة عليها مما يزيد من درجة الخطورة.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر وتقنيات التعامل معها

تواجه المؤسسة عدة أنواع من المخاطر أثناء أدائها لنشاطها، وحتى تتمكن من مجابهة هذه المخاطر تقوم باستخدام عدة تقنيات.

الفرع الأول: أنواع المخاطر

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة من عدة زوايا تعكس كل واحدة منها تصنيفا خاصا، بحيث تختلف هذه التصنيفات باختلاف وجهة النظر الى المعيار المعتمد في تصنيفيها، وعليه يمكن تقسيم المخاطر الى ما يلي:

1) مخاطر الائتمان:

تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة الطرف المتعامل في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسما بمخاطر الدول، وتشمل المخاطر الائتمانية البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المسندية.[1]

وتتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها

[1] بغدو د راضية، **دور التدقيق في تفعيل المخاطر المصرفية**، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2012، ص21.

✓ العوامل الخارجية:

✓ تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.

✓ تغيرات في حركة السوق تترتب عليها أثار سلبية على الطرف المقابل.

✓ العوامل الداخلية:

✓ ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.

✓ عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة

✓ ضعف سياسات التسعير

✓ ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

2) مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بالمخاطر التعرض الى الخسائر الناتجة عن عوامل السوق وتشمل المخاطر التالية:

✓ **مخاطر أسعار الفائدة:**

هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا وهبوطا حسب وضع كل مصرف عل حدة نسبة الى السيولة المتوفرة لديه ومثلا عن دلك: هناك احتمال ان يتعرض المصرف الى خسائر عند توفير فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر المصرف للاقتراض من سوق المصارف فمن المحتمل ان يتعرض لخسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على المصرف أن يولي هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنبا للمخاطر.[1]

ويتوقف مقدار مخاطر اسعار الفائدة على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة ومدى تمكن البنك من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب.

✓ **مخاطر التسعير:**

تنشأ عن تغيرات في أسعار الأصول وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية، إضافة الى العوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر التسعير مثل الظروف الاقتصادية.

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي، **الازمات المالية**، اثراء النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2010، ص141.

✓ **مخاطر أسعار الصرف:**

وتنشأ مخاطر الصرف من التغيرات الحاصلة في أسعار العملة الصعبة مقارنة بالعملة الوطنية، فكل ارتفاع في سعرها يولد له ربحا وكل انخفاض يولد له خسارة، وبصفة عامة يمكن القول ان خطر المصرف هو ذلك الخطر المرتبط بكل العمليات المالية الي تتأثر بتغيرات سعر الصرف.[1]

3) مخاطر السيولة:

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم قدرة المصرف على جنب ايداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة المشروعات والمطلوبات. ويقوم المصرف باللجوء الى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه، ودلك كي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف، فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية، قلت مقدرته على ايفاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها.[2]

4) مخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة او حدوث ظروف خارجية، ان مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس...الخ تؤدي جميعا الى خسائر غير متوقعة.

يجب على مجلس الإدارة البنك ضمان وجود إطار فعال للإدارة هذا النوع من المخاطر ويتضمن دلك هيكل تنظيمي واضح يبين الصلاحيات والادوار والمسؤوليات لكافة مكونات إدارة المخاطر التشغيلية وكذلك توفر أدوات دعم من اجل تعريف وتقييم وضبط المخاطر التشغيلية.[3]

5) مخاطر الاعمال: وهي تتمثل في:

❖ **المخاطر القانونية:**

تنشا المخاطر القانونية نتيجة لوقوع التزامات غير متوقعة، أو جانب من قيمة أصل من الأصول نتيجة لعدم توافر الرأي القانوني السليم. او كفاية المستندات التي تؤكد ملكية المصرف لذلك الأصل، ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية القوانين التي تفرضها المصارف المركزية، المتعلقة بنسبة السيولة، الاحتياطي القانوني، ونسب الائتمان المسموح به، والضوابط التي تحد من التوسع والانتشار الجغرافي.

---

[1] عليوة مريم وكيروان مريم، **إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية**، مذكرة شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2019 /2020، ص37.

[2] محمد عبد الفاتح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ص2.

[3] إبراهيم الكر اسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات، مارس2006، ص41.

كما ان المخاطر القانونية ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ، أي انها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات، والاوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات.[1]

❖ **المخاطر الاستراتيجية:**

هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن ان يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى راس ماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي

ان السياسات المتعلقة بالاستراتيجيات العمل حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها على المدى القصير والطويل، وبالتالي لابدا من وجود إرشادات تبين توقيت وإجراءات مراجعة استراتيجية البنك. وتحتاج البنوك الى أنظمة رقابة داخلية لضمان ان البنك غير معرض لمخاطر استراتيجية.[2]

الفرع الثاني: أساليب التعامل معها

إذا عرفنا بوجود المخاطر، وتوفرت لدينا طرق دقيقة لقياسها يمكننا عندئذ ان نتعامل معها بطريقة المناسبة، ان كل نوع وكل مستوى من المخاطر يقابله طرق للعلاج والتعامل معا تلك المخاطر. هناك أربع أساليب:

- ✓ الاحتفاظ بالمخاطر.
- ✓ تجنب المخاطر.
- ✓ نقل المخاطر الى جهة أخرى.
- ✓ تقليل المخاطر.

❖ **الاحتفاظ بالمخاطر:**

الاحتفاظ بالمخاطر الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطر، فالمؤسسات مثل الافراد تواجه عددا غير محدود من المخاطر وفي معظم الحالات لا يتم القيام بشيء حيالها، وعندما لا ييتم اتخاذ اجراء إيجابي لتفادي المخاطر او تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه، والاحتفاظ بالمخاطر قد يكون طوعيا او غير طوعي، كما يكون شعوريا او لا شعوريا، ويتم الاحتفاظ الشعوري بالمخاطر عندما يتم ادراكها ولا يتم تحويلها او تقليلها وعندما لا يتم ادراك المخاطر فيتم استبقاؤها لا شعوريا. والاحتفاظ بالمخاطر

[1] خالد امين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص155.

[2] إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق ذكره، ص37.

أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطر وعلى كل مؤسسة ان تقرر أي المخاطر التي يجب ان تحتفظ بها والتي ينبغي عليها تفاديها او تحويلها بناءا على قدرتها على تحمل الخسارة.

❖ **تجنب المخاطر:**

ويتم تجنب المخاطر اذا كان تفضيلات المستثمر تتجه الى ذلك و هو ممن يفضل الأمان منها، و من ذلك الاقبال عليها اذا كان المستثمر(شهية) للخطر.

1) تجنب البنوك مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر.
2) تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعد الاستثمار في أوراق مالية طويلة الاجل.

❖ **نقل المخاطر الى جهة أخرى:**

ويتم نقل المخاطر الى اخرين (اذا كان المستثمر من النوع الأول و هناك مستثمر من النوع الثاني مستعد لتحمل المخاطرة) وذلك بالاحتماء منها بمقابل مالي ويقع في الحالات التي يرغب المستثمر في تحمل أنواع المخاطر المألوفة عنده والتي يرى ان له فيها خبرة مفيدة ويريد الاحتماء من المخاطر الأخرى. فشركة التقسيط مستعدة في مجال نشاطها لتحمل المخاطر الائتمانية للمدينين لان هذا صلب عملها الذي تتميز فيه على الاخرين بالخبرة. وهي لا تريد تعريض عملها مثلا لمخاطر تغير أسعار الصرف فتحتمي من هذا الخطر بالتنازل من جزء من دخلها الى جهة أخرى تتوافر على الخبرة في هذا المجال وتكون مستعدة لتحمله.

❖ **تقليل المخاطر:**

طرق التعامل مع الخطر، تقليله وذلك بتخفيض حجم الاستثمارات التي تواجه خطرا بعينه لا يحب المستثمر تحمله مثل تقليل حجم استثماراته طويلة الاجل او بعملة معينة، كما يمكن التعامل مع المخاطر بالاشتراك مع الاخرين في تحملها. وهذا هو أحد البواعث على استثمار الناس في صناديق الاستثمار لأنها تمكن من تفتيت المخاطر واتاحة الفرصة للفرد ليشترك مع عدد كبير من امثاله وهم المساهمون في الصندوق في تحمل المخاطر فيكون نصيب كل واحد منهم من المكروه اذا وقع قليلا غير مؤثر.

تقوم البنوك بتقليل المخاطر من الاتي[1]:

1) رصد سلوك القروض من اجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا.
2) تقوم أيضا بتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.

[1] إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق.

المطلب الثالث: ماهية إدارة المخاطر وأساسيات إدارة المخاطر

يعتبر مفهوم إدارة المخاطر حديثا نسبيا فقد ظهرت الحاجة اليه مع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة والتطور الكبير التي شاهدته هذه الأخيرة، حيث أصبح الزاما على هذه المؤسسات أن تضع إجراءات وسياسات لتحديد المخاطر، وتقييمها ومحاولة التقليل من أثرها.

الفرع الأول: نشأة وتعريف إدارة المخاطر

أولا: نشأة إدارة المخاطر

بدأ الاتجاه العام لاستخدام مصطلح المخاطر في أوائل الخمسينات وكان من بين المطبوعات المبكرة فيها التي أشير لهذا المصطلح عام 1956، حيث طرح المؤلف "هارفارد بيرينس" ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي انا شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي ان يكون مسؤولا عن مخاطر المنظمة المبحتة.[1]

في ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من المؤسسات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم "مدير التأمين " حيث كان التامين يبدأ متزايد الأهمية في ميزانيات المؤسسات مع تنامي حركات الاستثمار وبالتدريج تم استناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل المؤسسة، وفي عام 1929، عقد مشترو التامين اجتماعا غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك فيما يخص التامين و في عام 1931قامت رابطة الإدارة الامريكية بتأسيس قسم لتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات ونشرها لكي يطلع عليها مشتر التأمين، وفيعام1932تم تنظيم "مشتر التامين في النيويورك الذي اصبح فيها بعد معهد أبحاث للمخاطر، وفي عام 1950تم تأسيس رابطة مشترو التامين القومية ثم تحولت لاحقا الى الجمعية الأمريكية الإدارة التأمينية.

وقد حدث انتقال من إدارة التأمين الى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل موازي لتطوير على إدارة المخاطر الأكاديمي، حيث عرفت مدارس الأعمال تغييرا في مناهجها الدراسية واضافة مقررات دراسة جديدة، فتم ادخال علم بحوث العمليات والإدارة، الأمر الذي أحدث تحولا من الاهتمام بالمقررات الدراسية الوصفية الى نظرية القرار التي تركز على أسس سليمة، ومن هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة مؤيدها أن الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر التي تعترضها والقيام بتقييمها أن تتفادى حدوث خسائر وأن تقلل من تأثيرها الى أدنى حد.

وعندما قررت رابطة مشتر التأمين تعتبر اسمها "جمعية إدارة المخاطر والتأمين" في عام1975انتشرت إدارة المخاطر، وقد كان ذلك بعد ما عرفته أدوات إدارة المخاطر من ابتكارات، اذا شهدت سنوات الستينات

[1] إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق.

من القرن العشرين ثورة في مجال الابتكارات المالية فتم إيجاد أدوات الإدارة الخاطر التي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيل المستثمرين للمخاطر.

ومن الدلائل التي توضح الاهتمام الكبير بإدارة المخاطر قيام جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر ": كما يقوم قسم التامين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدي مديري المخاطر بالإضافة الى قيام معهد التامين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973، وأصبح المسمى المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر".

ثانيا: تعريف إدارة المخاطر

قبل التطرق الى تعريف إدارة المخاطر، نبدأ بتناول مصطلح "الخطر" حيث يمكن تعريفه على أنه: "هو ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين الاحتمالات متعلقة بالأشخاص مثل: الوفاة، المرض، والعجز أو احتمالات متعلقة بالممتلكات مثل: حريق، تصادم، سرقة، انهيار تزوير، غرق السفن الى غير دالك من الأخطار".[1]

ويمكن تعريف الخطر أيضا على أنه: "فرصة جرح أو احداث ضرر أو خسارة، أو أخطاء في القرارات، كما أن ترك الدفاتر المحاسبية بشكل خاطئ يؤدي الى فرضية التعرض لخطر غير مرغوب بيه في التمويل.

عموما ان تحديد مفهوم واضح لتعريف الخطر هو: "ظاهرة ذات طابع معنوي يبدو أثرها عند اتخاد الفرد قراراته اليومية بما يترتب معه حالة الشك أو الخوف أو عدم التأكد من النتائج لتلك القرارات التي يتخادها هذا الشخص بالنسبة لموضوع أو قرار معين."

وباعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة الا هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا أن إدارة المخاطر تعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر.

وهذا ما يجعلنا نتعرض لمجموعة من التعاريف حول إدارة المخاطر.

[1] إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق.

حسب لجنة coso:

"ان إدارة مخاطر المؤسسة هي عملية تصمم من قبل المجلس الإدارة، وادارتها تتم من خلال تنفيذ استراتيجيتها المؤسسة بأكملها من قبل الموظفين، لتحديد الأحداث المحتملة الحدوث وإدارة المخاطر وفقا لمعدلات الرغبة في المخاطرة وتوفير ضمانات معقولة بشأن تحقيق أهداف المؤسسة."

حسب لجنةcoso إدارة المخاطر ليست غاية في حد ذاتها بل تتمثل في تنفيد الطرق المهمة يتم تنفيد دلك فيما يخص الشركات من خلال توفير المعلومات الى مجلس الإدارة عن أهم المخاطر كيف يتم تقن هذه المخاطر. وتشكل أيضا وجود علاقة مع الإدارة التنفيذية من خلال توفير التدابير المتعلقة بالمخاطر والتسويات. ولها علاقة مع الرقابة الداخلية للمؤسسة باعتبارها جزء لا يتجزأ من إدارة مخاطر الأعمال.[1]

وهو يوفر معلومات مالية موثوقة ويؤكد أن المؤسسة تتوافق مع القوانين واللوائح التنظيمية، وبتالي منها من الأضرار التي كانت تعاني منها والتي لحقت بسمعتها وسائر العواقب السلبية.

ويعرف جورج ويجد إدارة الخطر على أنها:

"عملية لتعريف التعرض للخسارة التي تواجهه المنظمة ما وكذلك اختيار الأساليب المناسبة للتعامل مع هذا التعرض."[2]

ومن مجمل التعاريف السابقة الذكر يمكن اعطاء تعريف شامل الإدارة الخطر على أنها:

"عملية قياس وتقييم المخاطر وتطوير الاستراتيجيات ادارتها، تتضمن هذه الاستراتيجيات نقل المخاطر الى جمعة أخرى وتجنبها وتقليل أثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعتها".[3]

ثالثا: اهداف وأهمية المخاطر

❖ **أهداف إدارة المخاطر**

تتمثل أهداف إدارة المخاطر فيما يلي:

- ✓ المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين المودعين ودائنين.
- ✓ احكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الاعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

[1] محمد رفيق المصري، التامين وإدارة الخطر، تطبيقات على التأمينات العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، ص11

[2] يوسف سعيد المدلل، دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية _غزة_ دفعة 2007، ص139_بتصرف.

[3] طارق عبد العال حماد، حكومة الشركات، تطبيقات الحكومة في المصارف، الدار الجامعية، عين الشمس،2005، ص251.

- ✓ تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- ✓ العمل على الحد من الخسائر لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.
- ✓ العمل على الحد من الخسائر وتقليليها الى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويليها الى جهات خارجية.
- ✓ تقييم المخاطر، بمعنى احتمال حدوثها والاثر الناتج عنها.
- ✓ حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.[1]

❖ **أهمية إدارة المخاطر**

تلعب إدارة المخاطر دورا أساسيا ومكملا لراس المال في تحقيق السلامة المالية للبنوك.

حيث تعد إدارة المخاطر خط الداع الرئيسي لحماية حقوق المودعين والدائنين، بينما يمثل راس المال خط دفاع الأخير للمصرف، وتتمثل أهمية إدارة المخاطر فيما يلي:

- ✓ تحديد المخاطر التي تواجه تحقيق اهداف المصرف واحكام الرقابة عليها.
- ✓ تقييم مخاطر العمليات التي يمارسها المصرف، وتحديد سبل التعامل معها والتحوط لها، او التخفيف منها، او تحويليها.
- ✓ قياس حجم عدم التأكد التي يمكن ان تتقبله المصارف لتمكن من تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
- ✓ تساهم في تمكين الإدارة من التعامل مع المخاطر التي تواجه المصرف وادارتها، والتي يمك ان تقود الى الفشل او عرقلة المسار الاستراتيجي.
- ✓ تمكين المصرف من الاستخدام الفعال للموارد والمقدرات الجوهرية في تحقيق الأهداف.
- ✓ الحفاظ على سمعة المصرف وتوفير الثقة للمودعين والدائنين والمستثمرين، وتأكد من المصرف يمارس عملياته بكفاءة، وتعزيز قدرته على توليد الأرباح، وتحمله المخاطر.

الفرع الثاني: أساسيات إدارة المخاطر

تعتمد إدارة المخاطر المالية على عدة اساسيات من القواعد والأدوات تضبط عملية إدارة المخاطر

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2014، ص79.

أولا: قواعد إدارة المخاطر

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة، تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها، وذلك بهدف توفير قواعد ارشادية متصلة بعملية اتخاد القرارات المرتبطة بإدارة المخاطر.

وتعتبر قواعد إدارة المخاطر هي المبادئ التي تحتكم الى حسن الادراك والفطرة السليمة تطبق على المواقف المخاطر، وهذه القواعد هي كالتالي:

- **لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته:** ان مدير المخاطر "يفترض وقوع الخطر وتحمل نتائجه" الا انه يجب مراعاة المخاطر المحتملة القصوى اذا كانت مدمرة اقتصاديا للأصول المؤسسة، فانه احتمال غير واقعيا.

القاعدة الأولى والاهم في القواعد الثلاث هي: "لا تجازف بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" ورغم ان هذه القاعدة لا تقول لنا بالضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطر معينة، الا انها تورد المخاطر التي يجيب القيام بشيء حيالها، و اذا بدانا بالإقرار بانه عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطر معينة تحتفظ المؤسسة باحتمال نشوء خسارة من تلك المخاطر.

- **لا تخاطر بالكثير من أجل القليل:** تقتضي هذه القاعدة في جوهرها ان تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطر والقيمة التي تعود الى المحول، ورغم ان قاعدة "لا تخاطر بأكثر مما تستطيع تحمل خسارته" تفرض مستوى اقصى على المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها الا انا قاعدة "لا تخاطر بالكثير من أجل القليل" تقترح ان بعض المخاطر الأدنى من مستوى الاحتفاظ الأقصى هذا ينبغي ان تحول أيضا، ويجب أن يكون مستوى الاحتفاظ الأقصى واحد لكل المخاطر، ولكن مستوى الاحتفاظ الفعلي لبعض التعرضات قد يكون اقل من هذا الحد الأقصى والواقع ان هياكل التقدير تتفاوت حسب الخطوط المختلفة لتامين ،ينصح بوضع او تحديد المستوى الفعلي للاحتفاظ لكل المخاطر على حدة على أساس التكلفة والعائد الموجود ضمنا في القاعدة الثالثة.[1]

موقع هيكل إدارة المخاطر

الهيكل[2]: لا يوجد نموذج معين لهيكل قسم إدارة المخاطر، بحيث ان كل هيكل يعتمد بصورة كلية على التنظيم ذاته، بحيث من ناحية الحجم ويمكن تكوين نموذج واحد.

[1] أسامة حزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتامين**، دار الحماد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص49.50

[2] خالد وهيب الزاوي، **إدارة المخاطر المالية**، دار المسرة التوزيع والطباعة عمان 2009 ص30.

الشكل رقم 3: يوضح الهيكل التنظيمي داخلي للإدارة المخاطر مؤهلة لمواجهة المخاطر.

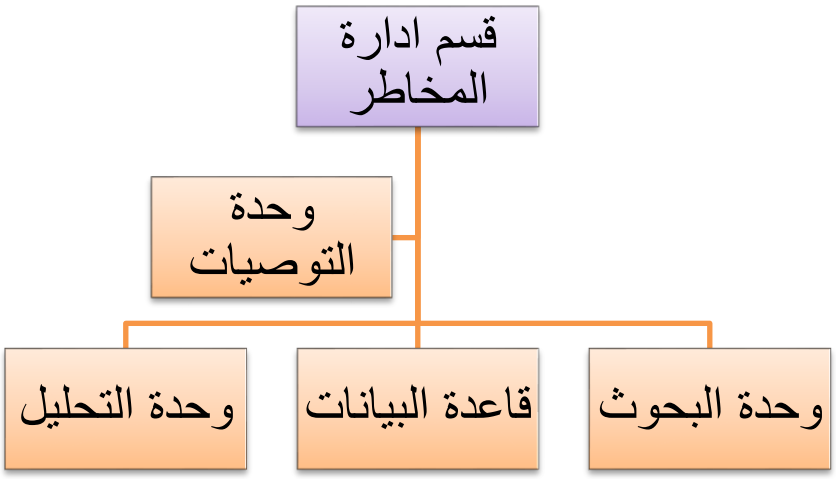

المصدر: شاهين عكاب سالم، المخاطر المالية ص126.

من خلال هذا الشكل نلاحظ وجود أهمية كبيرة لهذا التنظيم داخل المؤسسة، حيث يكون مدير المخاطر هو المسؤول على هذا القسم وذلك بالتعاون مع كل الوحدات. بناءا على الدراسات المقدمة من قاعدة البيانات، ويستوجب على جميع الموظفين وبالأخص المالية ان يتمتع بمؤهلات أكاديمية مقترنة بممارسة المالية من اجل تحقيق مردود إيجابي للإدارة المالية.

ثانيا: أدوات إدارة المخاطر

الجزء الجوهري والاساسي في وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ وإجراءات من شانها تقليل إمكانية الخسائر او الأثر المالي الى الحد الأدنى ويمكن تصنيف هذه التقنيات والأدوات الى[1]:

❖ **التحكم في المخاطر:**

وتشمل المداخل المختلفة التي تهدف الى تقليل المخاطر، وتحاشي المخاطر، وتحاشي المخاطرة، وتحاشي المخاطر وأساليب التحكم فيها وأيضا الوقاية من خلال منع حدوث الخسارة.

❖ **تمويل المخاطر:**

حيث يركز على توفير الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، يأخذ بشكل الأساسي الاحتفاظ او التحويل ويجب على مدير المخاطر ان يدرس حجم الخسائر المحتملة او احتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة ان قدر لها ان تحدث، وان تحدث، واتخاذ القرار يكون من خلال اختيار افضل المعلومات المتاحة من تقييم العوائد و التكاليف.

[1] خالد وهيب الزاوي، مرجع سابق.

ثالثا: خطوات ومسؤولية إدارة المخاطر

عملية إدارة المخاطر تمر بعدة خطوات هي كما يلي:[1]

❖ **تحديد الاهداف:**

ان اول خطوة في كيفية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتحديد احتياجات المؤسسة من برامج إدارة المخاطر حيث تحتاج المؤسسة الى خطة معينة للحصول على اقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج إدارة المخاطر وتعتبر هذه وسيلة لتقييم الأداء فيما بعد.

حيث تهدف إدارة المخاطر الى الحصول على اقصى عائد ممكن مقابل النفقات التي تتحملها لتنفيذ البرنامج الذي وضعته ومراجعة هذا البرنامج في ضوء الأهداف المحددة مسبقا، وتوضع اهداف إدارة المخاطر عادة من طرف الإدارة العليا بالمؤسسة بتعاون مع مدير إدارة المخاطر بعد اخذ احتياجات واراء مديري الإدارات الأخرى في المشروع.

❖ **اكتشاف وتحديد المخاطر:**

إذا تقوم إدارة المخاطر بالمؤسسة بدراسة أوجه النشاط المختلفة من الإنتاج، تسويق، شراء، بيع، وتدريب العاملين على كيفية اكتشاف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة سواء كانت علاقات وثيقة بين إدارة المخاطر والإدارات الأخرى في المؤسسة بضمان حصولها على ما تتطلبه من بيانات ومعلومات تتعلق بنواحي النشاط في المؤسسة.

❖ **تقييم المخاطر وتصنيفيها:**

على إدارة المخاطر تقييم المخاطر التي تم اكتشافها وتحديدها، ويقصد بتقييم المخاطر قياس احتمال وقوع المخاطر (معدل تكرار المخاطر) وكذلك قياس شدة الخسارة المالية المحتملة الناتجة عن وقوع المخاطر، وبذلك يتوجب على القائمين على تصميم برامج الإدارة المخاطر ضرورة التمييز بين المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المؤسسة من حيث الأهمية ودرجة الخطورة.

❖ **دراسة وتحليل السياسات والأساليب المختلفة للإدارة المخاطر:**

بعد ان يتم تحديد المخاطر واكتشافها وتقييم وقياس هذه المخاطر تأتي خطوة تحليل السياسات والوسائل المناسبة لمواجهتها، حيث يقوم مدير إدارة المخاطر بالدراسة والمفاضلة بين طرق مختلفة للإدارة المخاطر بهدف اختيار الطريقة المناسبة لتغطية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

1 غيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتامين**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009،ص56_63.

❖ **اختيار السياسة أو الأسلوب المناسب لمواجهة المخاطر:**

بعد ان يتم تحليل، تصنيف وتقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة ثم دراسة وتحليل الطرق وكيفية التعامل مع المخاطر، ويتم ذلك في ضوء تقييمها وقياسها من خلال محورين أساسيين هما:

معدل تكرار الخطر أو شدة الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر.

وتعد هذه المرحلة بمثابة اتخاذ قرار، حيث يجب على مدير المخاطر اتخاذ القرار بشأن انسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر على حدة، وأحيانا قد توجد خطة مسبقة للتعامل مع المخاطر المختلفة او معيار يطبق الاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين.

ولاتخاذ قرار اخيار أسلوب معين لمواجهة المخاطر، فان مدير المخاطر يأخذ في الاعتبار احتمال وقوع الخسارة، حجم الخسارة المادية المحتملة، العوامل المساعدة للخطر، الموارد المتاحة لمواجهة الخسائر اذا تحققت، ثم بعد ذلك يتم تقييم المزايا والتكاليف لكل أسلوب من أساليب مواجهة المخاطر.

❖ **تنفيذ القرار المختار:**

بعد دراسة الطرق المختلفة للإدارة المخاطر واختيار الطريقة المناسبة التي يستقر عليها مدير المخاطر، فانه يتم بعد ذلك تنفيذ القرار المتخذ، فاذا استقر الراي على اختيار وسائل التحكم في الخطر (وسائل الوقاية والمنع) فانه يجب التخطيط والتصميم لبرامج الوقاية والحد من وقوع الخطر وتنفيذها بدرجة عالية من الدقة، اما إذا استقر الراي على نقل المخاطر الى الشركة التامين فانه يجب دراسة جميع الظروف المحيطة بالمؤسسة، اختيار شركة التامين المناسبة بما يكفل الحصول على أفضل تغطية ممكنة بأقل تكلفة ممكنة.

❖ **مراجعة وتقييم برنامج إدارة المخاطر:**

يحتاج برنامج إدارة المخاطر الى المراجعة والتقييم الدوري نتيجة لاحتمال ظهور مخاطر جديدة والرغبة في تغطية أو اكتشاف الأخطاء في النظام الحالي بهدف تصحيحها في الوقت المناسب.

رابعا: مراحل إدارة المخاطر

تحاول إدارة المخاطر جمع المعلومات الممكنة واعداد التقارير الازمة اذا كانت المخاطر غير متوقعة، وتشمل هده التقارير على خطة تركز على المراحل المتبعة في إدارة المخاطر المعنية والاستعداد لها في حال تفاقمها:[1]

[1] خروبي وهيبة، دور إدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنبيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود المالية والبنوك، جامعة البليدة 2، 2016-2017، ص 76.

✓ **تحليل الخطر:** ويقصد به تحليل المتغيرين التاليين والتساؤل عنهما: لماذا تكرار حدوث الخطر جد مرتفع؟ هل من الممكن تقليصه او تدنيته؟؟ ماهي الترتيبات المطلوبة لذلك وماهي تكلفتها؟ لماذا نتائج الخطر تظهر جد مرتفعة؟ وهل من الممكن تدنيه او تقليص المبلغ؟ بأي ترتيبات وبأي تكلفة؟

وفق الإجابة المترتبة عن هذا التحليل، يمكن اتخاذ المقاييس والترتيبات الازمة مثل: تعزيز الرقابة الداخلية من اجل التطبيق السليم والدقيق للسياسات والإجراءات، وضع إجراءات جديدة للرقابة، تطوير أدوات تسيير جديدة، تغيير السياسة التجارية ...الخ.

✓ **درجة قبول الخطر:** ان الخطر يمكن ان يرفض باعتباره غير مقبول، كما انه يمكن ان يكون مقبولا للأسباب عدة منها: عدم أهمية الأثر المترتب عن الخطر، فالخطر مصدر للربح، لا يمكن تجنبه ولا مفر منه، كما يمكن قبول الخطر ولكن وفق حدود معينة.

✓ **القرار:** عادة ما يتم اتخاذ القرار في إطار لجان متخصصة تجمع أعضاء من الإدارات المعنية، الإدارة العامة، لجنة المخاطر، لجنة إدارة الأصول و الخصوم، لجنة الالتزامات...الخ، حيث يتم في الأخير تقرير تلك الحدود او تأكيدها من طرف الإدارة العامة مع تزكية من طرف مجلس الإدارة.

✓ **اختيار الاستراتيجية الملائمة:** بعد اتخاذ القرار المناسب تتم ترجمته الى استراتيجية الغاء، تقليص أو الحفاظ على الخطر. على ان يترجم هذا القرار بخطة وموازنة مع تحديد الأجال والمسؤولية والمتابعة.

نستخلص مما تقدم ان إدارة المخاطر البنكية عملية تتم عبر مراحل منظمة ومتكاملة فيما بينها بما يمح بالتنبؤ بالمخاطر، ومن اتخاذ الترتيبات والإجراءات اللازمة للتحكم فيها او التخفيف من حدتها.[1]

الشكل رقم 4: يمثل مراحل إدارة المخاطر

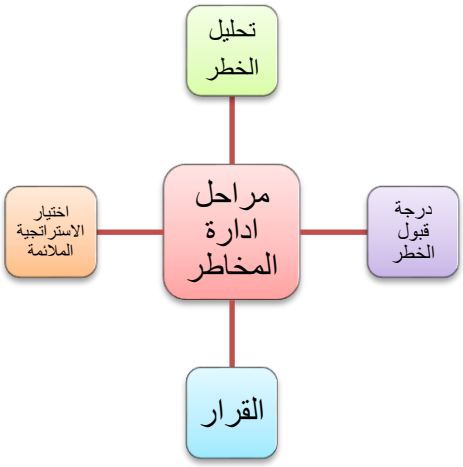

المصدر: من إعداد الطالبتين.

[1] خروبي وهيبة، مرجع سابق.

المبحث الثاني: المخاطر التشغيلية في البنوك

تعد إدارة وفهم إدارة المخاطر التشغيلية امرا حيويا للإدارة أي بنك أو مؤسسة فالمخاطر التشغيلية تشمل الاحداث أو الظروف التي يمكن ان تؤثر سلبا على عملية البنوك وقدرتها على تحقيق أهدافه.

إدارة المخاطر التشغيلية هو امر تستخدمه البنوك لحماية سمعتها الخاصة والحفاظ على ثقة العملاء، وتحقيق النجاح على المدى الطويل.

المطلب الأول: ماهية المخاطر التشغيلية

ان التحكم في المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها يتوقف على حسن ادارتها وهو ما يستدعي تحديدها بدقة ومعرفة أسبابها بالاختلاف مجالاتها.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر التشغيلية وانواعها

أولا: مفهوم المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها: "هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية او ضعف في الأشخاص والأنظمة او حدوث ظروف خارجية. وهي المخاطر الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعا تؤدي الى خسائر غير متوقعة".

وتعرف المخاطر التشغيلية أيضا انها المخاطر التي تنجم عن اعمال الموظفين والنظم الداخلية والسياسات وأساليب اتخاذ القرارات.

عرف "Vanini" المخاطر التشغيلية على انها "خطر الانحراف بين الربح المرتبط بالإنتاج خدمة وتوقعات التخطيط الإدارية. ومخطر التشغيل هو الفجوة المسجلة سواء إيجابية او سلبية، نسبة الى الأرباح المتوقعة.[1]

تعريف المخاطر التشغيلية:

هي الافتقار الى الرقابة داخلية وضعف سيطرة الإدارة على مجريات الأمور بالبنوك والتي يمكن ان تؤدي الى خسائر مالية نتيجة الخطأ او التدليس او التأخر في تنفيذ القرارات[2]

[1] يدروج جمال، **أهمية خريطة المخاطر كأداة تسيير للمخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، مجلة المستقبل الاقتصادي**، العدد السادس، جامعة الجزائر 3، ص25.

[2] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، العراق،2012، ص24

ومنه نستنتج ان المخاطر التشغيلية هي عبارة عن احتمالية ان يتعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها وتذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار او نشاط معين ويعكس هذا التعريف عن الاثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

ثانيا: أسباب ظهور المخاطر التشغيلية وانواعها

أدى التطور السريع الى تزايد عنصر المخاطر ي مختلف المجالات لاسيما في القطاع البنكي وفيما يلي سنتعرف على جملة من الأسباب التي أدت الى ظهور المخاطر التشغيلية وانتشارها على مستوى البنوك وتهديدها لمصالحها وكذا مختلف أنواع المخاطر التشغيلية التي تتسبب في حدوث الخسائر محتملة تضر بأهداف البنك.

1) أسباب ظهور المخاطر التشغيلية

أ- إذا لم يتم التحكم بالشكل الملائم في التقنيات الالية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي فمن الممكن ان يحول ذلك مخاطر أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات الى مخاطر اعطال في نظام الكمبيوتر وخصوصا مع تزايد الاعتماد على الانظمة المتكاملة على مستوى الدولي.

ب- ينطوي النمو في التجارة الالكترونية على مخاطر محتملة مازالت ابعادها غير معروفة تماما (على سبيل المثال، عمليات الاحتيال الخارجية وموضوعات امن نظم الكمبيوتر.

ت- عمليات الاندماج الكبرى وإعادة النظر في عمليات الدمج والتحالف تشكل اختبارا لقدرة الأنظمة الجديدة او الأنظمة المتكاملة حديثا على الاستمرار.

ث- الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى وكذلك المشاركة أنظمة المقاصة والتسويات يفرض ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي

2) أنواع المخاطر التشغيلية

تتمثل أنواع المخاطر التشغيلية في ما يلي:

- **مخاطر الافراد:** هو الخطر الناتج عن عدم تلبية المتطلبات المنتظرة من الموارد البشرية ويشمل الاحتيال، الخطأ والعجز، فالصفقات تتضمن قرارات تتخذ من طرف الافراد وعلاقات تبرم معهم، لذلك احتمال الخطأ والغش وعدم احترام اخلاقيات وادبيات المهنة وارد يجب التحوط منه.[1]

[1] نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، مرجع سبق ذكره، ص199.

- **مخاطر العمليات:** وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المؤسسة اليومية، وضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق، والاخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك الأخطاء في ادخال البيانات، الدخول الى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، خسائر بسبب اهمال او اتلاف أصول العملاء [1]
- **المخاطر التقنية او التكنولوجية:** وتكون ذات صلة بفشل الأجهزة لفترة مؤقتة او لمدة طويلة (مرافق العقارات والمعدات وأنظمة الكمبيوتر او الأجهزة الفنية) اللازمة لأداء العمليات المعتادة وغيرها من المشاكل.[2]
- **مخاطر الاحداث الخارجية:** وتتمثل في الخسائر الناشئة عن اعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي واي اضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغير في القوانين بما يؤثر على قدرة المؤسسة في مواصلة العمل، وتشمل الاحتيال الخارجي (كالسرقة، سرقة البيانات) والكوارث الطبيعية مثلا:(الحرائق، الفيضانات والزلازل...الخ[3]

الشكل رقم 5: يوضح اهم أنواع المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المؤسسة.

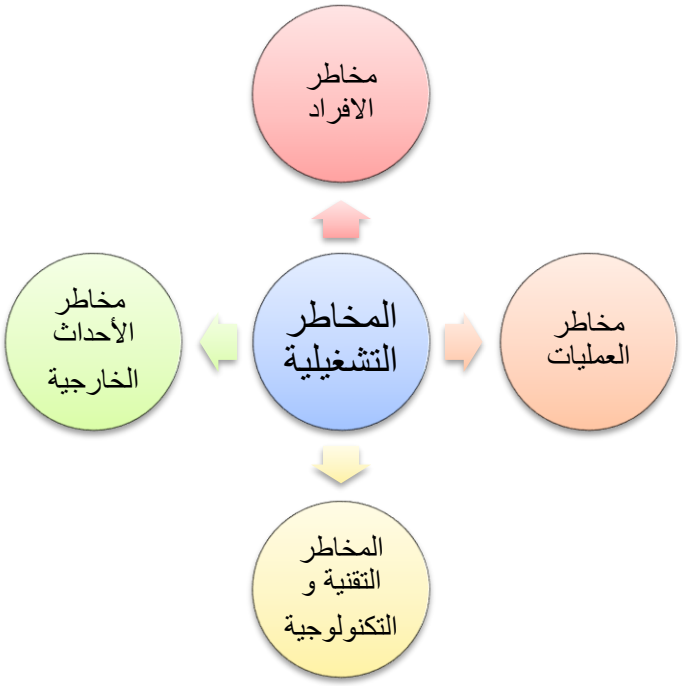

المصدر: من اعداد الطالبتين

[1] نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صالح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل**، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007، ص 15.

[2] أحلام بو عبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، ص119.

[3] أحلام بوعبدلي، ثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره**، ص 120.

وعلى ضوء ما سبق نجد الجوانب التي تتناولها مخاطر التشغيل

✓ **الاحتيال الداخلي:**

الخسائر المتكبدة نتيجة اجراء تم من أحد موظفي البنك والدي يهدف منه الاحتيال الحصول على أحد أصول البنك، كذلك التحايل على السياسات واللوائح الداخلية

✓ **الاحتيال الخارجي:**

يشبه الى حد كبير الاحتيال الداخلي الا ان مصدر الاحتيال هو طرف ثالث، بالإضافة الى جرائم الاحتيال الالكترونية، والتي تمثل مصدر قلق كبير للبنوك.

✓ **الممارسات اليومية للأعمال وامن وسلامة العمل:**

الخسائر الناتجة عن عدم امتثال العنصر البشري للوائح الخاصة بإنجاز الاعمال ومتطلبات الصحة والسلامة في بيئة العمل.

✓ **العملاء، المنتجات والممارسات التجارية:**

الخسائر الناشئة عن الإخفاق غير المتعمد في الوفاء في الالتزامات تجاه العملاء، على سبيل المثال: إساءة استخدام معلومات العميل، بيع منتجات غير مناسبة، الفشل في تقديم المشورة المناسبة.

✓ **الاضرار بالأصول المادية للبنوك:**

سواء كانت ناتجة خطأ بشري معتمد (الإرهاب والتخريب) او كوارث طبيعية مثل الزلازل والاعاصير، الحرائق الفيضانات.

✓ **تعطيل الاعمال وفشل النظم التشغيلية:**

الخسائر الناتجة عن فشل الأجهزة والبرامج، مشاكل الاتصال، انقطاع في المرافق والخدمات العامة مثل الكهرباء أو الانترنت وغيرها.

الفرع الثاني: إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية يمكن ان تعرف على انها عملية التحكم في احتمالية حدوث حدث معاكس وتأثيره السلبي المحتمل.[1]

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية، 2003، ص 12.

فقد عرفت إدارة الخطر التشغيلي بانها عملية تفاعلية تتضمن خطوات محددة، وعندما تكون هذه الخطوات منتظمة ومتسلسلة فإنها تدعم عملية اتخاذ القرار من خلال الكشف عن الأخطاء عن أسباب الأخطاء وأثرها.[1]

وتشمل إدارة المخاطر 3 وسائل متصلة:[2]

- ✓ ضبط الرقابة الداخلية – وسائل المؤسسة لمراقبة، لملاحظة المخاطر قبل وبعد العمليات
- ✓ المراجعة الداخلية_ فحص نظامي للعمليات للتأكد من ان الإجراءات والسياسات التي تم ارساؤها متبعة
- ✓ المراجعة الخارجية _تقييم خارجي لقوائم وضوابط المؤسسة أي تقييم خارجي

المطلب الثاني: مبادئ وخطوات إدارة المخاطر التشغيلية

الفرع الأول: مبادئ إدارة المخاطر

- ✓ **المبدأ الأول:**

على البنك ان يكون على احاطة تامة للملامح الأساسية لمخاطر التشغيل كونها تختلف عن غيرها من المخاطر المالية، كما يجب عليه ان يجيز ويتابع بشكل دوري الإطار المستخدم في البنك الإدارة المخاطر التشغيلية.

يتوجب على البنك إيجاد بنية إدارية قادرة على تنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل في البنك، وتحديد الحدود الواضحة لمسؤوليات الإدارة ومحاسبتها وإيجاد أسس للضبط الداخلي.

- ✓ **المبدأ الثاني:**

التأكد من ان البنك لديه تغطية ملائمة للتدقيق من اجل التأكد من ان السياسات والإجراءات التشغيلية يتم تطبيقيها بشكل فعال ومن ان نطاق ووتيرة البرنامج التدقيق ملائم للمخاطر المعينة، وعلى اللجنة ان توضح للمجلس بان إطار مخاطر التشغيل يتم تطبيقه بشكل فعال على مستوى البنك ككل والحفاظ على الاستقلالية لجنة التدقيق.

- ✓ **المبدأ الثالث:**

[1] محفوظ حمدان الصواف، إطار نظري لإدارة الخطر التشغيلي في المنظمات الصناعية، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، 2012 ص 08.

[2] مرجع نفسه ص 12.

يجب ان يتم تطبيق إطار إدارة المخاطر التشغيلية بالانسجام الكامل على مستوى البنك ككل، وان جميع المستويات الوظيفة تدرك مسؤولياتها، فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية، كما يجب ان تتحمل الإدارة العليا مسؤولية تطوير السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية في جميع الأنشطة وعمليات البنك وانظمته.[1]

✓ **المبدأ الرابع:**

تعريف وتقييم وقياس المخاطر التشغيلية هنا يجب على البنوك ان تقوم بتحديد المخاطر التشغيلية الذاتية في كل أنواع المنتجات، الأنشطة والعمليات والأنظمة. كما يجب التأكد من انه تم الاخذ بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية ذاتية لكل نشاط عن طريق خطوات التقييم الملائمة وذلك قبل طرح ابة منتجات او أنشطة وعمليات او أنظمة جديدة.[2]

✓ **المبدأ الخامس:**

يجب على البنوك إيجاد طريقة لضمان استمرار تقييم المستوى المقدر للمخاطر التشغيلية والاحتمالات المادية للتعرض للخسائر. ويجب ان تكون هناك تقارير منظمة بشأن المعلومات ذات الصلة ترفع الإدارة العليا ومجلس الإدارة بحيث تدعم الإدارة التفاعلية للمخاطر التشغيلية.[3]

✓ **المبدأ السادس:**

يجب ان تتوفر لدى البنوك سياسات وطرق وإجراءات للسيطرة على المخاطر التشغيلية الجوهرية والعمل على الحد منها والتخفيف من اثارها. كما يجب على البنوك ان تعمل تقييم جدي استراتيجيات بديلة لتحديد المخاطر والسيطرة عليها وان تعدل من المستوى المقدر لمخا طرها التشغيلية باستخدام الاستراتيجيات المناسبة على ضوء مدى قدرتها الكلية على تحمل المخاطر.

✓ **المبدأ السابع:**

يجب ان تكون لدى البنوك خطط للطوارئ ومواصلة الاعمال لضمان استمرارية قدرتها على العمل ولتقليل الخسائر حال مواجهة أي توقف عن العمل. ويجب المراجعة الدائمة لتلك الاليات وخطط الدعم الاحتياطي والتأكد من ملاءمتها لعمليات البنك الحالية واستراتيجيات عمله كما لابد من اختيار هذه الاليات

[1] نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صالح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات لجنة بازل 2، ورقة مناقشة بشأن متطلبات راس مال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيل، 2009، ص18.

[2] نفس المرجع السابق، ص 19.

[3] إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الراس مالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية صندوق النقد العربي، ص11.

والخطط بشكل دوري للتأكد من ان البنك سوف يكون قادرا على تنفيذ الخطط بشكل مناسب في حال حصول خلل قوي في العمل.[1]

✓ **المبدأ الثامن:**

مطالبة البنوك بتوفير إطار فعال لإدارة المخاطر التشغيلية حيث يجب على السلطة الرقابية ان تطلب من كافة البنوك بغض النظر عن حجمها اعداد واعتماد إطار فعال لتحديد وتقييم ورصد وضبط المخاطر التشغيلية بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسببها على أن يكون هذا الإطار جزء من منهج شامل الادارة المخاطر بشكل عام.

✓ **المبدأ التاسع:**

تقييم سياسات وإجراءات البنوك الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية على المراقبين ان يقوموا بشكل مباشر او غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للاستراتيجيات والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية كما يطلب من المراقبين التأكد من وجود الية مناسبة للتقارير وان تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن اطلاعهم واعلامهم بالتطورات التي تحدث في البنوك.

✓ **المبدأ العاشر:**

الإفصاح من قبل البنوك يجب على البنك أن يقوم بالإفصاح الكافي للجمهور حتى يتمكن المتعلمين في السوق المصرفية من القيام بتقييم المخاطر التشغيلية التي قد يتعرض لها وجودة ادارتها. فالإفصاح الدوري والمستمر للمعلومات ذات العلاقة بالبنوك يؤذي الى تحسين الانضباط السوقي والذي يزيد فعالية إدارة المخاطر ويجب أن يتناسب من مستوى الإفصاح مع المستوى وحجم المخاطر ومع درجة تطور وتعقيد عمليات وأنشطة البنك.[2]

الفرع الثاني: خطوات إدارة المخاطر التشغيلية

يهدف عمل إدارة المخاطر التشغيلية على تقليل من هذه المخاطر، وتشمل الاعمال الإدارية تطبيق خمس خطوات رئيسية، وهي أفضل الممارسات المعتمدة على مستوى إدارة المخاطر التشغيلية:

✓ **تحديد المخاطر**

يتم تحديد وإدارة المخاطر من خلال معرفة معوقات تحقيق الأهداف، وبالتالي، كلما تم فهم الأهداف أكثر، سهلت عملية التعرف الى المعوقات ومخاطر الشركة.

[1] صالح رجب حماد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صالح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات لجنة بازل 2، مرجع سبق ذكره، ص19_ص20.

✓ **تقييم الخطر**

تتضمن عملية تقييم المخاطر اجراء التصنيفات لهذه المخاطر، من حيث احتمال ظهورها، بالإضافة الى قياس تأثيرها.

✓ **تقليل المخاطر**

هي عملية منهجية تحدد طرق معينة بهدف التخفيف من المخاطر، ووضعها ضمن إطار الأمان، ويمكن اتباع أربع طرق لتخفيفها، ولكن لكل منها نهج مختلف، وهي: التجنب، التحويل، المراقبة، القبول.

✓ **التحكم بالتنفيذ**

التنفيذ هو القيام فعليا بتخفيف من المخاطر التي تواجه المؤسسات، ويتم هنا الضوابط بشكل واضح، حيث تنشط الرقابة بشكل جدي، والضوابط ينفذها كل من يتسبب بالأخطاء.

✓ **المراقبة**

عند تنفيذ الضوابط، فمن الأفضل مراقبتها، خاصة ان من ينفذها هم الذين يتسببون بالأخطاء، وتشمل مراقبة التحكم اختباره من حيث تناسب كل من التنفيذ، والتصميم، وفعالية التشغيل.

قامت بعض المنظمات بوضع نظام مراقبة، والذي يكشف عن أي خطر قبل اوانه، او قبل زيادة خطورته على المؤسسة، وهذا ما اعطى المجال من اجل تدارك أي مشكلة او مخاطر على المؤسسات.[1]

المطلب الثالث: أدوات إدارة المخاطر التشغيلية وأساليب إدارة المخاطر التشغيلية

الفرع الأول: أهم أدوات إدارة المخاطر التشغيلية

1- قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية

✓ أداة لتوفير المعلومات اللازمة عن نوعية المخاطر التي تتعرض لها البنوك، توفير بيانات موضوعية يمكن ان تساعد في دعم الضوابط الرقابية.

✓ تساعد في التنبؤ بالمخاطر الجديدة خاصة تلك المخاطر التي لم تتعرض لها المؤسسة من قبل.

✓ سرعة تقييم المخاطر واتخاذ القرار الملائم.

2- مؤشر قياس الأداء

✓ توفر منظورا هاما عن حجم وطبيعة تعرض البنك للمخاطر التشغيلية ومدى فعالية الضوابط الحاطمة لذلك.

[1] نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

- ✓ لها مكونان رئيسيان وهما (المقياس الرقمي كعدد الأخطاء الواردة من احدى الأنشطة خلال فترة معينة – القيم المعيارية، وهي عبارة عن نسب محددة مسبقا بالتنسيق مع قطاع الاعمال، ويتم تقسيمها الى ثلاثة فئات متدرجة من مقبولة الى تدعو للقلق، ثم مرتفعة المخاطر، ويتم معايرة المقياس الرقمي بتلك القيمة المعيارية المعدة مسبقا باستمرار بشكل شهري لاتخاذ الاجراء اللازم عند كل مرحلة)
- ✓ يشترط لنجاح مؤشرات قياس الأداء بالاختلاف أنواعها عدد من الشروط أهمها:
  - ❖ قابلة للقياس الكمي، ويسهل حسابها والابلاغ عنها.
  - ❖ متسقة وقابلة للمقارنة مع مرور الوقت.
  - ❖ ذو هدف، ادا يجب ان يكون التغيير في القيمة مؤشرا على زيادة او خفض المخاطر.
  - ❖ الاتفاق المسبق مع قطاع الاعمال على الإجراءات اللازمة اتخاذها عند تجاوز الحدود المسموحة.

3- التقييم والتحكم الذاتي للمخاطر

- ✓ ورش عمل بتنسيق بين إدارة المخاطر التشغيلية وقطاع الاعمال لتحديد المخاطر المرتبطة بطبيعة عما كل إدارة عن قرب وتنتهي تلك الورش بتحديد تلك المخاطر والضوابط الرقابية اللازمة لمقابلتها.
- ✓ يستفاد الطرفين من ورشة العمل نتيجة (بناء تصور كامل للمخاطر التي يتعرض لها كل قطاع على مستوى المهمة الواحدة، وبتالي زيادة الوعي بإدارة المخاطر والاستعداد لرد الفعل المناسب، إعادة ترتيب أولويات العمل، توفير أدوات للإنذار المبكر عما قد يواجه قطاع الاعمال من مخاطر محتملة، صياغة مؤشرات قياس الأداء بشكل متميز، تحديد أفضل للمسئوليات عن كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج.

4- سياسة الموافقة على المخاطر التشغيلية

- ✓ أداة استباقية للتنبؤ بما يمكن ان تتعرض له المؤسسة نتيجة اطلاق منتج –نشاط –خدمة نظام جديد او حتى التعديل في المنتجات والخدمات الموجودة بالفعل.
- ✓ تتم عن طريق ورشة عمل بين إدارة المخاطر التشغيلية وقطاع الاعمال، وتهدف من ذلك الى تحديد المخاطر الكامنة بكل نشاط واتخاذ إجراءات مسبقة للحد من تلك المخاطر والوصول بها للحد المقبول.

الفرق بينهما وبين التقييم والتحكم الذاتي للمخاطر هو انها أداة استباقية بينما التحكم الذاتي للمخاطر يتم على مشروعات وأنشطة قائمة بالفعل.[1]

[1] نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

5- تحليل السيناريوهات

- ✓ عملية وضع سيناريوهات الاحداث والمخاطر التشغيلية يمكن حدوثها بالفعل حتى وان كانت نادرة بعض الشيء، مع تقييم التأثير المحتمل لتلك الاحداث على أداء وسير الاعمال، وذلك بهدف الاستعداد مستقبلا لمثل تلك السيناريوهات.
- ✓ يمكن تقسيم السيناريوهات الى مجموعتين، المجموعة الأولى تعتمد على احداث تمت من قبل كالأحداث التاريخية مثل الهجمات الإرهابية او الثورات، والمجموعة الثانية، استخدام سيناريوهات افتراضية لم تحدث بعد مثل فشل كبير في الأنظمة او في الاتصالات.

الفرع الثاني: أساليب إدارة المخاطر التشغيلية

❖ **القضاء على الخطر**

خاصة إذا كانت نوعية المخاطر خارج النطاق المقبول للمخاطر لذا تتجه البنوك الى استخدام أدوات تغيير جذرية مثل إعادة تصميم وهيكلة النظم التشغيلية بالكامل.

❖ **الحد من الخطر**

إذا لم تستطيع البنوك القضاء على مخاطر التشغيل او تجنبها، فتلجأ الى الحد منها والوصول بها الى الحد المقبول وتشمل طرق الحد من الخطر القيام بالتالي[1]:

❖ **الحد من تكرار الحدث**

- ❖ التصريح المزدوج قبل إتمام العمليات
- ❖ اختيار الأنظمة على بيئة تجريبية قبل نقلها على البيئة الفعلية
- ❖ زيادة سعة الخوادم الخادم الخاصة بمعالجة العمليات تجنبا للمشاكل أوقات الذرة على سبيل المثال عمليات السحب النقدي من ماكينات الصراف الالي اثناء فترة صرف الرواتب
- ❖ النسخ الاحتياطي لكافة البيانات الهامة وذلك لضمان الرجوع الى أقرب مستوى مقبول للبيانات في حالة تلف البيانات الاصلية لأي سبب من الأسباب.

❖ **الحد من تأثير الحدث**

- ❖ وضع خطط استمرارية الاعمال
- ❖ التامين insurance لتحويل المخاطر من البنك الى شركة التأمين

وهذه الوسائل مناسبة بشكل خاص للأحداث شديدة التأثير ومنخفضة التكرار مثل الكوارث الطبيعية.

[1] نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: التدقيق الخارجي كألية للإدارة المخاطر التشغيلية.

لتدقيق الخارجي دور كبير في إدارة المخاطر التشغيلية كونه يعمل على اكتشاف الأخطاء، تحكم، مراقبة، تسيير، أي ان للمدقق الخارجي دور هام في الحد والتقليل الى أدنى مستوى من المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك.

المطلب الأول: التدقيق الخارجي وعلاقته بإدارة المخاطر التشغيلية

ان إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك يعتبر تحديا كبيرا يواجه المدقق الخارجي ويحتم عليه مساعدة الإدارة في وضع سياسات وإجراءات حيث يساهم التدقيق الخارجي في تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي[1]:

- **تقييم المخاطر:** يعتمد التدقيق الخارجي على تقييم المخاطر كجزء من عملية التدقيق، يقوم المدقق الخارجي بتحليل العمليات وتحديد المخاطر التشغيلية المحتملة التي فد تؤثر على أداء البنوك
- **تقييم نظام الرقابة الداخلية:** يقوم المدقق الخارجي بتقييم فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في البنوك وتقديم توصيات لتحسينها بما يساعد في التعامل مع المخاطر التشغيلية بشكل فعال.
- **مراجعة الإجراءات والسياسات:** يتضمن دور المدقق الخارجي مراجعة الإجراءات والسياسات الداخلية للبنوك للتأكد من انها تعمل بفعالية وتقلل من احتمالات حدود المخاطر التشغيلية.
- **تقديم التوصيات:** بناء على نتائج التقييم والمراجعة، يقدم المدقق الخارجي توصيات ملموسة لادارة المخاطر التشغيلية بشكل أفضل، مما يساهم في تعزيز الاستدامة والنجاح للمؤسسة.

باختصار، يمكن ان يساهم التدقيق الخارجي في تحسين إدارة المخاطر التشغيلية من خلال تقديم تقييم مستقل وتوصيات بناءة تساعد البنوك على تحسين نظامها الداخلي والتعامل مع التحديات التشغيلية بفعالية أكبر.

المطلب الثاني: دور التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية

يتمثل الدور الأساسي للتدقيق الخارجي في توفير مستقل وموضوعي للبيانات المالية للبنوك وتشغيلها من خلال المدققين الخارجيين، يفحصون أنظمة وعمليات البيان المالي للبنوك للتأكد من امتثالها للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما والمتطلبات التنظيمية.

[1] نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

فيما يتعلق بالحد من المخاطر التشغيل يمكن للمدققين الخارجيين تقديم الملاحظات وتوصيات قيمة بشأن تحسين الضوابط الداخلية وعمليات الإدارة المخاطر في البنوك من خلال تقييم وتحديد مجالات الضعف يمكن ان يساعد المدققين الخارجيين في منع أخطاء الاحتيال او مخاطر التشغيل.

- **تحديد نقاط الضعف في الضوابط الداخلية:** يقوم مدققين الخارجيين بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك لتحديد أي نقاط ضعف تزيد من مخاطر التشغيل من خلال تحديد نقاط الضعف هذه، يمكن للمدققين تقديم توصيات أو تحسين الرقابة الداخلية للتقليل من مخاطر حدوث الأخطاء احتيال او إصدارات أخرى.
- **تقييم عمليات إدارة المخاطر:** يقوم المدققين الخارجيين بتقييم عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات لتحديد المجلات المحتلة للمخاطر وتقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر بالمؤسسات وقد يوصون باجراءات لتحسين قدرة المؤسسات على تحديد المخاطر.
- **تقديم تأكيدات لأصحاب المصلحة:** يقدم المدققين الخارجيين تأكيدات مستقلة ولأصحاب المصلحة بان البيانات المالية للمؤسسة دقيقة ويمكن الاعتماد عليها. هذا التأكيد يساعد على تقليل مخاطر التحريف المالي او القضايا الأخرى التي يمكن ان تضر أصحاب المصلحة.
- **تحسين الشفافية:** يقوم المدققين الخارجيين الشفافية في عمليات المنظمات من خلال مراجعة البيانات المالية والضوابط الداخلية، ويمكن ان تساعد هذه الشفافية في تحديد المجالات المحتملة للمخاطر وتعزيز قدر أكبر من المسألة والمسؤولية داخل المنظمة.
- **تحسين إدارة المخاطر:** يمكن ان يساعد التدقيق الخارجي في تحسين إدارة المخاطر في المنظمة من خلال تحديد المخاطر التي ربما لم يتم اخدها بعين الاعتبار من قبل.
- **مراقبة الأداء:** يمكن ان يساعد التدقيق الخارجي في مراقبة أداء المنظمة من خلال تقديم تقييمات منتظمة لعمليات إدارة المخاطر، يمكن ان يساعد هذا المنظمات على تحديد الاتجاهات واجراء تعديلات على استراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بهم حسب الحاجة. بشكل عام يعد التدقيق الخارجي أداة مهمة للمؤسسات للإدارة المخاطر التشغيلية من خلال توفير ملف تم النظر فيه مسبقا، يمكن ان يساعد التقييم الموضوعي لمدققي المؤسسات في تحديد أولويات جهود إدارة المخاطر وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.
- **الكشف عن الاحتيال:** يمكن للمدققين الخارجيين المساعدة في الكشف عن الاحتيال من خلال مراجعة البيانات المالية وتحديد أي مخالفات او نشاط مشبوه، يمكن ان يساعد هذا المنظمات على منع الخسائر المالية والاضرار بالسمعة.[1]

[1] نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق وما تم التطرق اليه تبين ان البنوك تتعرض لأنواع مختلفة ومتعددة من المخاطر ولهذا وجدت عملية إدارة المخاطر والتي يقع على مسؤوليتها أداء جميع الأنشطة التي من شانها تحقيق إدارة شاملة للمخاطر من تحديد، تقييم والاستجابة للمخاطر، اما التدقيق الخارجي فقد أصبح ينظر اليه انه الأكثر تأهيلا للمساعدة في إدارة المخاطر، ويظهر دور التدقيق الخارجي في إدارة المخاطر التشغيلية من خلال تقديم أنشطة استثمارية لمساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر.

الفصل الثالث

دراسة حالة عينة من البنوك بولاية ميلة

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجوانب النظرية والمتعلقة بمتغيرات الدراسة ومحاولة توضيح العلاقة التدقيق الخارجي، والمخاطر التشغيلية لعينة من بنوك ولاية ميلة، ولغرض التأكد من صحة الكلام النظري سوف نحاول القيام من خلال هذا الفصل التطبيقي بدراسة عوامل التدقيق الخارجي وأثار ذلك على المخاطر التشغيلية للبنوك، ولهذا فقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى متغير مستقل وآخر تابع، من أجل تيسير عملية التحليل.

وبهدف تحليل البيانات واستخراج النتائج المساعدة في إثبات ونفي الفرضيات الخاصة بالبحث، تم الاعتماد على مناهج وطرق إحصائية معروفة في جمع، وتحليل النتائج التوصل إليها، ومنها الاستبيان الذي يعتبر الأداة الرئيسية المعتمدة في هذه الدراسة بغية التعرف على واقع المؤسسات المالية محل الدراسة.

وانطلاقا من هنا وبغية الإحاطة الجيدة بجوانب الموضوع تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول :تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية؛

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاستبيان؛

المبحث الثالث :تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تصميم الدراسة الميدانية وخطواتها الإجرائية

يهدف هذا البحث إلى توضيح ووصف العمليات التي قام بها الباحث من أجل التحكم الجيد في الدراسة، انطلاقا من تحديد مجتمع الدراسة الذي سحبت منه العينة وطريقة اختيارها، ثم التطرق إلى المنهج المتبع وكذلك وصف أداة الدراسة والإجراءات التي اتبعت من أل التأكد من صدق وثبات الاستبيان، وكيفية توزيعه، ووصف طريقة جمع البيانات، والتطرق إلى الإحصائيات التي تم تطبيقها من أجل تحليل هذه الاستمارة بطرق علمية تضمن الوصول إلى نتائج صحيحة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة هو مجموعة متكاملة من الأفراد أو الأشياء أو الأعداد أو القياسات لها خاصية مشتركة يمكن ملاحظتها ويراد تحليليها، ويقسم المجتمع إلى قسمين، إما منته وهو الذي يمكن حصر جميع أفراده مثل عدد الطلاب، أو غير منتهى وهو الذي لا يمكن حصر أفراده مثل ذرات الهواء وجزيئات الماء.

يتمثل مجتمع الدراسة من المؤسسات البنكية بولاية ميلة وقد تم اختيار عدد من البنوك موزعة بولاية ميلة.

ثانيا: عينة الدراسة

العينة عبارة عن جزء من مجتمع الدراسة، وعملية المعاينة هي عبارة عن مجموعة الخطوات والإجراءات لاختبار هذا الجزء من اجل الحصول على استنتاجات تتعلق بمجتمع الدراسة وأسلوب المعاينة من الأدوات التي يلجأ إليها معظم الناس للحصول على فكرة مبدئية أو انطباع أولي عن بعض أمور الحياة اليومية، وتنقسم العينات بشكل عام إلى عينات احتمالية وعينات غير احتمالية.

وفي دراستنا تم اختيار العينة الملائمة وهي العينة العشوائية غير مقصودة والتي تم اختيارها من مجموعة خبراء محاسبين ومحافظو الحسابات والمسيرين للبنوك التجارية الناشطة بولاية ميلة.

ثالثا: حجم العينة

إن تحديد الحجم المناسب لعينة يعتبر أمرا مهما إذ يتم الاعتماد على طريقة إحصائية وبعد عملية المراجعة الأولية الاستقصاء واجراء الفرز الأولي للإجابات من طرف الزبائن المستقصي منهم تم الاعتماد في تحليل النتائج على 90 قائمة استقصاء محصل وهو ما يعادل 90 % استمارة موزعة ومسترجعة.

المطلب الثاني: وصف أداة الدراسة

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم اللجوء إلى جمع البيانات من خلال الاستبيان باعتباره أداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية لما لها من أهمية في توفير الوقت والجهد وتم تصميمه بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع.

ومن أهم الاعتبارات المنهجية التي اعتمدت في اختيار هذه الأداة كوسيلة أساسية في جمع البيانات الميدانية هو أن الاستبيان أداة مضبوطة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة توجه إلى الأفراد للحصول على بيانات معينة، بالإضافة إلى الاتساق والتكامل بين هذه الأداة والإطار العام لموضوع البحث وكذا حجم العينة.

أولا: وصف محاور الاستبيان

لقد تضمنت الاستمارة ثلاث محاور رئيسية يمكن تلخيصها وفق ما يلي:

المحور الأول: وتضمن الخصائص العامة لعينة الدراسة، حيث تضمن بيانات عامة حول الأفراد المستجوبون: مثل معلومات حول العمر، الجنس، الرتبة العلمية.

المحور الثاني: وتضمن أسئلة خاصة بالمتغير المستقل وعددها 21 فقرة، وجميعها متعلقة بالإطار النظري للتدقيق الخارجي، وقد تم تقسيم هذه الأبعاد وفق ما يلي:

- ✓ البعد الأول: والمتعلق بقبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، ويتضمن 5 عبارات.
- ✓ البعد الثاني: والمتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية، ويتضمن 6 عبارات.
- ✓ البعد الثالث: والمتعلق بجمع أدلة الإثبات، ويتضمن 6 عبارات.
- ✓ البعد الرابع: والمتعلق بإعداد التقارير، ويتضمن 4 عبارات.

المحور الثالث: والذي تضمن أسئلة خاصة بالمتغير التابع للدراسة وعددها 10 فقرات.

ثانيا: منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ولخدمة أغراض هذا المنهج تم استخدام أهم الأدبيات ذات العلاقة بين المتغيرات وأسبابها واتجاهاتها، كما يعتمد على تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، وتحليل وربط وتفسير واستخلاص النتائج.

ثالثا: تحديد متغيرات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على العديد من المتغيرات هي:

1. المتغير المستقل: التدقيق الخارجي، ويشمل المتغيرات الفرعية التالية:

- ✓ قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق.
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ جمع أدلة الإثبات.
- ✓ إعداد التقارير.

2. المتغير التابع: الحد من المخاطر التشغيلية ويشمل المتغيرات الفرعية التالية:

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 6: يمثل متغيرات البحث

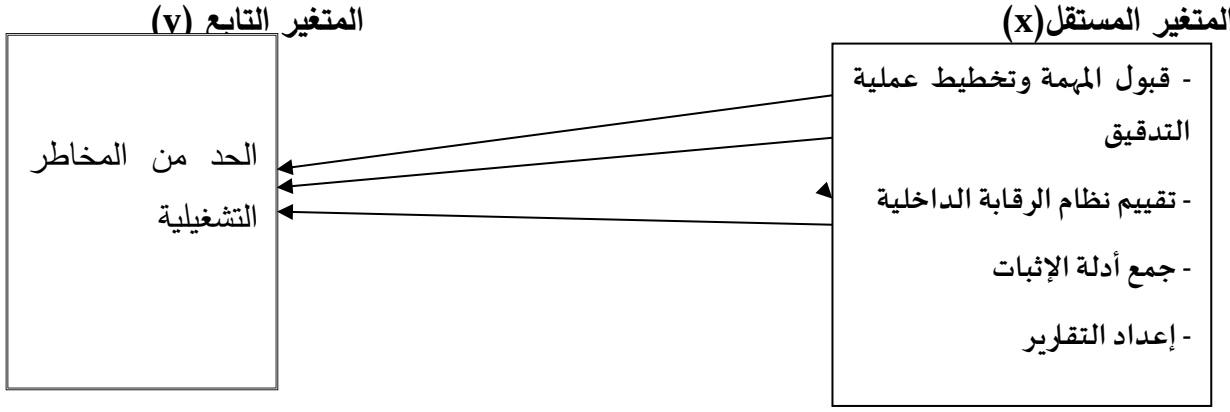

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثالث: أدوات ومصادر جمع المعلومات

أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

ونظرا لكون الدراسة وصفية تحليلية وعلى أساس تحميل البيانات الدالة على متغيري الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم اعتماد الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال مؤشرات الإحصاء الوصفي والاستدلالي اعتمادا على برنامج spss نسخة 22 لتأكيد أو نفي الفرضيات عند درجة معنوية تقدر بـ 0,05% مستوى ثقة 95% وذلك كما يلي:

- ✓ دراسة مدى اتباع بيانات العينة للتوزيع الطبيعي.
- ✓ التكرارات والنسب المئوية لإظهار نسب إجابات أفراد العينة.
- ✓ المتوسطات الحسابية لمعرفة درجة موافقة المستجوبين على أسئلة الاستبيان.
- ✓ الانحراف المعياري: يستخدم لقياس درجة تشتت قيم إجابات العينة عن وسطها الحسابي.

- ✓ اختبار ألفا كرو نباخ، وهي الطريقة الأكثر استخداما لمعرفة الانسجام الداخلي للمقياس.
- ✓ معامل بيرسون لمعرفة مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكمية.
- ✓ معامل الارتباط R للتعرف على قوة وطبيعة العلاقة بين أبعاد متغيرات الدراسة.
- ✓ معامل التحديد من أجل التعرف على دلالة التأثير ودرجة تفسير.
- ✓ اختبار t-test، Anova، اختبار المقارنات البعدي(scheffe) لاختبار الفروق.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة

تم التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (normal distribution)، بالاستناد إلى نظرية النزعة المركزية، والتي تنص إذا كان حجم العينة أكبر من 30 وله وسط حسابي μ والتباينσ^2، فإن توزيع المعاينة للوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي[1].

ثالثا: مفتاح تصحيح المقياس

تم مراعاة تدرج مقياس ليكرث المستخدم في الدراسة تبعا لقواعد وخصائص المقياس كما يلي:

جدول رقم 1: سلم ليكرث الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

واعتمادا على ما تقدم فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة تم التعامل معها وفق المعادلة التالية:

القيمة العليا– القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات

أي: $\frac{(1-5)}{3} = \frac{4}{3} = 1.33$ وهذه القيمة تساوي طول الفئة.

وبذلك يكون منخفض من 1 إلى 1.33 +1.33 = 2.33

ويكون المتوسط من 2.34 إلى 1.33+2.34 = 3.67

ويكون المستوى مرتفع من 3.68 إلى 3.68+ 3= 5.

المدى: يساوي الفرق بين أعلى وأقل درجة بالمقياس5−1=4

[1] صلاح الدين حسن إلهيتي، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية**، عمان الأردن، دار وائل لطباعة والنشر، 2004، ص: 223.

طول الفئة = المدى / عدد الفئات0.8=5/4

جدول رقم 2: جدول التوزيع لمقاييس ليكرث

المتوسط المرجح	المستوى	درجة الموافقة
1 -1,8	لا أوافق بشدة	منخفضة بشدة
1,8-2,6	لا أوافق	منخفضة
2,6-3,4	محايد	مقبولة
3,4-4,2	أوافق	عالية
4,2-5	أوافق بشدة	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية للاستبيان

يتضمن هذا المبحث الإحصاء الوصفي لإجابات عينة الدراسة، وذلك باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب والتكرارات، وذلك في ضوء البيانات المجمعة عن العينة، وهي مجموعة من البنوك لولاية ميلة.

المطلب الأول: صدق أداة الدراسة وثباتها

أولا: صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أداة الدراسة شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.

فبعد انتهائنا من المرحلة الأولى من إعداد الاستبيان وتصميمه في شكله الأول وذلك بالاعتماد على دراسة بوهنقل وآخرون بعنوان دور المراجعة الخارجية للحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك تم عرضه على الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة وطلب منهم إبداء رأيهم حول مدى وضوح عبارات أداة الدراسة ومدى انتمائها إلى محورها ومدى ملائمة العبارات التي وضعت لكل محور، وابداء رأيهم حول شكل الاستمارة بالإضافة إلى حذف أو إضافة أو تعديل أي عبارة من العبارات وعلى بضوء التوجيهات التي تحصلنا عليها ثم إجراء التعديلات الخاصة بالاستبيان.

وبذلك أصبح الاستبيان بصورته النهائية وجاهز لعملية التوزيع.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

يتم إجراء هذا النوع من الاختبارات من أجل تحديد مدى الاعتماد على هذه الأداة لجمع البيانات، أي معرفة درجة صدقها أو اعطاء نفس النتائج في حالة تم إعادة إجراء الدراسة في نفس الظروف التي تمت فيها.

حيث يتم التأكد من درجة ثبات الاستبيان وفق قيمة ألفا كرو نباخ والتي تدل على مدى تناسق وارتباط عبارات الاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 3: ألفا كرو نباخ للمتغيرين التابع والمستقل

المتغير	عدد المؤشرات	ألفا كرو مباخ
عبارات المتغير المستقل (التدقيق الخارجي)	21	0.955
عبارات المتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية)	9	0.873

عبارات الاستبيان الكل	30	0.964

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة ألفا كرو نباخ للمتغير المستقل (التدقيق الخارجي) هي 0,955 وهي نسبة جيدة، كما أن قيمة ألفا كرو نباخ للمتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية) هي 0,873 وهي نسبة جيدة أيضا، لنخلص في النهاية إلى أن قيمة ألفا كرو نباخ للمتغيرين معا هي 0,964 حيث تدل هي الأخرى على ثبات أداة البحث بشكل كبير، علما أن القيمة المرجعية للثبات هي 0.6، وهذا ما يجعل هذه الدراسة على ص دق كبير تسمح بتطبيق مختلف الأساليب الإحصائية على العينة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لخصائص العينة

بهدف الإحاطة الجيدة بجوانب الدراسة، والاستفادة من المعطيات التي تم الحصول عليها، كان إلزاما علينا التعمق في الدراسة، وتحليل الجزئيات التي تنطوي عليها أداة البحث ولهذا حاولنا من خلال هذا المطلب استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل خصائص العينة، والمتعلقة بالجوانب الشخصية لأفرادها.

في هذا النوع من الدراسات يكون من المهم وصف العينة المدروسة، وذلك من خلال الخصائص الديموغرافية لأفراد هذه الأخيرة حيث يمكن توضيحها كما يلي:

أولا: الجنس

يعتبر مؤشر الجنس من أكثر المؤشرات استخداما في دراسة الفروقات التي تظهر لدى أفراد العينة.

ويتضح مؤشر الجنس لدى أفراد عينة الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم 4: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	52	69.3
أنثي	23	30.7
المجموع	100	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم(4)، نلاحظ أن عدد ذكور عينة الدراسة يمثل 69,3% وهو ما يعادل 52 فردا، بينما عدد الإناث يمثل 30,7% من إجمالي عينة الدراسة وهو ما يعادل 23 ، فردا ومن هنا يتضح أن معظم أفراد العينة محل الدراسة هم ذكور.

ثانيا: العمر

يعتبر العمر عامل مهم لدى المؤسسات المعاصرة، حيث أن امتلاك طاقم إداري شاب ولديهم مستوى خبرة مقبول يؤدي في غالب الأحيان إلى النجاح لأن الطاقم الإداري الشاب يضمن الحيوية والنشاط داخل المؤسسة من جهة والتحكم في التطورات التكنولوجية الحديثة من جهة أخرى والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب مؤشر العمر.

جدول رقم 5: توزيع أفراد العينة حسب مؤشر العمر

العمر	التكرار	النسب المئوية
أقل من 30 سنة	17	22.7
من 30 إلى 40 سنة	29	38.7
من 41 سنة إلى 50 سنة	14	18.7
أكثر من 50 سنة	15	20
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الرقم (5)، أن أغلبية أفراد العينة الذين أعمارهم بين 30 و40 سنة وعددهم 29 ويمثلون 38.7% من إجمالي زبائن عينة الدراسة، ونلاحظ أن الفئة العمرية أُقل من 30 تقدر بـ 22.7% حيث بلغ عددهم 17 فرد من مجموع أفراد العينة أما الفئة من 41 إلى 50 تقدر بـ 18.7% وبلغ عددهم 14 فرد من مجموع أفراد العينة فيما يوجد تسعة أفراد عمرهم أكثر من 50 سنة ويمثلون 20% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

إذا يمكننا القول أن معظم افراد العينة محل الدراسة من فئة الشباب. حيث يعتبر أغلب موظفي المصالح المحاسبية في بنوك محل الدراسة هم أفراد شباب.

ثالثا: مستوى التعليمي

سنتطرق هنا للرتبة العلمية لأفراد العينة التي شملتهم الدراسة كما هو موضح في الجدول أدناه

جدول رقم 6: الرتبة العلمية لأفراد عينة الدراسة

الرتبة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	25	33.3
ماستر	20	26.7
ماجستير	12	16
دكتوراه	6	8
أخرى	12	16
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يمكن القول من خلال الجدول السابق بأن الرتبة العلمية مرتفعة بالنسبة لأفراد العينة المدروسة، بحيث أن نسبة أفراد العينة بمستوى ليسانس قد وصلت 33.3% وهي نسبة مرتفعة ثم تأتي بعدها أفراد عينة بمستوى ماستر، نسبة 26,7% ثم تأتي بعدها أفراد عينة الدراسة بمستوى ماجستير، بنسبة 16%، وهي نفس النسبة لمستوى دراسات أخرى، وأخيرا أفراد عينة الدراسة بمستوى دكتوراه بنسبة 8%.

وهذا ما يضمن تنوع الرتبة العلمية لأفراد العينة المدروسة مما يزيد من مصداقية نتائج الدراسة التي بين أيدينا.

رابعا: الخبرة المهنية

يوضح الجدول أدناه الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم 7: الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة

سنوات الخبرة	التكرار	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	14	18.7
5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	16	21.3
10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	22	29.3
15 سنة فأكثر	22	29.3

المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ بالنسبة لعدد سنوات الخبرة أن فئة الأفراد أصحاب الخبرة 15 فأكثر احتلو المرتبة الأولى بنسبة 29.3 % حيث بلغ عددهم 22، وهي المرتبة التي تقاسمها معهم فئة 10 سنوات إلى 15 سنة، ثم في المرتبة الثالثة فئة من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 21.3 %، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب فئة أقل من خمس سنوات بنسبة 18.7 %، وهذا مايدل على تمتع أفراد العينة بمستوى خبرة لابأس به.

المطلب الثالث: دراسة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

1- معامل الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي

نقوم من خلال هذه الخطوة بدراسة الارتباطات الدالة بين أبعاد المتغير المستقل –التدقيق الخارجي– والمتمثلة في قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، تقييم نظام الرقابة الداخلية، جمع أدلة الإثبات، إعداد التقرير، كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم 8: يمثل معامل الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي

Correlations

		قبول.مهمة	تقييم.نظام	جمع.أدلة	إعداد.تقارير
قبول.مهمة	Pearson Correlation	1	.917**	.855**	.788**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	75	75	75	75
تقييم.نظام	Pearson Correlation	.917**	1	.851**	.795**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	75	75	75	75
جمع.أدلة	Pearson Correlation	.855**	.851**	1	.819**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	75	75	75	75
إعداد.تقارير	Pearson Correlation	.788**	.795**	.819**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	75	75	75	75

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم العلاقات الارتباطية بين التدقيق الخارجي معنوية وعلاقة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) حيث سجلنا أعلى ارتباط بين تقييم نظام الرقابة الداخلية وقبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق بـ 0.917.

2- معامل الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي كل على حدى والتدقيق الخارجي

وفي نفس السياق وبغرض التعرف على الارتباطات بين التدقيق الخارجي كل على حدى وعبارات التدقيق الخارجي مجتمعة نقوم باستعمال معامل بيرسون لتحديد دلالة الارتباطات وفق الجدول التالي:

جدول رقم 9: يمثل معامل الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي كل على حدى والتدقيق الخارجي

Correlations

		قبول.مهمة	تقييم.نظام	جمع.أدلة	إعداد.تقارير	التدقيق
قبول.مهمة	Pearson Correlation	1	.917**	.855**	.788**	.951**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
تقييم.نظام	Pearson Correlation	.917**	1	.851**	.795**	.955**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
جمع.أدلة	Pearson Correlation	.855**	.851**	1	.819**	.946**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	75	75	75	75	75
إعداد.تقارير	Pearson Correlation	.788**	.795**	.819**	1	.894**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	75	75	75	75	75
التدقيق	Pearson Correlation	.951**	.955**	.946**	.894**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	75	75	75	75	75

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

بالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم العلاقات الارتباطية بين أبعاد التدقيق الخارجي كل على حدى والمتغير المستقل التدقيق الخارجي معنوية وعلاقة ارتباط موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) حيث سجلانا أعلا ارتباط بين التدقيق الخارجي وتقييم نظام الرقابة الداخلية بـ 0.955.

3- معامل الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي واداء الحد من المخاطر التشغيلية

نقوم في هذه المرحلة باختبار دلالة وقوة الارتباط دلالة وقوة الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي كل على حدى المخاطر التشغيلية، بهدف تحليل هذه الارتباطات بصورة جزئية خدمة لأغراض الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي.

جدول رقم 10: معامل الارتباط بين أبعاد التدقيق الخارجي واداء الحد من المخاطر التشغيلية

		قبول.مهمة	تقييم.نظام	جمع.أدلة	إعداد.تقارير	المخاطر.تشغيلية
قبول.مهمة	Pearson Correlation	1	.917**	.855**	.788**	.856**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
تقييم.نظام	Pearson Correlation	.917**	1	.851**	.795**	.845**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
جمع.أدلة	Pearson Correlation	.855**	.851**	1	.819**	.823**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	75	75	75	75	75
إعداد.تقارير	Pearson Correlation	.788**	.795**	.819**	1	.734**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	75	75	75	75	75
المخاطر.تشغيلية	Pearson Correlation	.856**	.845**	.823**	.734**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	75	75	75	75	75

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يبين الجدول أعلاه أن الارتباطات كلها ذات دلالة عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.01$) أما قوة الارتباط

فهي قوية بين عناصر التدقيق الخارجي والحد من المخاطر التشغيلية حيث سجلنا أعلى ارتباط بين التدقيق الخارجي وقبول المهمة وتخطيط عمليات التدقيق بـ 0.856.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

نقوم في هذا المبحث بدراسة وتحليل تمركز وتشتت البيانات على مستوى المتغيرين المستقل والتابع وهما على التوالي التدقيق الخارجي والحد من المخاطر التشغيلية، وذلك وفق سلم ليكرت الخماسي الذي تم التطرق إليه سابقا، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة وتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: تحليل التدقيق الخارجي والحد من المخاطر التشغيلية

أولا: تحليل التدقيق الخارجي (المتغير المستقل)

من أجل وصف وتحليل متوسطات إجابة عينة الدراسة حول المتغير المستقل التدقيق الخارجي فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وترتيبها حسب أهميتها من وجهة نظر الأفراد المستجوبين، كما هو موضح فيما سيأتي:

1. وصف متوسطات إجابات عينة الدراسة فيما يخص عبارات بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق.

جدول رقم 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

الرقم	عبارات بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية العبارة
1	يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على إطار نظرية التدقيق.	4.17	1.018	1
2	يقوم المدقق الخارجي باختبار صدق وشرعية القوائم المالية للمؤسسة.	4.07	1.044	3
3	يقوم المدقق الخارجي باكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء سواء متعمدة أم لا.	4.08	1.010	2
4	يقوم المدقق الخارجي باكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء سواء متعمدة أم لا.	3.99	1.059	4

5	يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية.	3.92	1.100	5
المجموع		4.0453	0.86404	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن إجابات أفراد العينة لبعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق محل الدراسة كان مرتفعا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين 3.92 و4.17 بمتوسط حسابي كلي مقداره 4.0453 على مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى المستوى المرتفع لإجابات أفراد العينة حول بعد قبول المهمة وتخطيط عمليات التدقيق محل الدراسة بانحراف معياري قدره 0.86404 إذ جاءت في المرتبة الأولى عبارة "يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على إطار نظرية التدقيق" بمتوسط حسابي بلغ 4.17 وانحراف معياري قدره 1.018، فيما حصلت عبارة " يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية" على المرتبة 5 والأخيرة بمتوسط 3.92 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي، وبانحراف معياري قدره 1.100 وعلى العموم يمكن القول أن نظرة المستجوبين لبعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق محل الدراسة كانت مرتفعة.

2. وصف متوسطات إجابات عينة الدراسة فيما يخص عبارات بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية:

نقوم الان بدراسة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية.

جدول رقم 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد تقييم نظام الرقابة الداخلية

الرقم	عبارات بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية العبارة
1	يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات الرقابة الداخلية	3.87	1.082	5
2	يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات الرقابة الداخلية	4.01	1.133	3
3	يقوم المدقق الخارجي باختبار الفهم والتطابق	4.00	1.013	4
4	يقوم المدقق الخارجي بالتقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية	3.84	1.163	6
5	يقوم المدقق الخارجي بالتقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية	4.15	1.036	1

6	يطلع المدقق الخارجي على أساليب نظام الرقابة الداخلية	4.04	1.032	2
المجموع		3.9844	0.84148	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يظهر الجدول الذي بين أيدينا إجابات أفراد العينة فيما يخص عبارات بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية محل الدراسة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير ما بين 4.15 و3.84، وبمتوسط كلي قدره، 3.9844 على مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى المستوى المرتفع لإجابات أفراد العينة حول بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية، بانحراف معياري قدره 0.84148 إذ جاءت في المرتبة الأولى عبارة "يقوم المدقق الخارجي بالتقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي بلغ 4.15 وانحراف معياري قدره 1.036، فيما حصلت عبارة "يقوم المدقق الخارجي بالتقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي 3.84 وانعراف معياري قدره 1.163 وعلى العموم يمكن القول أن نظرة أفراد العينة محل الدراسة كانت مرتفعة.

3. وصف متوسطات إجابات عينة الدراسة فيما يخص عبارات جمع أدلة الاثبات:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول بعد جمع ادلة الاثبات.

جدول رقم 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد جمع أدلة الاثبات

الرقم	عبارات بعد جمع ادلة الاثبات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية العبارة
1	يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة الأرصدة	3.75	1.285	6
2	يلجأ المدقق الخارجي الة طلب الاستفسارات من اطراف اخرى.	3.88	1.127	2
3	يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للاثبات.	3.85	1.159	3
4	يقوم المدقق الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.	3.77	1.169	5
5	يقوم المدقق الخارجي بالمراجعة المستندية.	4.13	1.044	1
6	يقوم المدقق الخارجي بالمراجعة الحسابية.	3.79	1.131	4

المجموع		3.8622	0.87824

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يظهر الجدول الذي بين أيدينا إجابات أفراد العينة فيما يخص عبارات جمع أدلة الإثبات حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير ما بين3.75 و 4.13، وبمتوسط كلي قدره، 3.8622 على مقياس ليكرث الخماسي والذي يشير إلى المستوى المرتفع لإجابات أفراد العينة حول جمع أدلة الإثبات، بانحراف معياري قدره 0,53839 إذ جاءت في المرتبة الأولى عبارة " يلفت استخدام أسلوب التسويق المباشر عبر شبكة الانترنت والهاتف انتباهي لما هو مقدم من قبل المؤسسة الفندقية" بمتوسط حسابي بلغ 3,8654 وانحراف معياري قدره 0,73811 ، فيما حصلت عبارة "تساهم أساليب التسويق المباشر الالكتروني عن طريق البريد الالكتروني والهاتف في خلق رغبة حقيقية وقناعة بالخدمة الفندقية" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي 3,3365 وانعراف معياري قدره 0,97154 ، وعلى العموم يمكن القول أن نظرة أفراد العينة محل الدراسة كانت متوسطة.

4. وصف متوسطات إجابات عينة الدراسة فيما يخص عبارات اعداد التقارير

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات العينة حول بعد اعداد التقارير.

جدول رقم 14: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد اعداد التقارير

الرقم	عبارات بعد اعداد التقارير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية العبارة
1	تقرير المدقق الخارجي يتضمن ما اذا كانت القوائم المالية قد اعدت وفق المبادئ المحاسبية.	4,0481	0,82885	3
2	يجب ان يصف التقرير الطريقة المتبعة من قبل المدقق في عمله.	4,2404	0,88674	2
3	يحتوي تقرير المدقق الخارجي على راي حول المخاطر التشغيلية كوحدة واحدة	4,2500	0,85616	1
4	تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية	3,6538	0,78542	4
المجموع		3.73	0,89174	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يظهر الجدول الذي بين أيدينا إجابات أفراد العينة فيما يخص عبارات بعد اعداد التقارير محل الدراسة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير ما بين 3,6538 و4,2500 ، وبمتوسط كلي قدره، 4,0481 على مقياس ليكرت الخماسي والذي يشير إلى المستوى المرتفع لإجابات أفراد العينة حول بعد إعداد التقارير، بانحراف معياري كلي قدره 0.58922 إذ جاءت في المرتبة الأولى عبارة " يحتوي تقرير المدقق الخارجي على راي حول المخاطر التشغيلية كوحدة واحدة" بمتوسط حسابي بلغ 4,2500 وانحراف معياري قدره 0,85616 ، فيما حصلت عبارة "تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية"، على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي 3,6538 وانعراف معياري قدره 0,78542 ، وعلى العموم يمكن القول أن نظرة أفراد العينة محل الدراسة كانت مرتفعة.

ثانيا: تحليل الحد من المخاطر التشغيلية (المتغير التابع)

نقوم الآن بدراسة المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لبعد الحد من المخاطر التشغيلية.

جدول رقم 15: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الحد من المخاطر التشغيلية

الرقم	عبارات بعد الحد من المخاطر التشغيلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب أهمية العبارة
1	قدرة المدقق الخارجي على التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية.	3.92	1.088	3
2	يساعد المدقق الخارجي في التفطن على المخاطر التكنولوجيا.	3.88	1.273	4
3	تتم تنمية قدرات المدققين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر.	3.60	1.197	7
4	يقوم البنك بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية.	3.99	1.214	2
5	إدراك المدقق الخارجي للأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة ويساعد في نحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية	3.53	1.201	9
6	التطوير المستمر للمعلومات البنكية الذي يساعد المدقق على توصيل المعلومات عن مخاطر	4.03	1.078	1

	التشغيل في الوقت المناسب.			
7	يتمثل دور المدقق الخارجي في تحديد احتمالات حدوث المخاطر التشغيلية.	3.63	1.250	6
8	مدى مساهمة المدقق الخارجي في إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية.	3.63	1.206	5
9	تتم تنمية قدرات المدققين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر.	3.60	1.197	7
المجموع		3.7556	0.83807	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يوضح هذا الجدول إجابات أفراد العينة حول المتغير التابع الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين 4.03 و 3.53 بمتوسط حسابي كلي مقداره 3.7556 على مقياس ليكرث الخماسي والذي يشير إلى المستوى المرتفع لإجابات أفراد العينة حول المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة وبانحراف معياري قدره 0.83807، حيث جاءت عبارة " التطوير المستمر للمعلومات البنكية الذي يساعد المدقق على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.03 وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام، وانحراف معياري قدره 1.078 ، فيما حصلت عبارة "إدراك المدقق الخارجي للأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة ويساعد في نحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3.53 وهو أدنى من المتوسط الكلي وانحراف معياري 1.201.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية نقوم باختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية التي يتم صياغتها وذلك بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط لاختبار صحة الفرضيات الفرعية، بينما اعتمدنا على الانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية، وبناء على نتائج هذه الاختبارات، ونتائج الدراسة النظرية ومجمل المعارف المتحصل عليها، يتم بناء نموذج فرضي للدراسة، مع العلم أن التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة سوف يعتمد على قاعدة رضا مفادها: ترفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة**($\alpha \leq 0.05$)** وتقبل البديلة، بينما تقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة ألفا أكبر من (0.05) وترفض الفرضية البديلة.

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** لقبول المهمة وتخطيط عمليات التدقيق على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة".

ومن أجل تقييم هذه الفرضية يعاد صياغتها إحصائيا كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** لقبول المهمة وتخطيط عمليات التدقيق على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة".

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** لقبول المهمة وتخطيط عمليات التدقيق على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة".

ولاختبار صحة هذه الفرضية الفرعية الأولى استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple linear regression) والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم 16: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

النموذج	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajusté	B	β	قيمة T	Sig	قيمة F	مستوى المعنوية sig	القرار الإحصائي
قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	0.856	0.733	0.729	0.830	0.856	14.154	0.000	200.34	0.000	دالة احصائية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (13) ثبوت المعنوية الإحصائية لبعد قبول المهمة وتخطيط عمليات التدقيق وذلك من خلال قيمة T والبالغة 14.154 وهي أكبر من T الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى المعنوية sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا ما تأكده قيمة F والبالغة 200.34 وبمستوى معنوية Sig=0.00 وهذا ما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية **(α≤0.05)** لقبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق على المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغ R =0.856 Rوأن قيمة معامل التحديد 0.733 أي ما نسبته 73% من التغيرات التي تحصل في المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة ناتجة عن التغير في قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

والتي تنص على أنها "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$)** تقييم نظام الرقابة الداخلية على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة".

ومن أجل تقييم هذه الفرضية يعاد صياغتها كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$)** تقييم نظام الرقابة الداخلية على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة".

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0.05$)** تقييم نظام الرقابة الداخلية على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة".

ولاختبار صحة هذه الفرضية الفرعية الأولى استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple linear regression) والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم 17: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

النموذج	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajusté	B	β	قيمة T	Sig	قيمة F	مستوى المعنوية sig	القرار الإحصائي
تقييم نظام الرقابة داخلية	0.845	0.714	0.710	0.841	0.845	13.487	0.000	181.909	0.000	دالة احصائية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (13) ثبوت المعنوية الإحصائية لبعد قبول تقييم نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال قيمة T والبالغة 13.487 وهي أكبر من T الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى المعنوية sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما تأكده قيمة F والبالغة 181.909 وبمستوى معنوية Sig=0.00 وهذا ما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية **($\alpha \leq 0.05$)** لتقييم نظام الرقابة الداخلية على المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة". بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغ R= 0.845 Rوأن قيمة معامل التحديد 0.714 أي ما نسبته 71% من التغيرات التي تحصل في المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة ناتجة عن التغير في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

والتي تنص على أنها "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** جمع أدلة الاثبات على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة".

ومن أجل تقييم هذه الفرضية يعاد صياغتها كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** لجمع أدلة الاثبات على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** جمع أدلة الاثبات على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة

ولاختبار صحة هذه الفرضية الفرعية الأولى استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple linear regression) والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم 18: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

النموذج	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajusté	B	β	قيمة T	Sig	قيمة F	مستوى المعنوية sig	القرار الإحصائي
جمع أدلة الاثبات	0.823	0.677	0.673	0.785	0.823	12.379	0.000	153.243	0.000	دالة احصائية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (13) ثبوت المعنوية الإحصائية لبعد قبول جمع أدلة الإثبات وذلك من خلال قيمة T والبالغة 12.379 وهي أكبر من T الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى المعنوية sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما تأكده قيمة F والبالغة 153.243 وبمستوى معنوية Sig=0.00 وهذا ما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية **(α≤0.05)** لجمع أدلة الإثبات على المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة". بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغ R 0.823 =Rوأن قيمة معامل التحديد 0.677 أي ما نسبته 67 % من التغيرات التي تحصل في المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة ناتجة عن التغير في جمع أدلة الإثبات.

رابعا: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

والتي تنص على أنها "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** إعداد التقارير على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة".

ومن أجل تقييم هذه الفرضية يعاد صياغتها كما يلي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** لإعداد التقارير على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** لإعداد التقارير على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية الفرعية الأولى استخدمنا تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple linear regression) والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم 19: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

النموذج	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajusté	B	β	قيمة T	Sig	قيمة F	مستوى المعنوية sig	القرار الإحصائي
اعداد التقارير	0.734	0.539	0.533	0.690	0.734	9.240	0.000	85.384	0.000	دالة احصائية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (13) ثبوت المعنوية الإحصائية لبعد قبول جمع أدلة الإثبات وذلك من خلال قيمة T والبالغة 9.240 وهي أكبر من T الجدولية والبالغة 1.96 عند مستوى المعنوية sig=0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما تأكده قيمة F والبالغة 85.384 وبمستوى معنوية Sig=0.00 وهذا ما يعني قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية **(α≤0.05)** لجمع لإعداد التقارير على المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة". بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغ R= 0.734 وأن قيمة معامل التحديد 0.539 أي ما نسبته 53 % من التغيرات التي تحصل في المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة ناتجة عن التغير في إعداد التقارير.

خامسا: اختبار الفرضية الرئيسية

على ضوء ما سبق نقوم باختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنها "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** التدقيق الخارجي على الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية محل الدراسة".

وبناءا على هده الفرضية تصاغ كل من فرضية العدم والفرضية البديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** التدقيق الخارجي على الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية محل الدراسة.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(α≤0.05)** التدقيق الخارجي على الحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية محل الدراسة.

ولاختبار صحة هذه الفرضية الرئيسية استخدمنا تحليل الانحدار الخطي المتعدد (simple linear multiple)، (نظرا لاحتواء المتغير المستقل لأكثر من بعد) والجداول التالية توضح مختلف النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم 20: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

النموذج	R	R-deux معامل التحديد	R-deux ajusté	قيمة F	مستوى المعنوية sig	القرار الإحصائي
التدقيق الخارجي	0.879	0.773	0.760	59.736	0.00	دالة احصائية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

جدول رقم 21: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أبعاد التدقيق الخارجي على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة

النموذج		معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Er	قيمة T	مستوى المعنوية sig
التابع	المستقل				
المخاطر التشغيلية للبنوك	قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	0.373	0.148	2.509	0.014
	تقييم نظام	0.258	0.152	1.690	0.095

التجارية	الرقابة الداخلية				
	جمع أدلة الاثبات	0.259	0.121	2.147	0.035
	إعداد التقارير	0.004	0.99	0.037	0.971

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

من خلال الجدولين السابقين نجد أن هناك علاقة إيجابية قوية بين كلا المتغيرين المستقل والتابع حيث بلغت قيمة R=0.879 في حين بلغت قيمة RR-deux=0.773وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها قدرة تفسيرية على المتغير التابع قيمتها 77%، والباقي تفسرها عوامل أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة، كما نجد أن قيمة F المحسوبة والبالغة 59.736، هي أكبر من قيمة F الجدولية والمقدرة بـ 2.7581، وقيمة الدلالة الإحصائية البالغة 0.000 هي أقل من المستوى المعنوية 0.05 وبناءا على ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية **($\alpha \leq 0.05$)** للتدقيق الخارجي على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة.

كما يتضح أن متغير كل من قبول المهمة وتخطيط عمليات التدقيق وجمع أدلة الاثبات، له تأثير ذو دلالة إحصائية على الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة، وذلك من خلال اختبار T (2.509) (2.147)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.014) (0.035) على الترتيب. وهذا يعني أن بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، وجمع أدلة الإثبات، لهم قوة تفسير النموذج. أما تقييم نظام الرقابة الداخلية وإعداد التقارير ليس لهم قوة تفسير النموذج حيث أن مستوى الدلالة كان أكبر من 0.05

المطلب الثالث: مناقشة نتائج اختبار الفرضيات

في إطار الدراسة التحليلية والإحصائية للاستبيان ومن أجل معرفة مدى تطبيق مفاهيم التدقيق الخارجي للبنوك محل الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج الميدانية والتي تتماشى مع ما تم التطرق إليه في الجوانب النظرية موضحة فيما يلي:

- ❖ أظهرت نتائج تحليل بعد قبول المهم وتخطيط عملية التدقيق محل الدراسة بمدينة ميلة أن نظرة الخبراء والموظفين كانت مرتفعة.
- ❖ كما أن بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنوك محل الدراسة بمدينة ميلة يعتبر جيد وقد بلغ 3.98 على مقياس ليكارث الخماسي، حيث تعتبر عبارة "يقوم المدقق الخارجي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية" أكبر العبارات في هذا البعد وهذا يبن أهمية عنصر التدقيق الخارجي في البنوك محل الدراسة.

- ومن جهة أخرى يعتبر بعد جمع أدلة الإثبات جيد، وقد بلغ 3.79 على مقياس ليكرث الخماسي، وهذا يدل أن البنوك محل الدراسة تهتم بهذا البعد حيث كانت إجابات العينة تؤكد المدقق الخارجي يقوم بجمع أدلة الاثبات للحكم على صحة الأرصدة والقوائم المالية.
- ويعتبر بعد إعداد التقارير جيد، فقد بلغ 3.73 على سلم ليكارث الخماسي حيث تعبر عبارة " تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية البنك في تطبيق المبادئ المحاسبية" من أكبر العبارات في هدا البعد وهذا ما يدل على أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة للبنك.
- أما نتائج الدراسة فيما يخص المتغير التابع الحد من المخاطر التشغيلية فقد لخصت الدراسة إلى وجود اتجاه جيد لهذا المتغير، وقد بلغ المتوسط الحسابي 3.75 على مقياس ليكرث الخماسي، وعلى الرغم من أن أغلب إجابات العينة حول بعد الحد المخاطر التشغيلية محل الدراسة كانت ايجابية ومرتفعة واحتلت المراتب الأولى، إلا أن الجهود الخاصة بتنمية مهارات المدققين وزيادة قدرتهم على اكتشاف المخاطر تبقي ضعيفة، ومن هنا يبقي من الواجب على البنوك الاهتمام أكثر بهذا الجانب للضمان فعالية أكبر لعملية التدقيق وتحقيق النتائج المرغوبة في مجال الحد من المخاطر التشغيلية.

أما بالنسبة لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم صياغة هذه الفرضيات وفق منظور متكامل ومتسلسل وكانت النتائج المتوصل إليها:

بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى والتي تنص "على وجود علاقة بين قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق والحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة بميلة.

فقد أكدت كذلك الدراسة على وجود علاقة ارتباط جيدة، كما جاءت عملية الاختبار معنوية لمعامل الانحدار الخطي البسيط ولهذا يمكن القول أن قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق عامل محدد بصورة مباشرة لعملية تقليل المخاطر التشغيلية في البنوك محل الدراسة.

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية فقد أكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تقييم نظام الرقابة الداخلية والحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة عند مستوي المعنوية **($\alpha \leq 0.05$)** بالإضافة إلى اختبار الانحدار الخطي البسيط الذي أكد وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة، بحيث يساهم نظام الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة محل الدراسة.

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة فقد أكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين جمع أدلة الاثبات والحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة عند مستوي المعنوية **($\alpha \leq 0.05$)** بالإضافة إلى اختبار الانحدار الخطي الذي أكد وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة، بحيث تساهم عملية جمع أدلة الاثبات في والحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة.

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة فقد أكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين عملية إعداد التقارير والحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة عند مستوي المعنوية **($\alpha \leq 0.05$)** بالإضافة إلى اختبار الانحدار الخطي الذي أكد وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة، بحيث تساهم عملية إعداد التقارير في الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة.

وبالنسبة للفرضية الرئيسية فقد أكدت الدراسة على وجود علاقة ارتباط موجبة وقوية بين التدقيق الخارجي والحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة بميلة حيث بلغت قيمة هدا الارتباط 0.879. مع وجود دلالة إحصائية لهذه العلاقة. ومنه يمكن القول أن هناك دور ايجابي لعملية التدقيق الخارجي في السيطرة والحد من المخاطر التشغيلية بالبنوك محل الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستخلص من هذه الدراسة التطبيقية أن هذا الفصل تم اعداده تدعيما للفصول السابقة من خلال محاول اسقاط الجانب النظري على لواقع العملي، حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان الموزع عل عينة من البنوك بولاية ميلة.

خاتمة

الخاتمة العامة:

يعتبر التدقيق الخارجي نشاطا مستقلا وموضوعيا صمم لاضافة قيمة وتحسين أداء البنوك والمؤسسات ومساعدتها في تحقيق الأهداف من خلال توفير أساليب رقابية تقيم وتحسن فعالية عمليات إدارة المخاطر كما ان دوره تغير من التركيز على الجوانب المالية ليشمل الجوانب الإدارية، حيث انه يساهم بشكل كبير من الحد من المخاطر المتولدة عن عدم نجاعة او فشل العمليات الخارجية و العنصر البشري والأنظمة والاحداث الخارجية او ما يعرف بالمخاطر التشغيلية عن طريق مراقبته لمختلف العمليات واعداد الخطط حسب درجة المخاطر التي تواجه البنوك، و النهوض بالكفاءات الإدارية و التشغيلية للمؤسسة بشكل عام و مراعاة التزام الموظفين بالسياسات و الإجراءات المرسومة.

تمحور موضوع دراستنا حول أثر التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة حيث كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو الاجابة عن الاسئلة المطروحة في الاشكالية ودراسة وتحليل مدى صحة فرضيات الدراسة ومقارنة ذلك بالدراسات السابقة بغية التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي يتم مناقشتها في المرحلتين المواليتين.

النتائج النظرية

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة النتائج النظرية التالية:

– التدقيق الخارجي هيئة خارجية تساعد على الرقابة وتأكد من صحة الحسابات المالية للبنوك؛

– يعتبر التدقيق الخارجي من بين الحلول الفعالة للاكتشاف الأخطاء والانحرافات مع ضمان الحصول على المعلومات المحاسبية الجيدة التي تساعد في اتخاذ القرار المناسب؛

– يجب توفر مجموعة من الخصائص في المدقق الخارجي مثل الأمانة، الحيادية والاستقلال، الكفاءة المهنية والفنية، الكرامة الشخصية والمهنية مع ضمان السرية التامة؛

– يتضمن التدقيق الخارجي عدة مراحل هي قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، تقييم نظام الرقابة الداخلية، جمع أدلة الاثبات، وإعداد التقارير.

– تعتبر وظيفة إدارة المخاطر المسؤولة عن التعامل مع المخاطر التي تواجه مختلف البنوك من خلال عملية الترصد واكتشاف هذه المخاطر ثم إدارتها بشكل يؤدي إلى تقليل أثر تلك المخاطر على التوجهات المالية للبنك.

– المخاطر التشغيلية هي مخاطر ناتجة عن فشل الإجراءات المتخذة من قبل البنك أو الأفراد أو الأنظمة الداخلية والخارجية له.

– أكدت الدراسة النظرية على أهمية التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية عن طريق اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تحدث في القوائم المالية للبنك.

النتائج التطبيقية

توصلنا من خلال الدراسة التطبيقية إلى:

– يعتبر التدقيق الخارجي أداة فعالة لجأت إليها البنوك محل الدراسة لأجل التقليل من المخاطر التي تواجه البنوك ومحاولة تصحيح الانحرافات في الجوانب المالية لها؛

– هناك توجه كبير من قبل البنوك محل الدراسة نحو التدقيق الخارجي ومحاولة الاستفادة من المزايا التي يقدمها الخبراء والمختصين في مجال التدقيق والرقابة.

– استفادة البنوك محل الدراسة بشكل كبير من التقارير والخبرات التي أعدها المدققون الخارجيون وهذا ما بينته الدراسة حيث أن إجابات أفراد العينة حول أبعاد التدقيق الخارجي كانت مرتفعة.

– أكدت الدراسة وجود مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الخارجي في عملية إدارة المخاطر في البنوك حيث أن إجابات أفراد العينة كانت تشير كلها إلى العلاقة الموجبة بين التدقيق الخارجي والحد من تلك المخاطر.

– أكدت الدراسة أن فهم المدقق الخارجي للمخاطر التشغيلية للبنوك محل الدراسة يساعد في تقليل الأثر السلبي لها على أهداف البنك؛

التوصيات

– ضرورة الاهتمام أكثر بالتدقيق الخارجي باعتباره أداة مهمة في تحليل واكتشاف الأخطاء والانحرافات التي تحدث في الجوانب المالية والتغلب عليها؛

– زيادة الاهتمام والإحاطة أكثر بالمخاطر التشغيلية والحد باعتبارها أحد السبل التي تضمن للبنك تحقيق أهدافه المالية بعيدا عن الانحرافات والاختلالات التي تعيق نشاطه؛

– ضرورة اختيار البنك للمدقق الخارجي الذي يملك الكفاءة والخبرة المهنية التي تمكنه من تقديم تقارير تفيد بصورة كبيرة في الحد من المخاطر التشغيلية.

– ضرورة الحرص من قبل المؤسسة والمدقق على اتباع جميع المراحل والخطوات التي تتضمنها عملية التدقيق الخارجي بصورة تسمح باكتشاف الأخطاء والمخاطر والتغلب عليها؛

– يجب على البنوك إعطاء أهمية بالغة لمختلف التقارير التي يعدها المدقق الخارجي والإلتزام بالأوامر التي يقدمها فيما يخص إدارة المخاطر التشغيلية.

– ضرورة وضع تعليمات وإرشادات واضحة لتحديد المخاطر التشغيلية ومراقبتها لأجل ضمان التغلب عليها وتحقيق الهداف المسطرة.

– نشر ثقافة التدقيق الخارجي لدى المسيرين باعتباره أحد الوسائل المهمة التي تساعد على اكتشاف وتحليل المخاطر التشغيلية التي يمكن أن تواجه البنك في سبيل تحقيق الأهداف.

آفاق الدراسة:

يمكن تقديم بعض الاقتراحات فيما يخص الأبحاث المستقبلية في هذا المجال نذكر منها:

– الرقمنة والتدقيق الخارجي وأثره على المعلومات المحاسبية بالمؤسسات البنكية؛

– أثر التنسيق بين عمل المدقق الخارجي وإدارة المخاطر على تحقيق أهداف البنك المالية؛

– دراسة فعالية عملية التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي على الحد من المخاطر التشغيلية في البنك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
2. حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، الأردن، الطبعة1، 1999.
3. بوسماحة محمد، معايير المراجعة وتطبيقها في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002/2001.
4. عبد الرحمان توفيق، منهج المهارات المالية والمحاسبية التقدمة الرقابية المالية والتدقيق الداخلي، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، الطبعة 3، 2004.
5. عبد الكريم علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، دائرة المكتبة الوطنية، الأردن، الطبعة1، 2002.
6. خالد الخطيب، خليل الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، ط01، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009.
7. احمد يوسف وزريقات، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان.
8. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.
9. محمد بوتين. "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003.
10. إسكندر محمود نشوان، "الصفات الشخصية وتأثيرها على جودة الأحكام المهنية لمدقق الحسابات الخارجي"، المجلة الأردنية في (' إدارة الأعمال، المجلدال15، العدد3.
11. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2009.
12. عبد الفتاح الصحن، محمد سمي الصبان، أسس المراجعة، الأسس العملية والعلمية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
13. فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2004/2003.
14. أحمد حلمي جمعة، المدخل الى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر، عمان، 2005.
15. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006.

16. عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر 2008، ص:26.
17. عبد الفتاح الصحن، محمد سمي الصبان، وآخرون، أسس المراجعة العملية والعلمية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
18. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص21.[1]
19. عوض لبيب، السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.
20. محمود ناجي درويش وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
21. محمد السيد السرايا، اصوا وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ومصر 2002.
22. حازم هاشم الألوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق المراجعة نظريا، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية للنشر، ليبيا، 2003.
23. الاتحاد الدولي للمحاسبين، اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010.
24. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان 2007.
25. عبد الرؤوف جابر، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، الطبعة الأولى، دار النهضة، لبنان، 2004.
26. حسين دحدوح، حسين القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر، عمان، 2009.
27. زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، عمان، 2009.
28. طارق عبد العال حماد، شرح معايير المراجعة المصرية المبادئ العامة والمسؤوليات وتقييم المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
29. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية للنشر، 2006.
30. مصطفى كمال الدين الدهراوي، محمد السيد سرايا، المحاسبة والمراجعة، 2006.
31. محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الرابعة، دار كنوز للنشر، عمان، 2009.
32. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر، عمان، 2007.

33. إيهاب نظمي، هاني العزب، تدقيق الحسابات الإطار النظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
34. عبد السلام إشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة الخامسة، دار الكتب الوطنية للنشر، ليبيا، 2008.
35. شريف محمد العمري، محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتامين، الطبعة الأولى، 2012، بدون دار النشر.
36. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحماد لنشر والتوزيع، عمان.
37. حربي محمد عريفات، سعيد جمعة، التأمين وإدارة الخطر، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2008.
38. ممدوح حمزة أحمد، تطبيقات في الخطر والتأمين، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1997.
39. عبد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، عمان.
40. عز الدين نايف عنانزة، محمد داود عثمان، تقييم مدى كفاءة إدارة المخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقنصاد، العدد 12، جامعة البصرة، 2013.
41. بغدو د راضية، دور التدقيق في تفعيل المخاطر المصرفية، الملتقى الدولي حول: إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
42. محمد عبد الوهاب العزاوي، الازمات المالية، اثراء النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2010.
43. عليوة مريم وكيروان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، مذكرة شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل 2019 /2020.
44. محمد عبد الفاتح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
45. إبراهيم الكر اسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات.
46. محمد رفيق المصري، التامين وإدارة الخطر، تطبيقات على التأمينات العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن.
47. يوسف سعيد المدلل، دور وظيفة التدقيق في ضبط الأداء المالي والإداري، رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية _غزة.

48. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر،2014.
49. أسامة حزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتامين، دار الحماد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
50. خالد وهيب الزاوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسرة التوزيع والطباعة عمان 2009.
51. 19 غيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتامين، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009.
52. خروبي وهيبة، دور إدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية، أطروحة مقدمة لنبيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود المالية والبنوك، جامعة البليدة 2، 2016-2017.
53. يدروج جمال، أهمية خريطة المخاطر كأداة تسيير للمخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد السادس، جامعة الجزائر 3.
54. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، العراق،2012.
55. نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صالح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007.
56. أحلام بو عبدلي، ثريا سعيد، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية .
57. المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء، دورة تدريبية بعنوان إدارة المخاطر التشغيلية، 2003.
58. محفوظ حمدان الصواف، اطار نظري لإدارة الخطر التشغيلي في المنظمات الصناعية، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، 2012.
59. نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صالح، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات لجنة بازل 2، ورقة مناقشة بشأن متطلبات راس مال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيل، 2009.
60. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الراس مالية لها، اللجنة العربية للرقابة المصرفية صندوق النقد العربي.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Bernard GERMOND ،Audi financier guide pour l'audit de l'information financière des entreprises ،Dunod ،paris ،1991.

2. Groupe Consultatif d’assurance aux plus pauvre ،Audit externe des institutions de micro finance ،guide pratique" ،France ،série n03" outil technique ،2000.

الملاحق

الملاحق:

الملحق الأول: الإستبيان

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف–ميلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

السنة: الثانية ماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

استبيان البحث

دور التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنك

دراسة عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظو الحسابات والمسيرين لعينة من البنوك بولاية ميلة

من اعداد الطالبتين:

- **حوار وئام**
- **رامول رحمة**

تحت إشراف الأستاذ:

بودياب مراد

السادة الموظفين

تحية طيبة وبعد

في إطار تحضير مذكرة ماستر حول موضوع "**دور التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنك** " نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، علما أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على دقة اجابتكم، مع العلم أن المعلومات التي نحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

نرجوا أن تقبلوا منا فائق التحية والتقدير

نرجوا منكم الإجابة بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1/ الجنس:

ذكر ☐ الأنثى ☐

2/ العمر:

أقل من 30 ☐ من 30 الى 40 سنة ☐

من 41 الى 50 سنة ☐ أكبر من 50 ☐

3/ الوظيفة:

مجلس الإدارة ☐ رئيس مصلحة ☐

مراجع داخلي ☐ مراجع خارجي ☐

محاسب ☐

4/ المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماجستير ☐

ماستر ☐ دكتوراه ☐

دراسات أخرى ☐

5/ الخبرة المهنية:

أقل من 5سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15سنة ☐

المحور الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي

البعد الاول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على إطار نظرية التدقيق.					
2	يقوم المدقق الخارجي باختبار صدق وشرعية القوائم المالية للمؤسسة.					
3	يقوم المدقق الخارجي باكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء سواء متعمدة أم لا.					
4	يقوم المدقق الخارجي بالمساعدة في إعداد الخطط ومراقبة تنفيذها.					
5	يقوم المدقق الخارجي بإبداء رأيه الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية.					

البعد الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

1	يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات الرقابة الداخلية					
2	يقوم المدقق الخارجي بجمع الإجراءات المكتوبة					
3	يقوم المدقق الخارجي باختبار الفهم والتطابق					
4	يقوم المدقق الخارجي بالتقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية					
5	يقوم المدقق الخارجي بالتقييم النهائي لنظام					

	الرقابة الداخلية					
6	يطلع المدقق الخارجي على أساليب نظام الرقابة الداخلية					

البعد الثالث: جمع أدلة الاثبات

1	يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة الأرصدة					
2	يلجأ المدقق الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.					
3	يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات					
4	يقوم المدقق الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.					
5	يقوم المدقق الخارجي بالمراجعة المستندية.					
6	يقوم المدقق الخارجي بالمراجعة الحسابية.					

البعد الرابع: إعداد التقارير

1	تقرير المدقق الخارجي يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية.					
2	يجب أن يصف التقرير الطريقة المتبعة من قبل المدقق في عمله.					
3	يحتوي تقرير المدقق الخارجي على رأي حول المخاطر التشغيلية كوحدة واحدة.					
4	تتضن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق المبادئ المحاسبية.					

المحور الثاني: دور التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	قدرة المدقق الخارجي على التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية.					
2	يساعد المدقق في التفطن على المخاطر التكنولوجية.					
3	تتم تنمية قدرات المدققين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر.					
4	يقوم البنك بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية.					
5	إدراك المدقق الخارجي للأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة ويساعد في نحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية					
6	التطوير المستمر للمعلومات البنكية الذي يساعد المدقق على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب.					
7	يتمثل دور المدقق الخارجي في تحديد احتمالات حدوث المخاطر التشغيلية.					
8	مدى مساهمة المدقق الخارجي في إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية.					
9	تتم تنمية قدرات المدققين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم على تحديد مراقبة					

	وقياس المخاطر.					

الملحق الثاني: قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	الإسم واللقب	المستخدم
1	هولي فرحات	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف
2	هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
3	سنوساوي صالح	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
4	رحيم ابراهيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

الملحق الثالث: ألفا كرو نباخ للمتغير المستقل

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	75	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	75	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.955	21

الملحق الرابع: ألفا كرو نباخ للمتغير التابع

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	75	100.0
	Excluded[a]	0	.0

	Total	75	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.873	9

الملحق الخامس: ألفا كرو نباخ للدراسة ككل

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	75	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	75	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.964	30

الملحق السادس: الجنس

Statistics

جنسعمالالمؤسسات

N	Valid	75
	Missing	0

جنسعمالالمؤسسات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	52	69.3	69.3	69.3
	أنثى	23	30.7	30.7	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

الملحق السابع: العمر

Statistics

		عمر العمال
N	Valid	75
	Missing	0

عمر العمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقلمن 30 سنة	17	22.7	22.7	22.7
	من 30 سنةالى 40 سنة	29	38.7	38.7	61.3
	من 41 سنةالى 50 سنة	14	18.7	18.7	80.0
	اكثرمن 50 سنة	15	20.0	20.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

الملحق الثامن: المؤهل العلمي

Statistics

		المؤهلالعلميللعمال
N	Valid	75
	Missing	0

المؤهلالعلميللعمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	25	33.3	33.3	33.3
	ماستر	20	26.7	26.7	60.0
	ماجيستر	12	16.0	16.0	76.0
	دكتوراه	6	8.0	8.0	84.0
	أخرى	12	16.0	16.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

الملحق التاسع: الخبرة المهنية

Statistics

الخبرةالمهنيةللعمال

N	Valid	75
	Missing	0

الخبرةالمهنيةللعمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقلمن 5 سنوات	14	18.7	18.7	18.7
	5سنواتالىاقلمن 10 سنوات	16	21.3	21.3	40.0
	10سنواتالىاقلمن 15 سنة	22	29.3	29.3	69.3
	15سنةفاكثر	22	29.3	29.3	98.7
	5.00	1	1.3	1.3	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

الملحق العاشر: وظيفة العمال

Statistics

وظيفةالعمال

N	Valid	75
	Missing	0

وظيفةالعمال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مجلسادارة	13	17.3	17.3	17.3
	رئيسمصلحة	12	16.0	16.0	33.3
	مراجعداخلي	14	18.7	18.7	52.0
	مراجعخارجي	18	24.0	24.0	76.0
	محاسب	18	24.0	24.0	100.0
	Total	75	100.0	100.0	

الملحق الحادي عشر: معامل الارتباط بين أباد المتغير المستقل

Correlations

		مهمة.قبول	نظام.تقييم	أدلة.جمع	تقارير.إعداد
قبول.مهمة	Pearson Correlation	1	.917**	.855**	.788**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	75	75	75	75
تقييم.نظام	Pearson Correlation	.917**	1	.851**	.795**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	75	75	75	75

جمع.أدلة	Pearson Correlation	.855**	.851**	1	.819**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	75	75	75	75
إعداد.تقارير	Pearson Correlation	.788**	.795**	.819**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	75	75	75	75

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق الثاني عشر: معامل الارتباط بين أبعاد المتغير المتغير المستقل والبعد نفسه

Correlations

		مهمة.قبول	نظام.تقييم	أدلة.جمع	تقارير .إعداد	التدقيق
قبول.مهمة	Pearson Correlation	1	.917**	.855**	.788**	.951**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
تقييم.نظام	Pearson Correlation	.917**	1	.851**	.795**	.955**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
جمع.أدلة	Pearson Correlation	.855**	.851**	1	.819**	.946**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000
	N	75	75	75	75	75
إعداد.تقارير	Pearson Correlation	.788**	.795**	.819**	1	.894**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	75	75	75	75	75
التدقيق	Pearson Correlation	.951**	.955**	.946**	.894**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	75	75	75	75	75

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق الثالث عشر: معامل الارتباط بين المتغير المستقل و المتغير التابع

Correlations

		مهمة.قبول	نظام.تقييم	أدلة.جمع	تقارير .إعداد	تشغيلية.المخاطر
قبول.مهمة	Pearson Correlation	1	.917**	.855**	.788**	.856**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
تقييم.نظام	Pearson Correlation	.917**	1	.851**	.795**	.845**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000
	N	75	75	75	75	75
جمع.أدلة	Pearson Correlation	.855**	.851**	1	.819**	.823**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000

	N	75	75	75	75	75
إعداد.تقارير	Pearson Correlation	.788**	.795**	.819**	1	.734**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000
	N	75	75	75	75	75
المخاطر.تشغيلية	Pearson Correlation	.856**	.845**	.823**	.734**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	
	N	75	75	75	75	75

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق الرابع عشر: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد قبول المهمة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م1س1	75	1	5	4.17	1.018
م1س2	75	1	5	4.07	1.044
م1س3	75	1	5	4.08	1.010
م1س4	75	1	5	3.99	1.059
م1س5	75	1	5	3.92	1.100
قبول.مهمة	75	1.00	5.00	4.0453	.86404
Valid N (listwise)	75				

الملحق الخامس عشر: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد تقييم نظام الرقابة الداخلية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م2س1	75	1	5	3.87	1.082
م2س2	75	1	5	4.01	1.133
م2س3	75	1	5	4.00	1.013
م2س4	75	1	5	3.84	1.163
م2س5	75	1	5	4.15	1.036
م2س6	75	1	5	4.04	1.032
تقييم.نظام	75	1.00	5.00	3.9844	.84148

Valid N (listwise)	75				

الملحق السادس عشر: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد جمع أدلة الإثبات

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م3س1	75	1	5	3.75	1.285
م3س2	75	1	5	3.88	1.127
م3س3	75	1	5	3.85	1.159
م3س4	75	1	5	3.77	1.169
م3س5	75	1	5	4.13	1.044
م3س6	75	1	5	3.79	1.131
جمع.أدلة	75	1.00	5.00	3.8622	.87824
Valid N (listwise)	75				

الملحق السابع عشر: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد إعداد التقارير

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م4س1	75	1	5	3.47	1.212
م4س2	75	1	5	3.92	1.313
م4س3	75	1	5	3.53	1.178
م4س4	75	1	5	4.00	1.208
إعداد.تقارير	75	1.00	5.00	3.7300	.89174
Valid N (listwise)	75				

الملحق الثامن عشر: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد الحد من المخاطر التشغيلية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
م5س1	75	1	5	3.92	1.088
م5س2	75	1	5	3.88	1.273
م5س3	75	1	5	3.60	1.197
م5س4	75	1	5	3.99	1.214
م5س5	75	1	5	3.53	1.201
م5س6	75	1	5	4.03	1.078
م5س7	75	1	5	3.63	1.250
م5س8	75	1	5	3.63	1.206
م5س9	75	1	5	3.60	1.197
المخاطر.تشغيلية	75	1.00	5.00	3.7556	.83807

Valid N (listwise)	75				

الملحق التاسع عشر:اختبار صحة الفرضية الفرعية الأولى

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	قبول.مهمة[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.856[a]	.733	.729	.43606

a. Predictors: (Constant), قبول.مهمة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	38.095	1	38.095	200.342	.000[b]
	Residual	13.881	73	.190		
	Total	51.975	74			

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. Predictors: (Constant), قبول.مهمة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.396	.243		1.634	.107
	مهمة.قبول	.830	.059	.856	14.154	.000

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

الملحق العشرون: اختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method

1	نظام.تقييم[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.845[a]	.714	.710	.45155

a. Predictors: (Constant), نظام.تقييم

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	37.091	1	37.091	181.909	.000[b]
	Residual	14.884	73	.204		
	Total	51.975	74			

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. Predictors: (Constant), نظام.تقييم

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	37.091	1	37.091	181.909	.000[b]
	Residual	14.884	73	.204		
	Total	51.975	74			

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. Predictors: (Constant), نظام.تقييم

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.403	.254		1.588	.117
	نظام.تقييم	.841	.062	.845	13.487	.000

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

الملحق الواحد والعشرون:اختبار صحة الفرعية الفرضية الثالثة

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	أدلة.جمع[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.823[a]	.677	.673	.47930

a. Predictors: (Constant), أدلة.جمع

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	35.205	1	35.205	153.243	.000[b]
	Residual	16.770	73	.230		
	Total	51.975	74			

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. Predictors: (Constant), أدلة.جمع

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.722	.251		2.875	.005
	أدلة.جمع	.785	.063	.823	12.379	.000

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

الملحق الثاني و العشرون:اختبار صحة الفرعية الفرضية الرابعة

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	إعداد.تقارير[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.734[a]	.539	.533	.57285

a. Predictors: (Constant), إعداد.تقارير

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28.020	1	28.020	85.384	.000[b]
	Residual	23.956	73	.328		
	Total	51.975	74			

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. Predictors: (Constant), إعداد.تقارير

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.182	.286		4.128	.000
	إعداد.تقارير	.690	.075	.734	9.240	.000

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

الملحق الثالث والعشرون:اختبار صحة الفرضية الرئيسية

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	أدلة.جمع, تقارير.إعداد, نظام.تقييم, مهمة.قبول[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.879[a]	.773	.760	.41016

a. Predictors: (Constant), جمع.أدلة, إعداد.تقارير, تقييم.نظام, قبول.مهمة

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	40.199	4	10.050	59.736	.000[b]
	Residual	11.776	70	.168		
	Total	51.975	74			

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية

b. Predictors: (Constant), جمع.أدلة, إعداد.تقارير, تقييم.نظام, قبول.مهمة

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.209	.236		.885	.379
	إعداد.تقارير	.004	.099	.004	.037	.971
	قبول.مهمة	.373	.148	.384	2.509	.014
	تقييم.نظام	.258	.152	.259	1.690	.095
	جمع.أدلة	.259	.121	.271	2.147	.035

a. Dependent Variable: المخاطر.تشغيلية